جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط / كلية التربية
قسم اللغة العربية

الدَّرْسُ النَّحْوِيُّ

بين ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) والرضيِّ الأستَراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب

رسالة تقدم بها

محي محمد جعفر آل حيدر

إلى مجلس كلية التربية في جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الخالق زغير عدل

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

﴿ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الـعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِماَ تَـعْمَلُون خَبيرٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العلي العَظِيمُ

المجادلة :١١

الإهداء

إلـــى مَــنْ اختطفــتهمْ يــدُ المنــونِ ففــارقوا عينـــيَّ ولكــنْ لــم يفــارقوا قلبـــي

أبي وأمي ... برّاً وإحساناً .....

إلـــى رفيقـــة دربـــي زوجتـــي الغاليـــة أم غـــدير التـــي شـــاركتني الألـــم والأمل والمسرات ... إليك حبّاً وإخلاصاً ......

إلى ابنتي العزيزة غدير .....

إلى إخوتي وأخواتي محبّةً واعتزازاً ......

إلى أصدقائي ، وكلِّ مَنْ أحبني ودعا لي بالتوفيق .....

أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع .

الباحث

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة الموقعين أدناه ؛ نشهد أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة **(الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) والرضيِّ الأستَراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب)** التي أعدّها الطالب (محي محمد جعفر) ، وناقشناه فيما له علاقة بها ، فوجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة بتقدير (   ).

الإمضاء:

الاسم : أ. م.د. محمود حمود عراك

عضوًا

التاريخ :   /   / ٢٠١٧

الإمضاء:

الاسم : أ.م.د. محمد مزعل خلاطي

عضوًا

التاريخ :   /   / ٢٠١٧

الإمضاء:

الاسم : أ. د .عبد الخالق زغير عدل

عضوًا ومشرفًا

التاريخ :   /   / ٢٠١٧

الإمضاء:

الاسم : أ. د . سعدون أحمد علي

رئيس اللجنة

التاريخ :   /   / ٢٠١٧

أصادق على ماجاء في قرار لجنة المناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. علي حسن الدلفي

عميد كلية التربية

التاريخ :   /   / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أمّا بعد :

فإنّ دراسة العربية ميدان واسع يشمل علوما كثيرة، ومادة غزيرة ، ويعدُّ النحو من علوم العربية التي حظيت باهتمام العلماء قديما وحديثا، وبعد بحث طويل عن موضوع نحويّ، أشار عليّ الأستاذ الدكتور عبد الخالق زغير بأن أقوم بدراسة شرحين من شروح كافية ابن الحاجب ، هما شرح ابن فلاح اليمني وشرح رضيّ الدين الأستَراباذي ، وأن اعقد موازنة بين شرحيهما، إذ لم أجد دراسة تتناول شرحيهما على كافية ابن الحاجب ، فجاء عنوان رسالتي موسوماً بـ**(الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمنيّ (ت٦٨٠هـ) والرضيّ الأسْتَراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب)** ، إنّ (الكافية) في النحو لابن الحاجب من المتون المختصرة التي ظهرت في منتصف القرن السابع الهجري، وهي مع شدّة اختصارها قد انمازت بالإحاطة والمنهجية والاختصاص ، وأنّ شروح الكافية لاختصاصها في النحو وشمولها معظم قضاياه تستحق الدراسة والموازنة بينها، ويعدُّ شرح رضي الدين الأستَراباذي من أهم شروح الكافية وأكملها وأفضلها ، فقد تناول مسائل النحو بالشرح والبيان والتصريح برأيه موافقا أو معترضا في هذه المسألة أو تلك ،لابن الحاجب أو غيره من النحاة .وكذلك كان ابن فلاح اليمني في شرحه للكافية إذْ كان يمتلك عقلية فذّة واطلاعا واسعا على مسائل النحو ،وآراء من سبقه من العلماء ، وقد كان ذلك واضحاً في شرحه ، ولكن كانت الدراسات والبحوث في شخصية ابن فلاح اليمنيّ العلمية قليلة ، كذلك قلة التعريف عموماً بالجهود اليمنية في النحو العربي ، ومن المعلوم أنَّ الشارحين متعاصران في الحقبة الزمنية نفسها ، مما جعل شرحيهما رافداً أساسياً من روافد الدرس النحوي بمزايا وخصائص جديدة في تلك المرحلة ، وامتداداً لحركة التأليف النحوية ، وبياناً لوجهات النظر في المسائل النحوية المختلفة .

أمَّا المنهج الذي اتبعته في هذه الرسالة فهو المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يقوم على الموازنة بين شرحي المؤلفين بإيراد منهج كل منهما واسلوبها ، وماعرضاه من آراء ومسائل نحوية ، ومااتفق فيه الشارحان واختلفا ، وموافقة الشارحين لمذهب ابن الحاجب واعتراضاتهما عليه ، واعتمد البحث على كتاب (شرح الرضي على الكافية) بتحقيق الدكتور يوسف حسن عمر ، و(شرح الكافية في النحو) لابن فلاح اليمنيّ تحقيق ودراسة الدكتور نصار بن محمد بن حسين حميد الدين ،

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ كتاب (شرح الكافية في النحو) قد وصلنا محققاً إلى نهاية باب (المبني من الاسماء)،فهناك مادة كثيرة مفقودة من الشرح لدى ابن فلاح ، وهي أكثر من جزأين غير محققين ، أمّا الرّضي فشرحه لدينا كامل الأجزاء ، وعليه فالمقارنة بين انواع الشواهد وعددها في كلا الشرحين ، قد يراه بعضهم غير دقيق ، ولكن المقارنة بين الشرحين بما ورد فيها من الشواهد النحوية ، كافية لبيان منهج كل واحد منهما في الاستشهاد ونوع الشاهد، واقتضت خطَّة البحث بعد جمع مادَّته أن أقسِّمه على ثلاثة فصول ، يسبقها تمهيد،ومنتهية بخاتمةٍ تضمَّنت نتائج البحث، فثبت بالمصادر والمراجع ، وملخص باللغة الإنجليزية ، أمّا التمهيد فقد تحدثت فيه بإيجاز عن حياة ابن الحاجب وحياة كل من الشارحين : ابن فلاح اليمنيّ ورضيّ الدين الأستَراباذي .

وكان **الفصل الاول** بعنوان (منهج ابن فلاح في شرحه على الكافية ومنهج الرضيّ في شرحه على الكافية ومصادرهما) ضَمَّ ثلاثة مباحث :الأول : التعريف بالكتابين من حيث المنهج والاسلوب ، والثاني : مادة كل شرح وقيمتها ، والثالث : مصادر الكتابين .

و**الفصل الثاني** بعنوان (تطور الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني ورضيّ الدِّين الأسْتَراباذي) ، ضَمَّ ثلاثة مباحث : الأول: المصطلحات النحوية المستعملة عند الشارحين ، والثاني : الأصول النحوية المستعملة في شرحيهما : السماع والقياس والإجماع ، والثالث : مسائل الخلاف النحوي الواردة في شرحيهما .

و**الفصل الثالث** بعنوان (موقفهما من مذاهب النحويين من حيث الاتفاق والإختلاف) ، ضَمَّ ثلاثة مباحث :الأول :مااتفق فيه الشارحان واختلفا ، والثاني : منهج الشارحين في الاستشهاد ، والثالث : موافقة الشارحين لمذهب ابن الحاجب واعتراضاتهما عليه .

وقد ختمت الرسالة بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثُمَّ ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة ، ثُمَّ ملخص باللغة الانجليزية .

وقد اعتمد البحث على مصادر كثيرة من كتب النحو القديمة والمتأخِّرة والحديثة، منها : كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرّد(ت٢٨٥ هـ)، والأصول في النّحو لابن السرّاج (ت٣١٦هـ) ، والإيضاح في علل النّحو للزجّاجي(ت٣٣٧هـ)، واللُّمع في العربية لابن جنّي(ت٣٩٢هـ) ،وشرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢ه) ،وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري (ت٧٦١ه) ،وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (ت٩٠٥ه)، وفي النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه للدكتور خديجة الحديثي ، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ،ومن كتب معاني القرآن وإعرابه : كتاب معاني القرآن للفراء(ت٢٠٧ه) ومعاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥ه).

وفي الختام أقدم الشكر الجزيل والامتنان إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل، وأخص منهم بالذكر أستاذي الدكتور عبد الخالق زغير عدل ، لقبوله الإشراف على رسالتي وبذله كثيراً من العناية والاهتمام في توجيهي وإرشادي، فكان لذلك الأثر الكبير في إغناء هذه الرسالة وَسَد ثغراتها ، فجزاه الله عني خير الجزاء. وكذلك أشكر جميع أساتذة قسم اللغة العربية في كلية التربية جامعة واسط ، الذين لهم عليَّ فضل التدريس والتوجيه . وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا قراءة البحث وتصويبه ، وكذلك أتقدم بالشكر إلى زملائي عامة من طلبة الدراسات العليا ، ممن شجعني على إكماله وشاركني هموم البحث ، متمنياً لهم كل الموفقية والنجاح ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

الباحث

التمهيد

حياة ابن الحاجب وحياة كل من الشارحين : ابن فلاح اليمني ورضي الدِّين الأسْتَراباذي:

أولاً / ابن الحاجب :

اسمه ونسبه ولقبه :

هو العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ الدُّوينيّ الأصل ، الإسنائي المولد الأصولي الفقيه المقرئ النحوي المُحدّث المالكي ، المعروف بـ(ابن الحاجب) ؛ لأنّ والده كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحيّ ، وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي[1].

مولده ونشأته :

ولد ابن الحاجب سنة سبعين أو أحدى وسبعين وخمسمئة للهجرة في إسْنا[2] بالصعيد الأعلى من مصر ، وتعلّم ابن الحاجب " القرآن الكريم في صغره بالقاهرة ، ثم الفقه على مذهب مالك (رض) واتقنها غاية الإتقان"[3] ، وقد كان مولعاً منذ صغره في حب مختلف العلوم والمعارف ، " واشتغل هو بالعلم ، فقرأ القراءات ، وحرّر النحو تحريراً بليغاً ، وتفقّه وساد أهل عصره"[4]، ثم انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها في زاوية المالكية ، وأقبل الفضلاء عليه ينهلون من علومه في الأصول والفقه والعربية والقراءات وكان الغالب في دراسته العربية [5].

أخلاقه ومكانته العلمية:

تمتّع ابن الحاجب بأخلاقه الرفيعة وغزارة علمه جعلته يدخل قلوب الناس ، وكان رجلاً صالحاً تقياً ، قال عنه ابن خلكان :" وصنّف في أصول الفقه، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النّحاة في مواضع، وأورد عليها إشكالات وإلزامات تتعذر الإجابة عنها ، وكان من أحسن خلق الله ذهنا، ثم عاد إلى القاهرة، وأقام فيها والناس ملازمون الاشتغال عليه ، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام " [6]،

---

[1] – ينظر : وفيات الاعيان ، ابن خلكان :٢ /٢٤٨ ، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي اليماني : ٢٠٤ ، وبغية الوعاة :٢ / ١٣٤ ، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : ١ / ١٣٣

[2] – إسْنا :بكسر الهمزة ،ثم السكون، ونون،وألف مقصورة ، وهي بليدة صغيرة في الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر ، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي : ١ / ١٨٩

[3] – الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون : ١ / ١٠٩

[4] – البداية والنهاية ، ابن كثير: ١٣ / ٢٠٦

[5] - ينظر : وفيات الاعيان : ٣ / ٢٤٩–٢٥٠ ، والبداية والنهاية: ١٣ / ١٧٦

[6] – وفيات الاعيان: ٣ / ٢٥٠

وقال عنه العلامة أبو شامة: " وكان من أذكى الأئمة قريحة، وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا، كثير الحياء منصفاً محباً للعلم وأهله ناشراً له، محتملا للأذى، صبوراً على البلوى ... وكان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل، بارعاً في العلوم، متقناً لمذهب مالك بن أنس "[١]، وكان صحيح الذهن ، قوي الفهم ، حاد القريحة ،وبراعته في علوم كثيرة [٢] ،إذ " كان ابن الحاجب علاّمة زمانه ، رئيس أقرانه ، استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني ، ،أسس قواعد تلك المباني ، وتفقه على مذهب مالك ،وكان علم اهتداء في تلك المسائل"[٣] ، إذ " تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل وتفجرت ينابيع الحكمة ، فكان خاطره ببطن المسيل ، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل "[٤].

أساتذته:

تلقى ابن الحاجب تعليمه على مشاهير علماء عصره في مختلف العلوم ، نذكر منهم :

١-أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي (ت٦٣٧ هـ).

٢-أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خالد الأرتاجي (ت ٦٠١هـ)، سمع منه الحديث وهو آخر من حدّث بالشام .

٣-الإمام أبو الحسن الشاذليّ (ت٦٥٦ هـ) ، إمام الطريقة الشاذلية ، قرأ عليه كتاب الشفا للقاضي (عيّاض) .

٤- الشاطبيّ : هو أبو محمّد القاسم بن فِيرةُ بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المقرئ الضرير (ت٥٩٠هـ) ، تأدب عليه ابن الحاجب ، وأخذ منه بعض القراءات ، وسمع منه (الشاطبية) و(التيسير)[٥].

٥-أبو القاسم البوصيريّ : هو هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري (ت٥٩٨هـ) ، سمع منه ابن الحاجب الحديث [٦].

٦- أبو الفضل الغزنوي : هو محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين المقرئ الفقيه النحوي (ت٥٩٩هـ)، قرأ عليه ابن الحاجب القراءات [٧].

---

١ - البداية والنهاية :١٣/ ١٧٦

٢ - ينظر : الطالع السعيد للادفوي : ١٨٨

٣ - الديباج المذهب : ٢ / ٨٧

٤ - الطالع السعيد : ١٨٨-١٨٩

٥ - ينظر : الطالع السعيد :١٨٨، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٤

٦ - ينظر :الطالع السعيد : ١٨٨، و غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري :١ /٥٠٨، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٤

٧ - ينظر : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : ١ / ٤٩٨

٧–القاسم بن عساكر : هو القاسم بن الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن المحدب أبو محمد بن عساكر الدمشقي (ت٦٠٠هـ) ، سمع منه ابن الحاجب الحديث أثناء إقامته في دمشق [١].

٨–أبو الجود اللخمي : هو غياث الدين بن فارس اللخمي (ت٦٠٥هـ) أخذ منه ابن الحاجب القراءات [٢].

٩–أبو الحسن الإبياري : هو علي بن إسماعيل بن علي (ت٦١٨هـ)، أخذ منه ابن الحاجب الفقه والأصول [٣].

تلاميذه :

أمَّا تلاميذه الذين أفادوا منه و نهلوا من علومه ، فهم كثر ، نذكر بعضاً منهم :

١– الحافظ زكيّ الدين أبو محمد لاعبد العظيم بن عبد القويّ ابن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، وقد روى عنه الحديث .

٢– شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهريّ المعروف بابن التلمساني (ت٦٤٤ هـ).

٣–الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (ت ٧٠٥ هـ) ، أخذ عنه الحديث .

٤– كمال الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن خلف الانصاري الزملكانيّ (ت ٦٥١ هـ)، أخذ عنه النحو .

٥– ابن مالك الأندلسي :

هو محمد بن عبد الله بن جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي (ت٦٧٢هـ) [٤].

٦–رضي الدين القسطنطيني :

هو أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعيّ (ت٦٩٥هـ)[٥].

٧–النصيبي : هو أبو عبد الله محمد بن أبي العلاء بن المبارك الموفق الأنصاريّ النصيبي البعلبكي الشافعي (ت٦٩٥هـ) [٦].

---

١ – ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء :١ / ٥٠٨–٥٠٩ ،

٢ – ينظر : اشارة التعيين : ٢٠٤ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٤، وروضات الجنات : ٥ / ١٧٦

٣ – ينظر: الطالع السعيد : ٣٥٣، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٤

٤ – ينظر : بغية الوعاة : ١ / ١٣٠

٥ -ينظر : غاية النهاية :٢ / ٢٤٤–٢٤٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٥ ، ومعجم المؤلفين ، عمر كحالة : ٢ / ٣٦٦

٦ – ينظر :، الطالع السعيد : ١٨٨، وغاية النهاية : ٢/ ٢٤٤–٢٤٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٣٥ ، ومعجم المؤلفين : ٢ / ٣٦٦

ومن طلابه الذين رووا عنه عبد العظيم المنذري والدمياطيّ والعماد البالسيّ ويونس الدبوسيّ [١].

مؤلفاته: لقد ألّف ابن الحاجب في كثير من العلوم ، وكانت مؤلفاته في غاية الحسن، نالت اهتمام العلماء وتناولها بالشرح والتعليق والمناقشة ، ومن أهم مؤلفاته:

أ- في النحو والصرف والعروض [٢]:

١. الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري وهو مطبوع بتحقيق: موسى بنّاي العليلي، نُشر في مطبعة العاني_ بغداد، ١٩٨٢م .
٢. الأمالي النحوية (أمالي ابن الحاجب)، وهو مطبوع بتحقيق: فخر صالح سليمان قداره، نُشر في دار الجيل، بيروت_ لبنان ، دار عمّار، عمّان_الأردن.
٣. جمال العرب في علم الأدب (مخطوط)
٤. شرح كتاب سيبويه
٥. شرح المقدمة الجزولية (مخطوط)
٦. الكافية في النحو (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب) (مطبوع)
٧. شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب ، وهو مطبوع بتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، نُشر في مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة_ الرياض، ١٩٩٧م.
٨. الوافية (مخطوط)) في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم (١٨٣١ عام) [٣].
٩. شرح الوافية نظم الكافية ، وهو مطبوع بتحقيق: موسى بنّاي علوان العليلي، نُشر في مطبعة الآداب_ النجف الأشرف، ١٩٨٠م.
١٠. المكتفي للمبتدي (شرح الايضاح لأبي علي الفارسي)
١١. الشافية (وهي مقدمة وجيزة في علم التصريف) وهو مطبوع بتحقيق: حسن أحمد العثمان، نُشر في المكتبة المكية- مكة، ١٩٩٥م.
١٢. رسالة في العشر : وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة (عشر) في أول الكلام وآخره.
١٣. قصيدة المؤنثات السماعية ،وهو مطبوع بتحقيق: طارق نجم عبدالله، نُشر في مكتبة المنار_ الأردن، ١٩٨٥م.

---

١ – ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ١٣٥

٢ – ينظر : بغية الوعاة : ٢ /١٣٥، وكشف الظنون :٢ / ١٣٢٧ ، وهدية العارفين : ١ / ٦٥٥، ومعجم المؤلفين : ٢ / ٣٦٦

٣ - ينظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية:٢ /٣٤ .

١٤. المقصد الجليل في علم الخليل وهو مطبوع بتحقيق: محمود محمد العامودي، نُشر فيمجلة الجامعة الإسلامية، غزة_ فلسطين، ٢٠٠٧م، المجلد١٥، العدد٢.

ب . في الأصول والفقه [١] :

١- منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل ، مطبوع بلا تحقيق ومنُشور في دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ١٩٨٥م.

٢-مختصر المنتهى، وهو مطبوع بتحقيق: نذير حمَادو، نُشر في دار ابن حزم، بيروت_ لبنان، ٢٠٠٦م.

٣-كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه (مخطوط) .

وفاته :

لم تطل إقامة ابن الحاجب في الاسكندرية ، إذ توفي يوم الخميس في السادس والعشرين من شوّال سنة (٦٤٦هـ)[٢]، ودفن فيها بمقبرة الشيخ الصالح بن أبي شامة وموضع ضريحه حاليًا في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسيّ ، وقد رثاه الفقيه أبو العباس ناصر الدين بن أحمد بن المنير، وهو احد طلابه بقصيدة ، منها قوله :

أَلا أَيهَا المختال فِي مطرف الْعُمر ... هَلُمَّ إِلَى قبر الْفَقِيه أبي عَمْرو

ترى الْعلم والآداب وَالْفضل والتقى ... ونيل المنى والعز غيبن فِي قبر

وتوقن أَن لَا بُد ترجع مرّة ... إِلَى صدف الأجداث مكنونة الدّرّ[٣].

ثانياً / ابن فلاح اليمني :

اسمه ونسبه وكنيته:هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنيّ المكنى بـ(ابن فلاح) النحوي أو (أبي الخير) [٤].

لقبه ووصفه:

كان ابن فلاح يلقب بالشيخ تقي الدين ، ويوصف بأنه من العلماء المحققين ، برع في العربية ، وهو نحوي وفقيه وأصولي [٥].

---

١ – ينظر : بغية الوعاة : ٢ /١٣٥ ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل باشا البغدادي: ١ / ٦٥٥ ، ومعجم المؤلفين : ٢ / ٣٦٦

٢ – ينظر : وفيات الاعيان : ٣ / ٢٥٠

٣ – ينظر : الديباج المذهب في اخبار من ذهب : ١٩١، والطالع السعيد : ١٩٠–١٩١

٤ ينظر : بغية الوعاة : ٢/ ٣٠٢، ، هدية العارفين:٢ / ٤٧٤ ، الاعلام ، الزركلي : ٧ / ٣٠٣ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٩١٨ ، ومصادر الفكر الاسلامي في اليمن ، عبد الله الحبشي : ١٧٩، وشرح الكافية في النحو : المقدمة : ٣٢

٥ - ينظر : بغية الوعاة : ٢/ ٣٠٢، ومصادر الفكر الاسلامي في اليمن ، عبد الله الحبشي : ١٧٩

مولده ونشأته:

لم تذكر مصادر التاريخ والتراجم سنة ولادة ابن فلاح ، إذ ليس هناك ترجمة وافية عنه، فلا نعرف شيئاً عن ولادته ونشأته وحياته الخاصة والعامة ، ولاعن اساتذته ولا طلابه وأين عاش وفي أي مكان توفي ، كل ما عندنا هي ترجمة موجزة ذكرها جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه (بغية الوعاة) ، عن اسم ابن فلاح وسنة وفاته وكتابه الكافي [١] ، ويعدُّ ابن فلاح من علماء اليمن ، إلّا أنَّه لم يستقر فيها ؛ بسبب النزاعات السياسية والمذهبية ، ورجحّ محقق الكتاب أنّه فرَّ من اليمن واستقر في مدينة البصرة ، وكانت له علاقات مؤثرة مع علمائها [٢].

تلاميذه:

ذكرت بعض المصادر أحد تلاميذ ابن فلاح اليمني ، وهو الفقيه البارع جمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد الجيلوتي الشيرازي الشافعي المولود سنة (٦٤٨هـ) في بلد فارسي، وتوفي سنة (٧٢٣هـ) ، "وكان فقيهاً عارفاً يعرف كتاب الحاوي معرفة تامة لم يقدم اليمن من هو أعرف منه به ، وصنّف على منواله كتاباً أكبر منه سماه بحر الفتاوى"[٣].

مذهبه النحوي :

إنّ ابن فلاح بصريّ المذهب غير متعصب له ، إذْ يُرجِّح في بعض الأحيان المذهب الكوفي ، وقد ينفرد بِذكر رَأي خَاص بهِ يَستدلُ عليه ويَراهُ قَرِيباً مِن الصَّوابِ [٤].

مؤلفاته:

١- المغني في النحو ، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات ، الجزء الأول منه بتحقيق وتعليق الدكتور عبدالرزاق عبد الرحمن السعدي، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في جامعة أم القرى ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، وقد طبعته دار الشؤون الثقافية العامة في سنة ١٩٩٩م.

٢- شرح الكافية في النحو ، وهو مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور نصار بن محمد بن حسين حميد الدين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في جامعة أم القرى ،١٤٢١هـ-١٤٢٢هـ.

٣- الكافي ،(مخطوط) قال عنه السيوطي :" جزء في غاية الحسن ؛ يدلُّ على معرفته بأصول الفقه "[٥].

---

[١] - ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٣٠٢ ، وابن فلاح النحوي ، عبد الرزاق السعدي : ٢

[٢] - ينظر :شرح الكافية في النحو : المقدمة : ٣٢

[٣] – العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، علي بن الحسن الخزرجي :٢ / ١٥ ، وينظر : شرح الكافية في النحو ،المقدمة : ٣٣ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٨ / ١٦٧

[٤] - ينظر : شرح الكافية في النحو : المقدمة : ٣٢، ٤٥ ،٤٦

[٥] – بغية الوعاة : ٢/ ٣٠٢

وفاته:

لم تختلف كتب التراجم في سنة وفاته ، إذ توفي سنة ثمانين وستمئة من الهجرة (٦٨٠هـ) [١].

ثالثاً / رضي الدِّين الأَسْتَراباذي :

اسمه ونسبه ولقبه:

هو محمد بن الحسن الأَسْتَراباذي ، وأَسْتَراباذ هي إحدى قرى طبرستان في شمال إيران [٢]، وعرف واشتهر بـ(رضي الدين) أو (الرضي) ، وتذكر بعض المصادر هو محمد بن الطاهر الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم المجاب بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق (ع) ، وإن سبب عدم إغفال هذا الشيْء هو التعصبّ المذهبي كونه كان شيعيًا ، وتنسب له مواقف معادية للخليفة الثاني [٣] ، ومن ألقابه نجم الأئمة ونجم الملّة والدين والشارح المحقق [٤].

يُلاحظ في شرحه على الكافية بيان حقيقة عقيدته ومذهبه ، وهو انتماؤهُ للمذهبِ الشيعي وولاؤه لاهل البيت (ع) ، ورجح الدكتور يوسف حسن عمر محقق شرح الرضي تشيعه ، من أمثلته لبعض قواعد النحو التي يَظهر معتقده فيها [٥] ، وهناك مجموعة من الأدلة الواضحة على تشيعه منها ذكر ترجمتهِ في كتبِ تراجم الشيعة منها مفتاح السعادة ، وأمل الآمل ، وروضات الجنّات، وفي استشهاده بكلام أمير المؤمنين علي (ع) دليل على تشيعه وبيان عقيدته ومذهبه ، فالإمام علي (ع) من فصحاء العرب وهو باب مدينة العلم يقول الرسول الأعظم :" **أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا** "[٦]، وكلامه حجّة في فصاحة التركيب اللغوي ،وعلى الرغم من هذه المكانة العالية والمنزلة الرفيعة لم نجد النحاة يحتجون بأقواله، فقد انصرفوا عن الإستشهاد بكلام أهل البيت، والاحتجاج بأقوال الأعراب الأجلاف والشعراء المجهولين، في حين أنَّ الأئمة يعيشون بينهم ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة والثقة والأمانة ، وقد عاشوا ضمن التحديد المكاني والزماني اللذين اشترطهما النحاة أنفسهم ، فضلا عن أنّهم قريشيون انمازوا بفصاحة ألسنتهم والثقة فيما ينقل عنهم من أقوال ، واستشهد في شرحه بأقوال وخطب من نهج البلاغة للإمام علي (ع) في (٣٠) موضعا ، منها على سبيل التمثيل قول الإمام :" **وأنتم والساعة في قرن واحد** " [٧]،وقوله :" **اجزأه امرؤ قرنه وآسى**

---

١ – ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٣٠٢ .

٢ - ينظر : معجم البلدان : ١ / ١٧٤ ، أَسْتَراباذ بالفتح ثم السكون وفتح التاء المثناة من فوق وراء وألف وباء موحدة وألف وذال معجمة .

٣ - ينظر : أبجد العلوم ، محمد صديق خان : ٣ / ٥١

٤ – ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٥٦٧ ، وخزانة الادب : ١ / ٢٨– ٢٩ ،ومفتاح السعادة ومصباح السيادة : ١ / ١٧٠ ، وروضات الجنات : ٣ / ٣٣٦ ، ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٢٤٤ ، والاعلام للزركلي : ٦ / ٨٦

٥ – المصدر نفسه : ١/ ٨

٦ - ينظر : المعجم لابن المقرىء :٨٥ ، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري :٣ /١٣٧

٧ – شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٨٣، وينظر في ظلال نهج البلاغة لمحمد جواد مغنية :٣ /٩٣

أخاه نفسه "[١] وقوله : " **ياله مراماً ما أبعده** "[٢] ، ومنها في تمثيله لتقدم المفعول على الفاعل مع وجود القرينة قوله :" استخلف المرتضى المصطفى (ص) "[٣] والذي يقصده بالمرتضى الامام علي بن أبي طالب (ع) ، وقوله :" **الحسين رضي الله عنه: ثالث الاثني عشر**"[٤] وقوله : " **مافدى وصيٌّ نبياً إلاّ عليّاً** " [٥]. وغير ذلك من الأمثلة والعبارات في شرحه ، الدّالةِ بوضوح على تشيعه ، وافصاحه عن مذهبه

وهو في مقدمة كتابه يذكر أنّه ألفه في الجناب المقدَّس الغرويّ والمقصود منه النجف الأشرف حيث قبر الإمام علي (ع) ، وجاء في تاج العروس : " الغريَّان وهما بناءان مشهوران بالكوفة عند الثوية حيث قبر أمير المؤمنين علي (ع) ..."[٦] ، وقد ذكر صاحب روضات الجنّات أنّهُ من الشِّيعة الشِّيعة الإمامية، بقوله : " كونه من الشِّيعة الإمامية والعلماء الإثني عشريّة ، وبالجملة فهو أحد نوادر الدّهر، وأعاجيب الزّمان ، الّذي به افتخار العجم على العرب، ومباهاة الشيعة على سائر فرق الإسلام "[٧] ، وكذلك تأليفه كتاب (شرح القصائد السبع العلويّات) لابن أبي الحديد المعتزلي المعتزلي (ت٦٥٦ هـ) وتلك القصائد في مناقب وفضائل الإمام علي (ع).

أساتذته وتلاميذه : لم تذكر المصادر أي شيء عن اساتذة الرضي الذين أخذ عنهم ، ولا أسماء تلامذته الذين أخذوا عنه .

مذهبه النحوي :

احتوى شرح الرضي على كثير من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، واختلف في مذهبه النحوي ، فيعدُّهُ الدكتور شوقي ضيف من علماء مدرسة بغداد ، بقوله :" وانتهاجه منهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية "[٨] ، في حين ذهب الشيخ محمد طنطاوي إلى عدم انتمائه إلى مذهب خاص ، على الرغم من ميله إلى المذهب البصري ،إذ يقول :" غير متحيز إلى مذهب خاص من المذاهب الأربعة السابقة ، وإن كان في الجملة بصري الإتجاه ، فقد لايستبعد صوابية المذهب الكوفي أحياناً ، إذا صح لديه حكمته "[٩]، وهذا الرأي نفسه ماذهب إليه الدكتور

١ – المصدر نفسه : ٤ /١٢ ، وينظر في ظلال نهج البلاغة :٢ / ٢٢٩
٢ – شرح الرضي على الكافية : ٢ /٦٠ و وينظر في ظلال نهج البلاغة :٣ /٢٨٦
٣ – المصدر نفسه: ١ / ٨
٤ – المصدر نفسه : ٣ / ١٣٧
٥ – المصدر نفسه : ٢ / ١١٦
٦ – تاج العروس (غرو) : ٣٩ / ١٥٥
٧ – روضات الجنّات : ٣ / ٣٣٦
٨ - المدارس النحوية ، شوقي ضيف :٢٨٢
٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،محمد طنطاوي :٢٤٥

يوسف حسن عمر محقق الكتاب ، بقوله:" وامتاز الرضيّ في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر، فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه، وعلى ميله الغالب إلى مذهب البصريين، وتمجيده لإمام النحو (سيبويه) وتقديره لكتابه، يختار كثيراً، بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها، بل إنّ ذلك ظهر في كثير من تعبيراته، التي وردت في هذا الشرح وهو إلى ذلك قد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها ، وقد يرجح بعضها ويدافع عنه دفاعا قوياً "[١] ، فالرضي يميل إلى المذهب البصري غالبا ولم يتعصب ، وهو يوافق ابن فلاح في المذهب نفسه .

مؤلفاته[٢]:

١-شرح الرضي على الكافية ، وهو مطبوع ومحقق ، طبع عدة طبعات في أماكن مختلفة ، منها بتحقيق وتعليق الدكتور حسن يوسف عمر ، منشوارت جامعة قار يونس -بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م.

٢-شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ،وهو مطبوع بتحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيؤروت – لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣- شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد المعتزلي(مخطوط).

٤- حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة (مخطوط).

٥- حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام [٣](مخطوط).

وفاته :

ذكرت أكثر كتب التراجم [٤] أنّ وفاة الرضي سنة (٦٨٦هـ) ، وذكر السيوطي وابن العماد الحنبلي [٥] أنّ وفاته سنة (٦٨٤هـ) أو (٦٨٦هـ)، وذكر حاجي خليفة [٦]أنّ وفاته سنة (٦٨٤هـ) ،وذكر الدكتور يوسف حسن عمر أنّ وفاته سنة (٦٨٨هـ) [٧]، والراجح لديّ ماذكرته أكثر كتب التراجم سنة (٦٨٦هـ) ، ودفُن في داره التي اندثرت لاحقًا في بغداد ،

---

[١] – شرح الرضي على الكافية ، المقدمة :٧

[٢] – ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، طاش كبرى زاده : ١ /١٧٠ ، وبغية الوعاة : ١/ ٥٦٧-٥٦٨ ، وروضات الجنات : ٣ / ٣٣٦-٣٣٧ ، والمدارس النحوية :٢٨٢، والاعلام للزركلي : ٦ / ٨٦

[٣] - ينظر : كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة : ١ / ١٣٤

[٤] – ينظر : خزانة الادب : ١ / ٢٩ ، وروضات الجنات : ٣ / ٣٣٨ ، والمدارس النحوية :٢٨٢، والاعلام للزركلي : ٦ / ٨٦

[٥] – ينظر: بغية الوعاة : ١/ ٥٦٧ ، وشذرات الذهب : ٧ / ٦٩١

[٦] – ينظر : كشف الظنون : ١ / ١٣٤

[٧] - ينظر : شرح الرضي على الكافية ، المقدمة :٦

ويـذكر بـن الـورديّ إن ولادتـه كانـت فـي بغـداد فـي سـنة (٣٥٦هـ) ،وأنـه تتلمـذ علـى يـد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) ، وإن وفاته في بغداد سنة (٤٠٦هـ) ، ويرجحّ خطأ ماذهب إليه ابن بريّ .

الفصل الاول

منهج ابن فلاح في شرحه على الكافية ومنهج الرضيّ في شرحه على الكافية ومصادرهما

المبحث الاول

التعريف بالكتابين من حيث المنهج والاسلوب

أولاً : شرح الكافية في النَّحو

– مَنْهَجُ ابنِ فلاح وأسْلُوبه في الشرح :

أغْلَبُ شُرّاحِ المُتون العِلمِية سَواءٌ أنحويةً كانت أم غير نحويةٍ ، يَتَتَبَّعُون المتن فَي شروحِهِم ، وَيَلتَزِمُون بِهِ مِنْ حَيْثُ التَّرتِيب والتَّقْسِيم للأبْوَابِ والمَوْضُوعَاتِ الوَارِدة فيه ، مِنْ أجْلِ التَّوْضِيح والتَّفْسِيرِ للمُتْعَلِّمِين .

وَبيّن ابْنُ فلاحِ اليَمَنِي المَنْهَجَ الّذَّي سَلَكَهُ فِي شَرْحِهِ فِي مُقَدَّمَة الكِتَاب ، وَهُو التَّوَسُّطُ فِي شَرحِ المَادة دُونَ خَللٍ فِيه أو تعقيد ، ولكن يُلَاحَظُ عَلى شَرْحِهِ كَثْرَة الاسْتِطْرَادِ ، وَالبُعْدُ عَنْ أصْلِ المَوْضُوعِ ، ممّا يُشَتِّتُ ذِهْنَ القَارئ ، فضلا عن ذِكْرِهِ التَّفْرِيعَات [1]، مَعَ الفَوائِدِ التَّي تَتْعلّقُ بالمَادَة النحوية أحياناً[2].

وَقَدْ سَلَكَ فِي شَرْحِهِ طَرِيقَةَ الفَصْلِ بَيْنَ مَتْنِ الكَافِيَّة وشرحه ، فيذكر كَلامَ المُصَنِّف بعد كلمة (المتن) ، ثُمَّ يَتْنَاوَلُ شَرْحَ نَصّ المَتْنِ بعد كلمة (الشَّرح) ، إذْ يَقُومُ بِتَفْكِيكِ عِبَاراتِ ابنِ الحَاجِبِ ، وَيَأْخُذُ كُلَّ عِبَارَةٍ عَلى حدة مِنْ النَّصِ غَالِباً ، فيشرحها ، وقد يعترض على ما جاء من ألفاظ في متن الكافية ، ويقترحُ إبْدَالها بألفاظِ أخرى مع تبريرِهِ لذلك ، ويقدّم التفسير المناسب ، إذ نراه يتعقبُ ألفاظَ المصنّف ، من ذلك ذكر بعض الحدود وألفاظها ، منها حدُّ الاسم ، إذ يقول ابن الحاجب : " الاسمُ : ما دلّ على معنًى في نَفْسِهِ"[3] ، وقد اعترض عليه ابن فلاح اليمني بقوله :" هذا الحدُّ غَيرُ غَيرُ مانعٍ لدخولِ الخطّ ، والإشارةِ ، والعقدِ ، والهيأةِ فيه "[4] ، ومنها إغفال المصنّف ذكر القولِ والكلمِ مع اللفظِ والكلمةِ والكلامِ ، وهي مِن الالفاظِ المستعملةِ في اصطلاحِ النحاةِ [5]، فهي تَدخلُ في في حدِّ الاسمِ ، وتُعَدُّ مِن الاسماء .

وعلى الرغم من اعتراضات ابنِ فلاحِ اليمني على المصنّف ، فأنّه يصفُ ألفاظَ ابنِ الحاجبِ في الغالب بما تَستحقهُ مِن الصواب أو الترجيح ، ويوافقه على ماذهب اليه في مواضع كثيرة ، منها في اعراب جمع المؤنث السالم إذ أوردَ إشكالاً في عدم تقديم اعراب مالا ينصرف عليه ؛ لأنّهُ مفرد

---

[1] – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢/ ٧٤٥

[2] – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٨٩٧

[3] – المصدر نفسه : ١ / ١٠٨

[4] – المصدر نفسه : ١ / ١٠٨

[5] – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٩١

و المفرد يسبق الجمع ، إذْ ردَّ على هذا الاشكال بأنَّ ابنَ الحاجِب " لَمْ ينظرْ في تقسيم الاعرابِ الى محلّه ، بل الى نَفسِ الاعْرَابِ ، والكسرة أقوى من الفتحة فلذلك قدمها "[١].

ولم يكتفِ ابْنُ فَلاح باعتراضاته على المتنِ ، وما ورد فيه مِنْ ألفاظِ ، بل نَجدهُ يُعلّق علىَ منْهَجِيَّة ابْنِ الحَاجِبِ في مَتن الكَافِية ، فيرى أحياناً ضرورة الإضافة أو الحذف أو التعديل أو التقديم أو التأخير في هذا الموضع أو ذاك ، مِنْ ذلِكَ على سَبِيلِ التمثيل فِي مَوضُوعِ (كِلا وكِلْتَا) قَوله : " وفي(كِلا وكِلْتَا) ثَلاثَة أبْحَاث : الأول: في إضَافَتِها ، الثاني : فِي مَعرِفَة ذَاتِها ، الثالث : فِي إعرابها "[٢]، وَكَذلك فِي مَسْألَة (دُخُول الفَاء على الخَبَرِ) ، إذ يرى ضرورة تَقْدِيم مَا أضْمِرَ عَامِلُه علىَ شريْطَة التَّفْسِير ،في بَابِ الاشْتِغَال [٣] .

وفي اعتراضه على تَرْتِيب التَّوابِع ، إذْ ذكر ابن فلاح الصفة ، ثم التوكيد ، ثم عطف البيان ، ثم البدل ، ثم العطف [٤]، اضافة الى ذلك استدراكاته على ابن الحاجب في مواضع كثيرة ، من ذلك على سبيل التمثيل عدم ذكر المصنّف العاملَ في المبتدأ وفيه سبعةُ أقوال ، ذكرها ابنُ فلاح ، وَناقشَ كُلَّ قول على حدة ،[٥] وعدم ذكرِ اسم (لات) ، و فيهِ سَبعةُ أقوال ذَكرهَا ابن فلاح بالتفصيلِ بالتفصيلِ ، وَرجَّح منها مَا ذهب اليه البصريون [٦].

وكان ابن فلاح يستعمل في شرحهِ أسلوبَ الحوارِ ، إذ يَسأل نفسه :" فإن قيل ..." ثم يجيب عن السؤالِ أو الاشكالِ الّذي أورده بقوله :"قلنا " أو "الجواب "[٧] ، وَيَسْتَعْرِضُ في شرحهِ مَا جاء مِنْ الخِلافاتِ النّحوية ، مَع ذكرهِ الآراء والمَذاهب النّحوية ، وَيُناقشُ حُجَجَ كُلِّ مَذهب ويَردُّها أحياناً ، أو يُرجّحُ بعضها ، أو يَترُك المَسألَة دُونَ تَرجيح أو تضعيف .

وقد ينفرد بِذكر رَأي خَاص بهِ يَستدلُ عليه ويَراهُ قَريباً مِن الصَّوابِ ، منها في ردّه رأي الكوفيين في ترجيحهم اشتقاق الاسم من السمو ، بقوله :" إنّه لو كان مشتقاً من (السمو) لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّ السُمُو هو العُلُو ، وعُلُو اللفظ على معناه ليس إلّا لدلالته عليه ، فدلالته عليه سمةٌ عليه"[٨].

---

١ – شرح الكافية في النحو : ١ / ١٤٣

٢ – المصدر نفسه : ١ / ١٦٤

٣ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٤٠٨

٤ - ينظرالمصدر نفسه : ٢ / ٩٠٩

٥ – ينظر المصدر نفسه : ٣٤٨/١

٦ – ينظر المصدر نفسه :١ / ٤٤٥– ٤٤٤

٧ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٩٩، ١٠٩، ١١٣– ١١٧ ، ١١٩– ١٢٠، ١٢٥، ١٤٠، ١٤٣، ٢١٣، ٢١٩، ٢٣١–٢٣٢ ، ٣٨٢ ، ٢ / ٩٢٨، ٩٣٧، ٩٩٠–٩٩١

٨ - شرح الكافية في النحو :١١٣/١

وفي تعامله مع آراء العلماء وأقوالهم ، فهو يوردها بالتفصيل ، ويناقشها ويردُّ بعضها ويقبل الرأي القوي الذي يثبت عنده ،أو ينفرد في ذكر رأي يراهُ مناسباً على وفق ما يقيسه ويستقريه ويستدل عليه ، من ذلك على سبيل التمثيل ترجيحه رأي المبرد (ت٢٨٥ هـ)على رأي امام النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، في مسألة تكرير المنادى المفرد المعرفة وإضافة ثاني الاسمين نحو قول الشاعر :

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يُلقينَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ[١]

فيجوز في الاسم الأول (تيم) الضم على أنه منادى مفرد ، أو النصب على أنه منادى مضاف ، وفي الاسم الثاني النصب على التوكيد، أو مفعول به لفعل محذوف ،أو عطف بيان، أو على إضمار حرف النداء ، وبعد أنْ ذكر ابن فلاح الوجه الأول في جواز نصب الاسم الأول على الضم (تيمُ) وهو القياس ، ونصب الاسم الثاني (تيمَ) ، يعرض الوجه الثاني في جواز نصب الاسم الأول (تيمَ) ووجوب نصب الاسم الثاني (تيمَ) ، يذكر رأي المبرد بقوله : " إنّ الأول مضاف إلى اسم محذوف دل عليه الاسم الثاني ، والتقدير : (يا تيمَ عديٍ يا تيمَ عديٍ) ، وهذا أقوى من قول سيبويه ؛ لأنّ حذف المضاف إليه – لدلالة الثاني عليه – أولى من الفصلِ بَين المُضافِ وَالمُضاف إليه بالتَأكيدِ " [٢]، وَقد يتركُ المَسْألة مِن دُونِ تَرجيح ، مِن ذلك اختلافهم في حذف الفعل وجوباً مع المفعول به ، وهو من السماع ، كقوله تعالى : ﴿ **ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ** ﴾ [٣] ، إذ أورد أربعة أقوال أقوال فيه : الأول قول سيبويه : انتهوا عن التثليث وأتوا خيراً ، والثاني قول الكسائي(ت١٨٩ هـ): إنَّ (خيراً) خبر كان والتقدير يكن الانتهاء خيراً لكم ، والثالث للفراء وهو أنّهُ صفة للمصدر المحذوف والتقدير انتهوا انتهاءً خيراً لكم ، والرابع قول بعض الكوفيين على أنه حال ، وبعد ذكرهِ الأقوال لم يرجح أياً منها [٤].

ويردّ ابن فلاح على بعض الآراء أحياناً ، ردّاً مقتضباً لا يبين فيه رأيه بوضوح أو يحفظ لصاحب الرأي مقامه ، فكان عليه الرّد بما يحتج له أو عليه ، ويحفظ لصاحب الرأي مكانته العلمية ، من ذلك ردّه على الخليل بن أحمد الفراهيديّ في مسألة ما بقوله : " لايخفى ضعفه " [٥] ، وقد ذكرنا أنَّ سِمةَ الاسْتِطْرَاد واضحة في شرح ابنِ فلاحِ الى حدٍّ تبعدُه أحياناً كلَّ البعد عن أصل الموضوع ،

---

١ – ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب :٢١٢ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٢ /٢٠٥

٢ – شرح الكافية في النحو : ٥٣٠/٢ ، وينظر كتاب سيبويه :٢ /٢٠٥ ، و المقتضب :٤ /٢٢٧ ،وشرح ابن عقيل :٣ / ٢٧٢– ٢٧٣ ، (يجوّز سيبويه نصب الأول بتقدير اضافته الى ما بعد الثاني) ينظر : كتاب سيبويه :٢/ ٢٠٦

٣ – النساء : ١٧١

٤ – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ / ٤٩٤

٥ – المصدر نفسه : ٢ / ٥٠١

ففي ذكر الحدود مثلاً يتناولها عند كل من اللغويين والنحويين والمتكلمين والفلاسفة والأصوليين وغيرهم ، ويتوسع ابن فلاح في القياس .

ونلاحظ في شرحه كثرة الشواهد القرانية ، وقبوله للقراءات السبعية والعشرية والشاذة ، وان كانت تخالف القياس ؛ لأن القراءات عنده هي المدخل للاعتراض على بعض آراء العلماء ، أو في إقرار قاعدة نحوية ، أو الاحتجاج بها لترجيح مذهب على آخر [١] ، أمّا شواهده الشعرية فانها قد بلغت في الجزء الاول نحو : سبعمئة وخمسين بيتاً [٢]، كما يقول محقق الكتاب الدكتور نصار محمد حسين ، فهو يستشهد باشعار القدماء (قبل الاسلام)حتى شعراء العصر العباسي ، بل يتجاوز عصر الاستشهاد الى شعر المولدين للتمثيل والاستئناس فقط في قضايا أسلوبية وبلاغية ، من أمثال أبي تمّام (ت ٢٣١هـ)[٣]وأبي الطيّب المتنبّي (ت ٣٥٤ هـ)[٤].

وفي روايته لأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم ، لَا يَكتفِي بذكر البيتِ الشعري أو القولِ أو المثل بَل يذكر غالبًا اسمَ الشاعرِ، ومناسبة البيتِ الشعري ،وقِصّةَ المثل أو القول .

ثانيا : شرح الرضي على الكافية

- **منهج الرضي وإسلوبه في الشرح :**

إنّ الرّضيّ قَد تَتَبّعَ الطّرِيقَة التي سَارَ عَليْهَا ابنُ الحَاجِب في كَافِيّتِهِ ، والرّضَي يُشَابِه ابن فَلاح اليَمنِي فِي طَريقة التِزَامِ المتن ، إذ يذكر المتن أولاً مسبوقاً بـ (قال ابن الحاجب) ثم يبدأ بالشرح والتوضيح والتعليق مسبوقا بـ (قال الرضي) ، وقد يأخذ جزءاً – كلمة أو جملة – من المتن مسبوقاً في الغالب بـ (قوله) ، ثم يبدأ بالشرح والتعليق ، وفي شرحه وبيان رأيه يستدرك أحياناً ، من ذلك كلامه على أحكام الاستثناء إذ قال : " تكملة في ذكر أمور أهملها المصنف " [٥]، فيذكر تلك الامور ، ويفصّل القول فيها ، وقد يعترض على بعض ألفاظ أو عبارات المتن ، فيعدّل أو يقترح أو يزيد أو يوضح ، ومن ذلك في شرحه قول ابن الحاجب : " الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم " [٦] ،إذْ ابتدأ الرضي حديثه عن سبب تقديم حدِّ الكلمة على حدِّ الكلام ، وما معنى تضمن كلمتين ، ومالمراد بالإسناد ، واعتراضه على قول المصنف بالإسناد ، إذ يزيد عليه بقوله : " وكان على المصنف أن يقول : بالإسناد الأصلي

---

١ – ينظر شرح الكافية في النحو : ٨٥٦/٢ – ٨٥٧

٢ – ينظر المصدر نفسه : ٤٣/١

٣ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٦٢٥

٤ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٦٦٧، ٧٩٤، ٩٦٧

٥ – المصدر نفسه : ٢/ ١١٤

٦ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣١

المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام "[1]، ثم تحدث عن الفرق بين الجملة والكلام ، ولِمَ قال المصنف بالاسناد ولم يذكر الإخبار ، وتحدث عن التركيبِ العَقلي الثنائي بَينَ الأشياء الثَلاثة أيْ الاسم والفَعل والحَرف ، وجعلها في سِتة أقسام ، فالاسمان يكونان كلاماً والاسم والفعل كذلك ،أمّا الاسم والحرف فلا يكونان كلاماً ،وأيضاً الفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرف مع الحرف .

ويذكر كل ما يتعلق بالموضوع من خلافات بين المذاهب النحوية ، وايراد آراء العلماء في المسألة الواحدة ، ويناقش ويحلّل ، ويؤيد ويعارض مع ذكر العلة ، والدليل على سبب اختياره من الآراء أو ردوده عليها ، ويعرض الرّضي رأيهُ في معظم المسائل ، وقد ينفرد بآراء خاصة به ، وهو في اِعتراضاته يتخيل قضايا يطرحها أمام القارئ ثُمَّ يقومُ بالإجابةِ عَنْهَا ، مُعَزِزاً ذَلك بالأدِلَةِ الوافيةِ ، ومِنْ ذَلك تَوضيحهُ جَواز مَجيء المَفعُول المُطْلَق من غيرِ لَفظ الفعل المذكور ، نَحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [2]، وقولك : قعدت جلوساً ، إذ إنّ رأي سيبويه في كليهما على أنه منصوب بفعل مقدر ، ومذهب أبي عثمان المازني (ت٢٤٧ هـ) ، وأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) ،وأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وبعد ذكر المذهبين في ناصب المفعول المطلق ، رجَّح مذهب المازني والمبرد والسيرافي بقوله : " إنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ؛ لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه "[3] .

ومن آرائه التي انفرد بها ، اختلافه مع النحاة الذين يشترطون الأصالة في الصفة في منع صرفها بقوله : " وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أنَّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف "[4] .

ومن السمات البارزة في شرحه كثرة التعليل وتنوعه ، إذ وصفه أحد الباحثين بقوله :" عجّ شرحه بالعلل، تعليمية كانت أو قياسية أو جدلية، فلا نكاد نقف على حكم نحويّ أو مسألة أو ظاهرة نحوية، عرض لها دون أن يعلّلها، فقد سمت نفسه إلى التفوق فيها، فأعمل فكره فيها وغاص في كوامنها، فأوغل فيها وأغرب وأبعد، منتزعاً أغلبها من كتب المناطقة، والفلاسفة والمتفقهين الأصوليين "[5].

١ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٢
٢ - نوح : ١٧
٣ - شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٠٣
٤ - المصدر نفسه : ١ / ١٢٧
٥ - شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري (أطروحة دكتوراة): ٤١٥

ويتسم منهجه غالباً بعدم قبول تعليلات النحويين بل يرجّح ما يتفق مع منهجه وما يراه مناسباً ، وكانت العلة عنده هي الوسيلة في تفسير كل الظواهر النحوية واللغوية وشرحها بالتفصيل ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، منها على سبيل التمثيل علة اختصاص الجر بالاسم ، فالأسماء هي الأصل في الكلام ،والأسماء تسبق الأفعال وذلك ؛ لأنّ الأفعال هي أحداث الاسماء "والاسم قبل الفعل ؛ لأن الفعل منه "[١] ، إذْ يعلّل الرضي ذلك بقوله :" وإنّما اخْتصّ الجر بالاسم ؛ لأنّهم قصدوا أنْ يوفوا الاسم ؛ لأصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب "[٢]، وبما أنّ الجر يحدث بحرف الجر أو الإضافة، وليس لهما تأثير في الفعل؛ لهذا ناسب الجر الاسم ، وكذلك في المرفوعات في وجوب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا على المفعول به ، فقد ذكر سيبويه أنّ الفاعل يتقدم على المفعول به ، وهو كثير في كلامهم ، وهو في العربية جيد[٣]، اذ علّل الرّضي ذلك بقوله :" اِنْ كان الفاعل ضميراً متصلاً، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اِسماً ظاهراً، كـ(ضربتُ زيداً)، أو مضمراً منفصلاً، كـ (ما ضربتُ الاّ اِيّاكَ)، أو مضمراً متصلاً، كـ (ضربتك)؛ لئِلّا يصير المتصل منفصلاً " [٤] ، وفي علة جعل الاعراب في آخر الكلمة يُعلل الرّضي ذلك بقوله :" وإنّمَا جُعِلَ الاعرابُ في آخر الكلمةِ ؛ لأنّه دالٌ على وصفِ الاسم، أي كونهُ عُمْدة أو فَضلة، والدَالُ على الوصف بَعدَ الموصوفِ."[٥] ، أي أنّ الاسماء تعتريها المعاني المختلفة ، فتقع فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ، وَليسَ في أبنيتها وَصِورِها دَلائلُ على هَذه المعاني ، بَل تَشْتَرِكُ مَعها، مَمّا جَعَلَ حَركاتِ الإعرابِ تشير إلى هَذه المَعاني .

وأمَّاَ منْهَجُهُ فِي ذِكرِ المَصادرِ فكان أنْ يذكر صاحب الكتاب من دون ذكر مصنّفه، من ذلك ذكره الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) [٦] وابن السراج (ت٣١٦ هـ) [٧]، أو يذكر اسمَ المُصَنَّف من دون ذكر اسم صاحبه ، أو يذكرهما معاً من ذلك قوله :" قال الأخفش في كتاب الأوسط "[٨] ، والرّضي يذكر ابن فلاح اليمني في شرحه دائماً ، بالوصف مضافاً إلى كتابه ، بقوله :" صاحب المغني " في كل ما ينقل عنه من آراء ، وهو في أكثرها كان معارضاً لرأيه ، وقد ذكره في تسعة مواضع من

---

١ – الايضاح في علل النحو :٨٣

٢ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٤

٣ – ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٣٤

٤ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩١

٥ – المصدر نفسه : ١ / ٧١

٦ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٦٧

٧ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ١١٥

٨ – المصدر نفسه : ١/ ١٧٧

شرحِهِ[1] ، من ذلك على سبيل التمثيل قوله : " قال صاحب المغني : يتصرف الظرف المضاف إلى الجملة، فيصح أن يقال: جئتك يوم قدم زيد، الحار أو البارد، على أن يكون صفة ليوم، قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي ألّا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية، نكرة، نحو: يوم قدم أمير، ويوم أمير كبير قدم، إذ المعنى: يوم قدوم أمير "[2] .

.

أمّا اسْلُوبهُ فَنَجِد فِيهِ اهْتِمَامَهُ في تَقرير النحو أي تقريرِ قواعدِ النحوِ في صورةٍ ماعُرِفَ بالشواهدِ اللُّغويةِ، وهو ما استَشهدَ به العلماءُ من كلامِ العربِ لتقريرِ القواعدِ، وطريقة طرح المادة العلمية ، للوصول الى تعليم القارىء معرفة كلام العرب ، من أجل تحقيق غاية النحو ، ونجد بعض الغموض أحياناً في عباراته، والسبب في ذلك أنّ الرّضي عاش في عصر تداخلت فيه مختلف العلوم ومنها علم المنطق والفلسفة حيث تغلغلت في الدراسات النحوية السابقة، إذ نجد النحاة قد استخدموا في أساليبهم الجدل ،وكثرة التأويلات العقلية ، والتفنّن في صياغة الألفاظ ، وتعمقهم في التعليل والفلسفة فيه ، كلّ ذلك كان شائعاً ؛ إذ نجد من النحاة الذين سبقوه قد أفرطوا في إدخالهم علم المنطق والفلسفة في مسائل النحو وقضاياه ، ممّا أدّى الى إبهامه وغموضه ، منهم علي بن عيسى الرمّانيّ (ت ٣٨٤ هـ) الذي نحا نحو المنطق في التعليل فمزج المنطق بالنحو إذ وصفه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، بقوله : " إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء "[3] ، فكان للرمانيّ النحو المفلسف ، في حين نجد نجد نحويين آخرين ، قد وظفوا المنطق في توضيح مباحث النحو ومقاصده ،ومن هؤلاءِ النحاة رضيّ الدّين الأسْتَرَاباذي ،الذي له طريقته الخاصة ، ومن ألفاظ المناطقة التي استعملها في شرحه : (التناقض ، والحدّ و الخاصة ، والدور ، والمطلق والمقيد ، والجوهر والعرض والماهية) وغيرها ، ومن ذلك على سبيل التمثيل قوله : " اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد ؛ لان الحدّ مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حدّ "[4].

وكان الرضيّ في شرحه يكثر غالباً من تفريع المسألة الواحده ، ثُمَّ يذكر الاعتراضات عليها ، لاسيما قول ابن الحاجب فيها ، وفي حدوده ورسومه ، ثم يجيب عنها، ومن ثمّ يذكر اعتراضاته

---

[1] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ /٩٢ ، ٣ /٣٧، ١٠٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٨ ، ٤٦٥ ، ٤ /٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٤١٧

[2] – المصدر نفسه : ٣ / ١٧٦

[3] – بغية الوعاة : ٢ / ١٨١

[4] – شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٢٣

على الجواب، ثمّ الجواب عنها وهكذا ، وكلّ ذلك قد جعل شرحه أحياناً غير واضح ، لايفهم المراد منه ، وربّما وصل الأمر الى حدّ تعقيد فهم المسألة مدار البحث .

وهو في شرحه يستطرد [١] ، وعلى العموم فاستطراده فيه اعتدال ، على العكس من ابنِ فلاحِ اليمنيّ الّذي يستطردُ في شرحهِ كثيراً ، وَيُسهِبُ إسْهَاباً مُفرطاً.

وللرضي إسلوبه الخاصّ في تعامله مع آراء النحاة ، فكان يدلّ على عقليته الفذّة ، وسلامة منطقه ، وقدرته الفائقة ، ومن خلال ردوده عليهم ، نجد في ردّهِ نوعاً من الأدب منها قوله :" فيما قاله نظر "[٢] ، في حين نجد في بعضها الآخر قساوة في التعبير ، منها في القاعدة التي وضعها المصنّف في عدّ الكلمات المشتركة بين الحرفية وغيرها بأنه يراعي أن يقع الاشتراك وعدم الاختصاص بين الكلمتين المختلفين في النوع ، المماثلتين في اللفظ المناسبتين في المعنى المشاركتين في أصل الوضع " إذْ قال الرضي وقد اعترض ابن الحاجب على نفسه بقوله : " فحاشا وخلا وعدا، الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية ، وأجاب ، بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها "[٣] ، وردّ الرضي عليه بقوله : " وهذا عذر بارد "[٤] .

[١] – ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨

[٢] – ينظر المصدر نفسه : ١ /٤٦

[٣] – المصدر نفسه : ٢٦٣/٤

[٤] – المصدر نفسه : ٤ /٢٦٣

المبحث الثاني

مادة الكتابين وقيمتهما

أولاً/ شرح الكافية في النحو :

إنَّ كتابَ الكافيةِ لابن الحاجب من الكُتبِ المشهورةِ ،الّتي أُلفتْ في مُنْتَصِف القَرنِ السَابع الهِجْرِي ، وَالكافية على الرَّغم من وَجَازتِها أحَاطتْ بكثير من مَسَائِل النّحو ،وأصُولِهِ ،وأُعْجب بِها العلماءُ، وَتسابَقُوا إلى شَرْحِها وَتَوْضِيحها ، مَمَّا جَعل شرُوحها كَثيرة ، وَقد بَلغت على قَول الدّكتور طَارق نَجم عبدالله، مئة واثنين وأربعين شرحاً[١] ، وَهَذه الشُّروح في اللغةِ العربيّةِ ، يضاف إليها الشّروح في اللغتين التركيّة والفارسيّة فَضْلاً عَنِ المَنْظُومَات وَالمُخْتَصَرات والمصنفات في إعراب الكافية [٢]، وفي الحقيقة تعدُّ " الكافيةُ مُقَدّمَة في النّحو مُوجَزة تُمثّلُ طَوراً جَديداً مِنْ أطْوَار التَّأليف النّحْوِيّ بَعْدَ مُفصَّل الزّمَخْشَرِيّ ، وَفِي كَثِير مِنْ أبْوَابِها إشَارَات وَإلمَاحَات رُبّما كَان ابنُ الحَاجِبِ يَجِدُهَا مُغْنية عَنْ التّفْصِيل والتّطْوِيل "[٣] ، وشرحُ ابنِ فلاحِ مِنْ تلك الشّروح ، وقد انماز بغَزارةِ مَا يَعْرِضُه مِن مَادة نَحْويّة ، وَمَا يذكره مِنْ آراء النّحَاةِ مِنْ مُخْتَلف الأمْصَارِ، مِنْ البَصْرَةِ وَالكُوْفةِ وبَغْدَادَ وَمِصْر وَالشَّام فضلا عن نُحَاةِ الأنْدَلُسِ ، وَمَا يَذْكُرهُ مِنْ الخِلافَاتِ النَّحْوية ، وإيرَادِ حُجَجِ كُلِّ فَرِيقٍ ، وَمُنَاَقَشتِهِ لَهَا، ثُمَّ تَرجِيح بَعْضهَا وَتضعيف بعضها الآخر، أو إبداء رأيه الخاص بها ، على وفق القياس واستقرائه للغة العربية وَأدلَّتها .

وانمازَ شرحُ ابنِ فلاح أيضاً بتعقبِه ألفاظَ ابنِ الحاجب وَنَقْدِها ،معتمداً أدلّة وحججًا يذكرها ، منها على سبيل التمثيل اعتراضه على المصنف في تقديم المقصور على المنقوص في علامات الإعراب ، بقوله :" قدَّم المصنّف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهوراً ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها وأمّا (الياء) فلا يلزمها المدّ " [٤]، وقد احتوى شرحه على كثير من الشواهد القرآنيّة والقراءات القرآنيّة السبعيّة والعشريّة ، والشاذّ منها وإن خالفت القياس ، إذ تُعد القراءات القرآنيّة عند ابن فلاح بأنواعها المتعددة شواهد يحتج بها على مايذهب إليه موافقاً لغيره ،أو معارضاً له ، في المسائل اللغويّة عامة والنحويّة خاصة ، وقد يرجّح قراءة على أخرى ،

---

[١] - ابن الحاجب آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي : ٧٦-٧٩

[٢] – ينظر الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط : ٤

[٣] – شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب :١ /٤٣

[٤] – شرح الكافية في النحو : ١ / ١٧٩

من ذلك ترجيحه قراءة أهل الحجاز على تميم ، في قوله تعالى :﴿ ûï Ï %©! $ #
Oî g Í ¬! $ | ¡ Î pS` Ï i B Nä3Z Ï B t b r ã□Î g » sà ã ƒ
(ó Oî g Ï F » y g ¨ Bé & Æè d $ ¨ B ﴾[1] ، إذْ أجمع القراء على أنَّ (ما) في (B ¨ $ t d Æè & Bé ¨ g y » F Ï g Oî ó)) عاملة عمل (ليس) ، برفع اسمها ونصب خبرها ، وهي لغة أهل الحجاز ، والقراءة الاخرى بالرفع في كليهما وهي قراءة شاذة على لغة بني تميم، وقراءة المفضّل عن عاصم بالرفع أي رفع التاء في (أمهاتُهم) وقرأ عبد الله بن مسعود (ت٣٢ هـ) (**ماهنّ بإمهَاتِهم**) بزيادة الباء[2] .

واستشهد بالأحاديث النبويّة الشريفة في كتابه ، وإن كانت قليلة مقارنةً بالآيات القرآنية .

أمّا الشواهد الشعريّة فهي كثيرة إذ بلغت في الجزء الأول سبعمئة وخمسين بيتاً ، كما يقول محقّق الكتاب الدكتور نصّار محمد حسين ، فقد استشهد بالشعر، ولم يتقيد بالتحديد المكاني ،بل تجاوز حدوده الى قبائل تسكن أطراف الجزيرة العربيّة ، وكذلك تجاوز التحديد الزمانيّ ، فلم يقتصر على عصر الاستشهاد ، بل تعداه إلى ما بعده ، فاستشهد بشعر المولدين ، منهم أبو تمام (ت ٢٣١ هـ) وأبو الطيب المتنبيّ (ت٣٥٤ هـ) ، من ذلك قول أبي تمام:

وما زال منشوراً عليَّ نوالهُ وعنديَ حتى قد بقيتُ بلا عندِ[3]

وهو ليس من الشواهد عند أكثرهم وإنّما يذكر للتمثيل والاستئناس فقط ، وكان يهتم بتحقيق نسبة البيت الشعري إلى قائله ، وإكمال كثير من الأبيات ، الّتي لم يذكر أحد شطريها ،من ذلك شطر البيت في كتاب سيبويه : " يا لقومي لفرقة الأحباب "[4]حيثُ ذكر ابنُ فلاح البيت كاملاً في شرحه بقوله:

يا لَقومي لِفرقة الأحبابِ ونزولِ المشيبِ دار الشبابِ[5]

ويستشهد أيضا بالأمثال ، وأقوال العرب الفصحاء من الصحابة والأَعراب .

المسائل النحويّة التي يذكرها ، يوضّحها ، ويبين الغموض فيها ، ويذكر المصطلحاتِ النحويّة على اختلافِ المذاهب فيها ، و يذكر بعض المصطلحات الكوفية المندثرة ، منها مصطلح (المحل

---

[1] – المجادلة :٢

[2] –ينظر : ومختصر في شواذ القران من كتاب البديع لابن خالويه : ١٥٤ ،و حجة القراءات لأبي زرعة : ٧٠٣ ، والكشاف للزمخشري :٦/ ٥٧ .

[3] – ينظر ديوان أبي تمام الطائي :١٠٤، وشرح الكافية في النحو :٢ / ٦٢٥

[4] – كتاب سيبويه : ٢ / ٢١٩

[5] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٥٠٧

)[1] الذي هو ظرف مكان عندهم ، وفي شرحه آراء جديدة ، ومعلومات قيّمة ، تدلّ على شخصيته العلمية القويّة ، وثقافته العميقة ، وعقليته المرنة ، وكانت ردوده على آراء النحاة ، وتعليقاته عليها تدلّ على ثقته بنفسه، واعتزازه بها ،وكانت في عبارات مختلفة ، منها قوله : " وهذا القول لم يُحْكَ كما حققته "[2] ، وفي شرحه يوضّح بعض الآراء والأقوال التي فيها ابهام وغموض ، والتي يصعب فهمها على المتعلمين ، فتحتاج إلى توضيح ،وتبيان المراد منها ، من ذلك ما ورد في باب المفعول له[3].

فابنُ فلاح عالمٌ جليلُ القدرِ ، و لغويٌّ كبيرٌ، لهُ مكانتُهُ العلمية ، ومنزلته الرفيعة، إلَّا إنَّهُ لم يحظَ بالقَدْر الوافي من الترجمة والشهرة التاريخية ، وكتابه (شرح الكافية في النحو) لم ينل الحظ الأوفر، والنصيب الأكبر، من العلماء بالدراسة والاهتمام ، مقارنة بكتابه (المغني في النحو) ، لكن الّذي يلاحظ أنَّ رضي الدِّين الاسْتَرَابَاذِي ينقل عن ابن فلاح من كتابه (المغني)[4] ويصفه بـ (صاحب المغني) ، مما يدلّ دلالة واضحة ،على المكانة العالية، والمنزلة الرفيعة، الّتي يتمتع بها ابنُ فلاحِ اليمنيّ، فَقد نَقل الرضيّ من كتابهِ المُغْنِي في تسعةِ مواضعَ مِنْ شَرحِهِ للكافيةِ [5].ومن العلماء الذين نقلوا عن كتابه المغني ، السيوطي(ت ٩١١ هـ) في كتابيه الأشباه والنظائر[6]، وهمع الهوامع[7] ، والزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن)[8] ، والشيخ ياسين ياسين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) في حاشيته على شرح التصريح على التوضيح للعلامة خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) [9].

ثانياً / شرح الرضي على الكافية :

مِنْ بَيْنِ أفْضَلِ الشُّرُوح عَلى الكَافِية ، وَأكْمَلِهَا ، وَأعْظَمِهَا ، يَبْرز شَرحُ الرَّضيّ، فَعِنْدَمَا يُطْلَقُ شَرحُ الكَافِية يَتْبَادَرُ إلى الذِّهن شَرحُ الرَّضي ، مِنْ بَيْنِ كَثِيرٍ مِنْ الشُّرُوح، فَقَد امْتَلَكَ الرَّضيُّ عَقْليَّةً فائِقةً ، وَمُوْهِبَة فِطْرِيَّة ، وَسَعَةَ إطِّلاعِ ، وَثَقَافة عَمِيقَة، إذْ ضمَّ كتابُهُ معظمَ آراءِ العُلمَاءِ ، وَمَسَائلَ الخِلافِ بَيْنَ المَذَاهِبِ، قدماء ومتأخرين ، وَمَنَاقشتها وتوضيحها في أبسط صورة ، وشرح ماغمض

---

١ - ينظر المصدر نفسه : ٢ /٦٠٤

٢ - شرح الكافية في النحو:١ / ١٥٣

٣ - ينظر المصدر نفسه: ٢/ ٤٩١

٤ - ينظر المغني في النحو لابن فلاح اليمني : ١ /٧٤، ٢٥٤، ٦٣٠

٥ - ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ٩٢ ، ٣ / ٣٧، ١٠٢، ١٧٦، ٢٠٨، ٤٦٦ ، ٤ / ٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٤١٧

٦ - ينظر الاشباه والنظائر : ١ / ٤٨ ، ١١٦، ١٧٢

٧ - ينظر همع الهوامع : ١ / ١٧٧، ١٨١

٨ - ينظر البرهان في علوم القران :٤ / ١٢٦

٩- ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٧

منها ، وترجيح بعض الآراء ، وتضعيف بعضها الاخر ، أو يبدي رأيه الخاص فيها بالحجج ، فضلا عن ذكره لكثير من المصادر ، ونقوله عنها ، بدءاً من كتاب سيبويه مروراً بمؤلفات الأخفش الأوسط والمبرّد وغيرهما ، وانتهاءً إلى مصنفات علماء عصره .

فالرّضي في شرحهِ " قد جمع بين دفتيهِ قواعد النّحو وأسرارها ، بابتكارٍ يَدلُّ على تعمّقٍ في النَّحو ، واستكشاف لمخباتهِ، واحاطة بأوابدهِ ، ويعجبني منه ولوعهُ بضمّ الأنواع، في محاولاته التي يعنى فيها بلم أطراف الكلام، الذي يراد التقعيد له ، حتى لايدع باباً ، إلّا قضى وطر العلم فيه "[1] .

أمّا مَوقِفُه مِنْ القِرَاءاتِ القُرآنيّة ، فَهو بين القبول لها أو رفضها ونقدها ، دون تحديد حكمها أو تعليلها ، مع استشهاده بالقراءة الشاذة ، والتنبيه على شذوذها ، إذ يستشهد بالقراءتين المتواترة والشاذة كلتيهما ، ومع ذلك فهو يجري مقاييس العربية على القراءات القرآنية ويخضعها للقياس ويحكم عليها بالضعف أو الردّ على وفق تلك المقاييس.

واسْتَشْهَدَ بِأحَاديثِ الرسولِ الأعْظم مُحَمّد (ص) الَّتي هِي مِنْ مَصادَرِ السَّماعِ المُهِمَّة الَّتي شَغلت حَيزاً مِنْ شَرحِه إذ اسْتَشْهَدَ بِها فِي مَسَائِله النحوية فِي تِسْعةٍ وَخَمْسيْنَ مَوْضِعاً وَهي قَليْلَة بالقياسِ الى النُصوصِ القرآنيةِ.

أمّا الأشعارُ العَربية فقد أخذتْ مَساحةً كَبيرةً مِنْ شرحهِ، إذ بَلغتْ تِسعةً وَخَمْسِين وَتِسعَمئةٍ مِنْ الشَّواهد الشّعرية ، وجاءتْ بَعدَ القُرآنِ الكريمِ مِنْ حَيثُ الأهَمّية [2].

وهو يعتمد على لغة الشعر ، فضلا عن النصّ القرآني في تقنين وتقعيد قواعد النحو ، ووضع احكامه ، أكثر من استناده على النثر من كلام العرب ، ولم يتقيد بالتحديد الزمانيّ والمكانيّ في استشهاده بالأشعار ، فتضمن شرحه الاستشهاد بشعر بعض المحدثين من أمثال بشّار بن برد(ت ١٦٨ هـ) وأشجع السلمي(ت١٩٥ هـ)، وربيعة الرّقي (ت هـ ١٩٨) ، وأبي نواس(ت١٩٩ هـ) [3] ، و أبي تمام [4]، وأبي الطيب المتنبي [5]، ممّا جعل شرح الرضي ينال المكانة المرموقة لدى النحاة ، ويبرز على كثير من المصنفات النحوية ، والتفوق عليها ، كل ذلك قد استهوى المتعلمين ، فانكبوا على قراءته، والاستفادة من آرائه ونقاشاته وتعليلاته واعتراضاته واستدلالاته .

وقد أطرى كثيرون على شرح الرّضي منهم الشريف علي الجرجاني (ت٨٩١هـ) بقوله : "كتاب جليل الخطر محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ومن فروعه

---

[1] – شروح كافية ابن الحاجب حتى نهاية القرن الثامن الهجري(أطروحة دكتوراه) : ١١٨

[2] - ينظر شرح الرضي على الكافية ، المقدمة : ٧ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٢٤٩–٢٥٦

[3] - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٢٢٦

[4] - ينظر شرح الكافية في النحو: ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٦٢٥

[5] - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٦٢٥

على نكاتها، فقد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها ، وبالغ في توضيح المناسبات ،وتوجيه المباحثات، حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم ، بزواهر الكلم ..." [١]، ومنهم جلال الدين السيوطي ،بقوله : " الرّضي الامام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلّف عليها – بل ولا في غالب كتب النّحو – مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه..." [٢]، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) بقوله : " وهو كتاب عكّف عليه نحارير العلماء ودقّق النظر فيه أماثل الفضلاء ؛ وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيّد والسعد [٣] ؛ لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة و تقريرات رائقة وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، أو كالأمّة الممسوخة "[٤] ، وقال عنه العلامة محمد باقر الخوانساري(ت١٣١٣ هـ) : "وهو شرحٌ لطيفٌ ، وكتاب طريف فاق جميع مصنّفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق، واعمال الفكر العميق..."[٥] ، ووصف شرحه الشيخ محمد طنطاوي بقوله : " ليس في شرحه شرحه جمّاعاً وإنّما هو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلي والنظري غير متحيز الى مذهب خاص من المذاهب الأربعة السابقة "[٦].

يتّضح من ذلك أنَّ علماء النحو أجمعوا ، على أنّ شرحَ الرّضيّ هُو مِنْ أعْظَمِ شُروحِ الكَافِيّة ؛ بِمَا يَمْتلكهُ الرّضي مِنْ عَقْليّة مُتَفَتِّحَة، مكنته من عَرضِ المَسائلِ النّحْوية فِي انْسِيَابيةٍ هَيّنَة ، إذ يَسْتَعْرِضُ جَمِيعَ آراء العلماء ، مِنْ بصريّها وكوفيّها متأخريها ومتقدميها ، وعقليتهُ المرنةُ في استيعابِ الآراءِ ، وفي طريقةِ معالجتهِ للمسائلِ النّحْوِية ، وفي كيفيةِ عرضِ المادةِ النَّحْوية مُتسلسلة ، ثم ذكر آراءِ العلماءِ ، على اختلافِ مذاهبهمِ وبلدانهمِ وأزمانهمِ، وَقُدرتهِ على مناقشتها بالأدلةِ والبراهينِ ، وَمِنْ ثَمَّ تَرجيحُ بعضهَا ، وَتضعيف بَعْضِهَا الآخرِ ، أو يَنفردُ في ذكرِ رأي خَاص به ، على وفْقَ قِراءتهِ واستقرائهِ مِنْ اللغةِ وتبصره في النَّحْو.

---

١ – خزانة الأدب : ١/٢٩ – ٣٠

٢ – بغية الوعاة : ١/ ٥٦٧

٣ – السيد هو علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ ه) .وهو صاحب التعريفات . والسعد هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢ ه) ، ينظر : خزانة الادب ،المقدمة : ١ / ٣

٤ – خزانة الادب ، المقدمة : ١/ ٣

٥ – روضات الجنان : ٣٣٧/٣

٦ – نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٢٤٥

يتضح أنَّ شرح الرضي قد نال المكانة العالية والثقة الكبيرة والشهرة الواسعة لدى النحاة وتفوق على كثير من المصنفات النحوية في ذلك الزمان.

المبحث الثالث

مصادر الكتابين

- **مصادر ابن فلاح في شرحه :**

احْتَوى هَذا الشَّرح عَلى كَثِير مِنَ المَصَادِر الَّتي اسْتَقى منْهَا ابْنُ فلاحِ مَادةَ شَرْحِهِ ، وَذَلِكَ يَظْهَرُ مِمَّا عَرضَهُ مِنْ آراء العُلمَاء من اللغَويين والمُتَكَلِّمِين والفقهاء وَالفَلاسِفَة وَالأُصُولِيين وَالمَنَاطِقَة ، وَمن المَصَادِر الَّتي اعْتَمَدها ابْنُ فَلاحِ فِي شَرحِهِ مَتْنَ الكَافِية كثيراً هي : (الكِتَابُ) لسِيْبَويْه ، وَ(مَعَانِي القُرآن)لِلأَخْفَشِ الأَوْسَطِ ، و(المُقْتَضَب) للمبرد ، و(الإيضَاحِ) لأبي علي الفَارِسيّ ، وفي طريقة اعتماده المصادر لايذكر اسماء مصادره النحوية في الغالب ، وقد يذكر أحياناً اسْمَاء المؤلّفين من دُونِ ذكر مُصَنَّفَاتِهِم ، وَمِنَ الكُتُبِ الَّتِي صَرّحَ بِذكْرِ اسْمَائِهَا الكِتَاب لسِيْبَويْهِ [1]، والإيضَاح العضدي لأبِي عَلي الفَارِسي [2]، وَسِر صِنَاعَة الإعْرَابِ لابْنِ جِنِّي(ت٣٩٢ هـ) [3]، وَالمُقْتَصِد في شَرْحِ التَكْمِلَة لِعَبْد القَاهِر الجُرْجَانِي (ت ٤٧١ هـ) [4] ، والمُفصّل فِي عِلم العَرِبية للزَمَخْشَرِي (ت٥٣٨ هـ) [5]، والإيضاح في شرح المفصل ، وَالكَافِية وشرحها لابْنِ الحَاجِب ، وَهُنَاك كُتُبٌ نقل أقوال العلماء منها ، وَلَمْ يَذْكُرهَا فِي شَرْحِهِ ، مِنْهَا كِتَاب المُقْتضِب للمُبَرّد [6]، والأصُولُ في النَّحو لابِن السَّرَّاجِ [7] ، وشَرحُ اللُمَع لِلعَبْدِي (ت٤٠٦ هـ) [8]والإنْصَاف فِي مَسَائِل الخِلاف بَيْنَ النحويين البَصْرِيين والكُوفِيين لأبِي البَرَكَاتِ الانبَارِي (ت٥٧٧ هـ)[9] ، ولم يقتصر أخذه على كتب النحو فقط بل أخذ من كتب تفسير القرآن الكريم ومنها الكشاف للزّمخشَري[10] ، وكتب البلاغة ومنها أسرار البلاغة

---

[1] – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ / ٧٢٦

[2] – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٨٢١

[3] – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٨٦٦

[4] – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٣٥٢

[5] – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٣٥

[6] – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٩٢٨

[7] – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٨٩٣

[8] – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٣١٧

[9] – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٣٣٧

[10] – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٨٠٨

لعبد القاهر الجُرجَانِي [١]، وكتب فقه اللغة منها الخَصائِص لابن جِنّي[٢] ،وكذلك معاجم اللغة لم تخلُ من شرحه ، منها الصحاح للجوهري (ت٣٩٣ هـ) والمجمل لأحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ)[٣].
ومن مصادره الأخرى أقوال العلماء الّتي ذكرها في شرحه منهم: أبو الأسود الدؤليّ (ت ٦٩هـ) [٤]، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ(ت١١٧ هـ) [٥]، والخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ) [٦]، وسيبويه ، والكسائيّ (ت ١٨٩ هـ)[٧]، وقطرب (ت٢٠٦ هـ) [٨]وأبو عمرو الشيباني (ت٢٠٦هـ) [٩]، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) [١٠]، وأبو عبيدة (ت٢٠٩ هـ)[١١]، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة [١٢]، وأبي عمر الجرميّ (ت ٢٢٥هـ)[١٣] ، وثعلب (ت ٢٩١ هـ)[١٤] ، وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)[١٥] ، والزجاج (ت ٣١١هـ) [١٦] ، وعلي بن عيسى الرماني[١٧] ، والسيرافي[١٨] ، و الرَّبَعِيّ [١٩]، وابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) [٢٠]، وأبو البركات الانباري[٢١]، وابن الخباز (ت ٦٣٨ هـ) [٢٢]، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[٢٣] ، وغيرهم من العلماء . وأخذ عن الفقهاء وذكرهم في شرحه منهم أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠ هـ) [٢٤]، والشافعي (ت٢٠٤ هـ)[٢٥] ،والرسيّ (ت٢٤٦ هـ)[٢٦].

---

١ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١/ ٤٤٦
٢ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ١٣٩
٣ – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٥٥٦
٤ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٨٧، ٩٠ ، ٢ / ٥٨٨
٥ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٨٣
٦ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٨٨، ١١٥ ، ٢٠٦، ٢١٦
٧ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٦٥، ٢٠٥ ، ٢٤٨
٨ - ينظر المصدر نفسه : ١/ ١٧٢، ٢/ ٨٢٧
٩ - ينظر المصدر نفسه :٢ /٧٣٩
١٠ - ينظر المصدر نفسه :١ / ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٨
١١ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٠٥ ، ٢١٣ ، ٢ / ٨٣٧
١٢ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٢٠٥
١٣ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٦٦، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢٩٦
١٤ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٢٢ ، ٢٣٣، ٤١٢
١٥ - ينظر المصدر نفسه :١ / ٢٢١ ، ٣٦٤ ، ٢ / ٥٦١
١٦ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٨
١٧ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٠٨ ، ١٢٣، ٢٤٦
١٨ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٢٢ ، ٢/ ٦٣٤
١٩ - ينظر المصدر نفسه : ١/ ١٤٣ ، ٢٧٧ ، ٣٨٨
٢٠ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٠١ ، ٢٤٦ ، ٤١٨
٢١ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٣٧ ، ٢ / ٨٥٦
٢٢ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٣٧
٢٣ - ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٧٧ ، ٢/ ٨٨٠
٢٤ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٤٢٣
٢٥ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٧٤٩
٢٦ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٠٩ ، والرسّي هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الرسيّ من أئمة الفقه الزيديّ . ينظر : معجم المؤلفين : ٨/٩١

وقد نقل ابن فلاح كثيراً من الآراء والأقوال من مصادر شرحه لم ينسبها الى اسماء معينة من علماء اللغة أو النحو أو الفقه أو المنطق أو غيرهم ، وإنما استعمل عبارات عامة في نسبة تلك الآراء والأقوال ، كقوله : كقوله :" بعض النحويين" [١]، و"جماعة النحاة "[٢]، و"جمهور النحاة "[٣]، و" البصريون "[٤]، و"الكوفيون "[٥]، و " أرباب الأصول "[٦] ، و"جماعة من الفقهاء "[٧] ، و " أصحاب أصحاب الشافعي "[٨] ، و" قوم من المتكلمين "[٩] ، و " الفلاسفة " [١٠].ومن مصادره التي افادَ منها منها الروايات و الحكايات التي تضمنها شرحه للكافية ، منها الحكاية في تقدير ناصب المستثنى بقوله : " حُكي عن عضد الدولة أنّه سأل أباعلي في الميدان عن نصب المستثنى ؟ فقال أبو علي: بتقدير : أستثني زيداً ، فقال له عضد الدولة : هلّا قدرت : امتنع زيد ، فرفعته ، فقال له أبو علي : هذا جواب ميداني ..."[١١] ، وكذلك ذكره حكاية القائلين بحجة فعلية (حاشا) وهو قوله : " إنّه حكى أبو زيد وأبو عمرو الشيباني النصب بها عن الفصحاء قالا : " وقف علينا أعرابي ، وفينا رجل يقال له أبو الأصبغ فقال : **اللهم اغفر لنا ، ولمن سمع حاشا الشيطان الرجيم ...**" [١٢]وغيرها من الحكايات التي ذكرها في شرحه [١٣].ومن مصادره أيضاً التي استعان بها هي لغات القبائل ، ومن اللغات الّتي ذكرها في شرحه، لغة بني تميم[١٤] ، ولغة أهل الحجاز [١٥]،ولغة بني أسد [١٦]، ولغة طيّئ [١٧]، ولغة بني يربوع [١٨]، ولغة هذيل[١٩] ، ولغة خثعم [٢٠] .

---

١ - شرح الكافية في النحو: ٢/ ٧٢٥
٢ - المصدر نفسه : ٢/ ٨٢٦
٣ - المصدر نفسه : ٢/ ٨٨٠
٤ - المصدر نفسه : ٢/ ٧١٢
٥ - المصدر نفسه : ٢/ ٥٦٩
٦ – المصدر نفسه : ٢/ ٧٧٣
٧ - المصدر نفسه : ٢/ ٧٠٣
٨ – المصدر نفسه : ٢ / ٧٠٣
٩ – المصدر نفسه : ١ / ١٥٩
١٠ – المصدر نفسه : ١ / ٢٨٩
١١ – المصدر نفسه : ٢/٧٠٦
١٢ – المصدر نفسه : ٢/ ٧٣٩
١٣ – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٨١٠ ، ٩٤٩، ٩٦٨
١٤ – ينظر المصدر نفسه : ١ /٤٣٧
١٥ – ينظر المصدر نفسه :١ / ٩٥
١٦ – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٢٦٢
١٧ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٩٠٥
١٨ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٨٧٢
١٩ – ينظر شرح الكافية في النحو: ١/ ١٥٤
٢٠ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٦١٦

-مصادر الرضي في شرحهِ :

إنَّ كتاب شرح الرّضي على الكافية قد تبوأ المكانة المرموقة على كثير من أمَّات المصنفات النحوية وتفوق عليها ، فقد جمع بين دفتيه أصول النحو ومسائله وفروعه وآراء النحاة وتعليلاتهم واستدلالاتهم ، وما احتواه من الشواهدة الثرّة ، والتحقيقات الفريدة ، والأبحاث الكثيرة ، وعلله الطريفة ، جعلت كتابه يعجّ بالمصادر التي استقى منها مادة شرحه ، ومن أكثر المصادر التى أخذ عنها في شرحه على متن كافية ابن الحاجب هي (الكتاب) لسيبويه ، و(الإيضاح)لأبي علي الفارسي ، و(المفصل في علم العربية) للزمخشري ، هذا فيما يخص المصادر الاساسية ، يزاد عليها المصادر الاخرى الّتي استفاد منها ، وأخذ عنها ، و صرح بذكر اسمائها ، منها (المسائل الكبير) [1] ، و(الأوسط)[2] للأخفش الأوسط ، و(الكامل)[3] للمبرد ، و(شرح كتاب سيبويه)[4])[4] للسيرافي ، و(كتاب الشعر)[5] ، و(الايضاح الشعري) [6] ، و(التذكرة)[7] لأبي علي الفارسي ، و(سر صناعة الاعراب) [8] لابن جني، و(الأحاجي النحوية)[9] للزمخشري ، و(شرح الكافية) [10] و (الأيضاح في شرح المفصل) [11] لابن الحاجب ، وينقل الرضي عن العلامة منصور بن فلاح اليمنيّ من كتابه ا(المغني) ، وهو أحد كتبه الثلاثة ، ويصفه بـ(صاحب المغني) [12] في تسعة مواضع من شرحه.

ومن مراجعة مصادر الرضيّ يتضح عدم اقتصاره على كتب النحاة من البصريين ، بل أخذ من كتب الكوفيين ، ومن المتأخرين عنهم ، ممن اعتمدوا على كتب نحاة مذهبي البصرة والكوفة ومزجوا بين آرائهما .

---

١ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦٥
٢ - المصدر نفسه : ١ / ١٧٧
٣ - المصدر نفسه : ٢ / ١٠٣
٤ - المصدر نفسه : ٣ / ٢٦٨
٥ - المصدر نفسه : ١ / ١٢٩
٦ - المصدر نفسه : ٢ / ٢٨١
٧ - المصدر نفسه : ١ / ١٩٣
٨ - المصدر نفسه : ٢ /٢٨١
٩ - المصدر نفسه : ٢ / ٤٣١
١٠ - المصدر نفسه : ١ / ٥٧
١١ - المصدر نفسه : ٣ / ١٩٠
١٢ - ينظر المصدر نفسه : ١/ ٩٢، ٣/ ٣٧ ، ١٠٢، ٢٠٨، ٤/ ٢٧٥، ٢٨٩، ٤١٧

ولم يقتصر الرّضـي على المصنّفات النّحوية ، بل أخذ عن كتب أخرى ،كالمعاجم منها (كتاب العـين) [1] للفراهيـدي ، و(تهـذيب اللغـة)[2] للأزهـري (ت٣٧٠ هـ) ، و (الصـحاح) [3] للجوهري (ت٣٩٨ ه) ، وكتب تفسير القرآن الكريم كـ(الكشاف) [4] للزمخشري .

وقد ينقل الرّضـي عن العلمـاء من دون أنْ يصرحَ بمصنّفاتِهم أو يذكر مصـادر أقوالهم منهم ، للفراهيدي[5]، والجرمـي [6]، والمبـرِّد [7]، و ابـن السَّرَّاج [8]، والزجّـاجيّ (ت ٣٤٠هـ) [9]، وأبـو بكـر بكر مبرمان(ت ٣٤٥ ه) [10]، والعبدي [11]، وصدر الافاضل (ت٦١٧ هـ) [12]، وابن معط (ت ٦٢٨ ه) [13]،والشلوبيني (ت٦٤٥ ه)[14] ،وابن عصفور (ت٦٦٣ه)[15] وغيرهم من العلماء .

اللافت للنظـر فـي شرحه ورود بعض الأسـماء المنسوبة مثـل المـالكي ،والمقصـود بـه ابـن مالـك (ت٦٧٢ ه) صاحب الألفية والتسهيل ، وكذلك يرد وصف صاحب المغني ،والمقصود به العلامة تقي الدين منصور بن فلاح اليمني صاحب كتاب (المغني في النحو) .وانمازت نقول الرضيّ بالدقة ،والتحقق ، والأمانة العلمية ، وينقل الرضي كلام غيره من العلماء بالنص حرفياً[16]أو بالمعنى [17] ، فمن ذلك فيما ينقله عن النحوي بالوساطة في إضافة الاسماء الستة إلى غير ياء المتكلم ،فعند الجمهور وجوب حذف لامها وعند المبرد جواز رد لامها بقوله :" وأجاز المُبرّد، قياسا على الإضافة إلى غير ياء المتكلّم، رد اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش ، وابن مالك، وفي: أب وأخ، فقط، كما نقل عنه جار الله والمصنّف "[18] و كذلك في التحقق من صحة الناقل بالرجوع الى الكتاب

---

١ – شرح الرضي على الكافية : ٢٦٦/٣

٢ – ينظر المصدر نفسه :٣/ ٢٦٧

٣ – ينظر المصدر نفسه :٣١٢/١

٤ – ينظر المصدر نفسه : ٢٠٥/١

٥ – ينظر المصدر نفسه :١٧١/١

٦ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٧٩

٧ – ينظر المصدر نفسه : ١٥١/١

٨ – ينظر المصدر نفسه : ٢٤٥/١

٩ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٢٦

١٠ – ينظر المصدر نفسه :٣/ ٨١

١١ – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٥٢١

١٢ – ينظر المصدر نفسه :٢٧٣/٢

١٣ – ينظر المصدر نفسه :٢٠٠/٤

١٤ – ينظر المصدر نفسه :٢٠٤/٤

١٥ – ينظر المصدر نفسه : ٢/ ١٨٧

١٦ – ينظر المصدر نفسه : ١٢٩/١

١٧– ينظر المصدر نفسه : ٤٧٣/١

١٨ – المصدر نفسه :١ / ٢٩٦

المنقول عنه ، من ذلك في باب الإخبار بالّذي واللام قوله :" وعزا الرُمّاني إلى المازني، وليس في كتابه ، أنّه يجعلُ الكلامَ ... "[١] ومن المصادرِ الّتي استعان بها في شرحه ، آراء بعض العلماء في اللغة أو الرواية أو البلاغة ،منهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ)[٢] ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)[٣] ، وعبد القاهر الجرجاني [٤] ، والميداني (ت ٥١٨ هـ) [٥]. ويمكن ملاحظة أنَّ الرّضيّ يعتمدُ على الرواية والاتساع في السماع والقياس في شرحه، وهو يشابه الكوفيين في ذلك ،وقد ضمّ شرحه كثيراً من العبارات التي تدلّ عليها ، ومن الآراء أو الأقوال في أصل (مازال) و(ماكاد) الناقصين قوله : " وقد حكى سيبويه وأبو الخطاب عن بعض العرب: ما زيل يفعل كذا، وكيد يفعل كذا، وأصلهما: زول وكود " [٦]، وردّ الرضيّ عليهما بأنّه خلاف القياس والأكثر مازال وما كاد . ومنها اتفاق العرب على الضمّ في حركة الضمير(الهاء) إذا كان الساكن غير الياء إلّا ماحكاه " أبو علي أنَّ ناساً من بكر من وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمع نحو: منهِ ومنهِما ومنهِن ، إتباعا للكسر " [٧] .

ومن مصادره التي استعان بها لغات القبائل ،ومن اللغات الّتي أوردها في شرحه، لغة أهل الحجاز[٨]، وبني تميم [٩]، وبني عقيل ، وبني كلاب[١٠]،ولغة أسد[١١] ،ولغة خثعم[١٢]، ولغة هذيل [١٣]، ولغة خزاعة[١٤] ،ولغة طيّئ [١٥]، وقد أورد بعض الظواهر اللهجية في أدلته منها الكَشْكَشَة [١٦]، والكَسْكَسَة [١٧].

١ – شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤٠

٢ – ينظر المصدر نفسه :٣٢٧/١

٣ – ينظر المصدر نفسه :٣١٦/٣

٤– ينظر المصدر نفسه : ٢٧١/١

٥ – ينظر المصدر نفسه :٣ /١٩٣

٦ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ١٨٦

٧ – المصدر نفسه : ٢ / ٤٢١

٨ – ينظر المصدر نفسه :١ / ٤٩٧

٩ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢١

١٠ – ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٤٢١

١١ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٥٠٢

١٢ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٤٣٥

١٣ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٢٧٢

١٤ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٢٨٣

١٥ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٤٨٩

١٦ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٤٩٨

١٧ – ينظر المصدر نفسه : ٤ / ٥٠٢

الفصل الثاني

تطور الدَّرس النَّحوي بين ابن فلاح اليمني ورضيّ الدِّين الأسْتَراباذي

المبحث الأول

المصطلحات النحوية بين الشارحين:

توطئة

لمّا كانت اللغة هي " أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم " [1]، لاتلازم أنْ يصطلح كلّ قوم على ألفاظ يستعملونها فيما بينهم ، من أجل التعبير عمّا يقصدونه من المعاني والافكار.

والنحو العربيّ علم لا يختلف عن العلوم الأخرى ، إذ لايمكن فهم قواعده وتوضيح مسائله والوقوف على أصوله، من دون معرفة مصطلحاته ، إلَّا أنّ هذه المصطلحات منذ نشوء النحو، كانت غير مستقرة ؛لأنَّ النحو نفسه في طور النمو [2]، وهذه المصطلحات تكون " أعلاماً على موضوعات ومعان ،يطلقها أصحاب الصناعة ، فيفهمها الدارسون من أهلها "[3]؛ لذا كانت "معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحاته "[4] ، وقد عرفت أوائل المصطلحات في عصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ في القرن الثاني الهجريّ ، وعلى يديه قطع النحو شوطاً بعيداً من النضج والاكتمال في المنهج والمسائل والأصول "، وجاء تلميذه سيبويه من بعده، وقد كان أميناً في الأخذ عنه ، والنقل منه ، ظهر ذلك من كتابه الذي اشتهر باسم (الكتاب) ،وفيه جمع ماتفرّق من أقوال العلماء وآرائهم ممّن سبقه ، ونجد الإطالة عنده في التعبير عن مصطلحاته النحوية ؛ والسبب إنّما يعزى إلى ظاهرة الترادف ، وهي إطلاق أكثر من لفظ أو تركيب على الموضوع أو الحقيقة الواحدة ، وربما يختار هو اللفظة الأنسب في التعبير عن مفاهيم أخرى .

" ولم يخرج البصريون عن مصطلحات الخليل وسيبويه الى غيرهما إلَّا قليلاً ، وبطبيعة الحال فإنَّ للكوفيين مصطلحات خاصة بهم، بدأت بالكسائي وتلميذه الفرّاء ، الذي أمكن النحو الكوفي أن يأخذ صورته المميزة وشخصيته المستقلة "[5] ، إذ دفع الفرّاء الى " إعادة النظر في المصطلحات، التي سبق للبصريين أن استعملوها ، فتوصّل إلى مصطلحات أخرى بازائها ، رآها أوضح في الدلالة على المقصود ، وأقرب إلى طبيعة الدرس " [6] ، وكان للمصطلحات البصرية فضل السبق في نشأة

---

[1] – الخصائص : ١ / ٣٣

[2] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ٢٤٨

[3] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو :٢٠٣

[4] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:المقدمة (ز)

[5] – المدارس النحوية، شوقي ضيف : ٢٠٤

[6] – الدرس النحوي في بغداد :٣٧

النحو، وظهور مصطلحاته " ، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به ،تخضع في الأغلب لمزايا منهجه وتبدو فيه خصائصه " [١] .

سأقوم ببيان المصطلحات النحوية سواء أبصرية كانت أم كوفية ،التي استعملها كل من ابن فلاح والرضي في شرحيهما على الكافية ، وعلى وفق مايأتي :

أولاً : المصطلحات البصرية التي اشترك بها الشارحان :

اشترك ابن فلاح اليمنيّ والرضيّ في استعمال الكثير من المصطلحات البصرية في شرحيهما للكافية ، وسنقتصر على بعض منها :

١ – ضمير الشأن :مصطلح بصريّ ، ويسمّى أيضاً ضمير القصة والحديث ويقابله الضمير المجهول عند الكوفيين ، " ويطلقونه على الضمير العائد الى غير مذكور تقدم والضمير يكون معلوماً إذا تقدمه مذكور "[٢]، قال صاحب المفصل :" ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة. وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق " [٣] ، أي الجملة بعده تكون خبراً عنه وتفسيراً له ، وقد استعمله كلّ من ابن فلاح [٤] والرضيّ في شرحيهما ، قال الرّضيّ : " فـ (هو) مقدّمٌ على زيد، لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده، إلّا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهمًا ثمَّ مفسراً، ليكون أوقع في النفس"[٥].

٢– اسم الفاعل : مصطلح بصريّ [٦] ، ويقابله مصطلح (الفعل الدائم)عند الكوفيّن [٧] ،وقد استعمله ابن فلاح[٨]، والرضيّ [٩] في شرحيهما .

٣– الحال : مصطلح بصري ، ويقابله عند الفراء مصطلح (القطع) ، وعليه الكوفيون، ففي قوله عزّ وجل : ﴿ **هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ [١٠] ، ويسميه الخليل مفعولاً فيه [١١]، وكذلك هي التسمية نفسها

---

[١] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٠٥

[٢] – المرجع نفسه :١٨٠

[٣] – المفصل في علم العربية : ١٣٢

[٤] – ينظر شرح الكافية في النحو :١ / ٢٩٣

[٥] –شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٨٨

[٦] – ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٤٥، ١١٠، ١٦٤

[٧] – ينظر مجالس ثعلب :٨ / ٣٨٨

[٨] – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ /٨١٠، ٨٧٨،٨٨٧،٩٠٢

[٩] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ /١٠٤، ١٨٧،٢٠٢

[١٠] – سورة البقرة : ٢

[١١] – ينظر كتاب سيبويه : ١ /١٩٥ ، و المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ١٠٧.

عند سيبويه، وسماه أيضاً صفةً و خبراً وفعلاً واقعاً فيه [1] ، وقد استعمل ابن فلاح الحال، وذكر أنَّ التسمية عند البصريين والكوفيين[2] ، واستعمله الرضي أيضاً[3].

- **المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني :**

١ - الشركة (عطف النسق) :

هذا المصطلح ذكره سيبويه ويقصد به (عطف النسق)، كما يسمي حروفه حروف الإشراك [4]، ذكر ابن فلاح هذا المصطلح عند كلامه على عطف المفرد الظاهر على الظاهر، بقوله :" وإذا عطف أحدهما على الآخر فيلزم إمكان اشتراكهما في الحكم المنسوب الى الأول أو مقاربة الإشتراك نحو : قام زيد وعمرو ، ولا يجوز : (مات زيدٌ والشمس) ،إذ لا يمكن مشاركة الثاني للأول في الحكم المنسوب الى الأول، وكذلك (تبسّم زيدٌ والفرس)، لعدم مشاركة الثاني للأول في الحكم " [5] .

.

٢- **لا النافية للجنس** : مصطلح بصري ذكره سيبويه في باب (النفي بلا)[6] ،ويقابله عند الكوفيين (لا التبرئة) ، وهي " العاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس "[7] ، وهي في ذلك تختص بالنكرات لشمولها ، قال ابن جني :" (لا) تنصب النكرة بغير تنوين مادامت تليها وتبنى معها على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ) تقول : لا رجلَ في الدار " [8] وأمّا السبب في عملها عمل (إنَّ) قال السيوطي في ذلك : " تعمل (لا) عمل إنَّ الحاقاً بها لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ولأنها لتوكيد النفي كما أن إنَّ لتوكيد الإثبات " [9] ، وقد انفرد بذكرها ابن فلاح في باب (المرفوعات) وعدها ثمانية وخبر (لا)النافية للجنس من ضمنها بقوله : "المرفوعات ثمانية : فاعل ، ومبتدأ ، وخبر ، ومفعول ما لم يُسمَّ فاعله ، واسم كان ، واسم ما ولا المشبهتين بـ (ليس) ، وخبر إنّ ، وخبر (لا) النافية للجنس " [10].

---

[1]- ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري :١٤٠ .

[2] – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٤٥

[3]- ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧

[4]- ينظر كتاب سيبويه : ٢ /٢٧٤ ، و شرح المفصل : ١ / ٣٨٩

[5] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٩١٠-٩١١

[6] – ينظر كتاب سيبويه : ٢ / ٢٩١

[7] – شرح المفصل : ١ /٢٦٣

[8] – اللمع في العربية : ١ / ٤٢

[9] – همع الهوامع : ٢ / ١٩٣

[10] – شرح الكافية في النحو : ١ / ٢٨٧

- **المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها الرّضي :**

١- **حروف المعاني** : هي من المصطلحات التي استعملها البصريون قديماً ، وأقدم تعريف لها ذكره سيبويه بقوله : " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، نحو : ثُمَّ وسوف وواو القسم ..." (١) وكذلك ذكرها المبرّد بقوله : " فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " (٢)، ويقول الزجاجي في الإيضاح : " الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من و إلى وثُمَّ " (٣)، والكوفيون يسمون هذه الحروف بالأدوات ، قال ابن جني :" سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً نحو : من وقد وفي وهل وبل ذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الامر، فصارت كالحروف والحدود له " (٤) ،وقد ذكر الرّضيّ هذا المصطلح مرة واحدة ،عند كلامه على القول والكلام واللفظ، من حيث التأصيل اللغوي بقوله : " فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة ، بمعنًى ، يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ،أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه ، مفيداً كان أو لا " (٥).

٢- **الجمع الاقصى** : مصطلح يعني جمع التكسير، وله عدة مسميات منها (صيغة منتهى الجموع) ،أو(الجمع الذي لانظير له) ،أو (منتهى الجموع) (٦) ، وقد استعمله الرضي، ويعني به نهاية جمع التكسير (٧) .

٣ – الرفعة (الضَّمْة) : هو مصطلح يقصد منه (الضَّمْة) ذكرهُ سيبويه (٨)، وكذلك ابن السراج بقوله : " فاذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والافعال وتزول عنها سميت رفعاً " (٩) ، وقد استعمله الرضيّ وهو خاص بالإعراب دون البناء ، بقوله : " فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفردة " (١٠).

---

١ – كتاب سيبويه : ١ / ١٢

٢ – المقتضب : ١ /١٤١

٣ – الايضاح في علل النحو : ٥٤

٤ – سر صناعة الاعراب : ١ / ١٥

٥ – شرح الرضي على الكافية : ١ /٢٠

٦ – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : ٥٤، و المعجم المفصل في النحو :٤١٦ ، واللمحة في شرح الملحة :٢ / ٧٧٢

٧ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١١١

٨ – ينظر كتاب سيبويه :١ / ١٥٨

٩ – الاصول في النحو : ١ /٤٥

١٠ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦٤

٤ – **واو الجمعيـة** : وهـو مصـطلح يعنـي (واو العطـف) التـي تفيـد الجمـع وتسـمى أيضـاً (واو النسق)[١]، وقد استعمل الرّضـيّ هذا المصـطلح إذ قال : " وأمّا الفاء والواو وأو فلأنها لمّا اقتضت نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل نصب "[٢].

٥ – **المستجن** : هو مصطلح معناه (الضمير المستتر)[٣]، ولم يرد في الكتب النحوية التي سبقت الرّضـيّ، وإنّما ذُكِر لفظ (المستكن)[٤]، وقد استعمله الرّضـيّ للتعبير عن الضمير المستتر [٥]، وذكر أيضاً معه (المستكن)[٦] .

ثانياً : المصطلحات الكوفية التي اشترك بها الشارحان :

اشترك الشارحان في كثير من المصطلحات الكوفية ، سنقتصر على ذكر بعض منها:

١ –عطف النسق :

مصطلح كوفيّ، ويقابله عند البصريين العطف بالحروف أو الشركة ، وحدّه : "التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حرف العطف "[٧]، وهي عشرة : (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ) و (أَوْ) و (إِمَّا) و (أَمْ) و (بَلْ) و (لكن) و(لا) و (حتَّى) وقد استعمل هذا المصطلح ابن فلاح [٨] والرضي [٩].

٢ –العماد :

مصطلح كوفي يقابله عند البصريين (ضمير الفصل) ، قال ابن يعيش : " الفصل من عبارات البصريين .... والعماد من عبارات الكوفيين " [١٠] وقال السيوطي : " والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لأنه يُعتمد عليه في الفائدة ، إذْ به يتبيَّن أن الثاني خبر لا تابع ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكّد والتأكيد من فوائد مجيئه ، وبعض المتأخرين سمَّاه صفة ، قال أبو حيان ويعني به التأكيد" [١١]وقد ذكر هذا المصطلح ابن فلاح مرة واحدة [١] ، أمَّا الرضـيّ فقد فقد استعمله أكثر من مرة [٢] .

---

[١] – ينظر : كتاب سيبويه: ٣ /٥٠١ ، والمقتضب : ٤ / ٣٦٨ ، والجمل في النحو : ١ /٣٠٢

[٢] – شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٧٩

[٣] – ينظر : همع الهوامع : ١/ ٦ ، والمفصل في علم العربية : ١ / ١٦١

[٤] – ينظر : المفصل في علم العربية : ١ /١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٢٦

[٥] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣١٣

[٦] – ينظر المصدر نفسه : ٣ / ٤٤١

[٧] – شرح قطر الندى وبل الصدى :١ /٣٠٢

[٨] – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ /٨٦٤

[٩] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٥٥

[١٠] – شرح المفصل :٣ /١١٠

[١١] – همع الهوامع في شرح جمع الحوامع : ١ / ٢٣٦

٣–النعت :

مصطلح كوفيّ، ويقابله عند البصريين (الصفة) ، وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان ، كما جعل الصفة والموصوف من مرادفاته ، وكذلك يطلق على التوكيد مصطلح الصفة ، فالبصريون يطلقون مصطلح النعت، ويعني عندهم الصفة مرة ،والموصوف أخرى، والتوكيد مرة ثالثة [٣] ، وقد استعمله المبرّد ويعني به التوكيد أو الصفة ، إذ قال المبرّد : " وكذلك مانعته بالنفس من المرفوع إنما تجري على توكيد، فان لم تؤكد جاز على قبح، وَهُوَ قَوْلك: قُم أَنْت نَفسك فَإِن قلت: قُم نَفسك جَازَ ، وَذَلِكَ قَوْلك: رويدك أَنْت نَفسك"[٤] ، قال السيوطي : " قَالَ أَبُو حَيَّان وَالتَّعْبِير بِهِ اصْطِلَاح الْكُوفِيّين ،وَرُبمَا قَالَه البصريون ،وَالْأَكْثَر عِنْدهم الْوَصْف وَالصّفة" [٥]، وقد استعمل المصطلح ابن فلاح وفرق بين المصطلحين ، فالنعت في الحِلْيَة والصفة في الأفعال بقوله : " النعتُ والصِّفةُ مترادفة عند النحويين ، وقيل : النعت يكون بالحِلْيَةِ نحو : طويلٌ ، وقصيرٌ ، وأسودُ ، وأبيضُ ، والصّفة بالأفعال ، نحو : ضارب ، فيكون الباري تعالى موصوفاً ، ولا يقال له : منعوتاً ؛ لامتناع الحلية عليه " [٦] ، وكذلك ذكره الرضيّ [٧] ، ومصطلح الصفة أكثر ذكراً من النعت عند الشارحين .

- **المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني :**

١ – **المحل :** مصطلح كوفي ، وهو من تسميات الفراء[٨]، والكوفيون يسمونه أيضاً(الصفة) ، ويقابله عند البصريين الظرف [٩] ، وقد ذكره ابن فلاح وعلل سبب التسمية بقوله : " والكوفيون يسمونه محلاّ لحلول الأشياء فيه " [١٠]

٢ – **الترجمة :** مصطلح كوفي ويسمونه أيضاً التبيين والتكرير ،ويقابله عند البصريين البدل ،واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش : " يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير "[١١] ، والبدل من المصطلحات التي لم تستقر على مسمى ثابت عند سيبويه ،إذ سمى عطف

---

١ – شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٢٢
٢ – شرح الرضي على الكافية :٢ / ٤٥٦، ٣ / ١٩٥ ، ٣٦٤– ٣٦٥ ، ٤ /٣٥٩
٣ – ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٢٥، ٢ /٢٤ –٢٦ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٦٥
٤ – المقتضب : ٣ / ٢١٠
٥ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٥ / ١٧١
٦ – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٨٧٢
٧ – شرح الرضي على الكافية :٢ /٢٨٣
٨ – ينظر : معاني القران للفراء : ١ / ١١٩
٩ – ينظر كتاب سيبويه : ١ / ١٠٥
١٠ - شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٠٤
١١ – شرح التصريح على التوضيح : ٢ /١٩٠

البيان بدلاً [١]، والسبب أنّ " عطف البيان يشبه البدل من وجه ،ويشبه الوصف من وجه " [٢]، ومصطلح الترجمة لم يقتصر إطلاقه عند الكوفيين على البدل ، بل سمّوا عطف البيان ترجمة [٣]، وكذلك سموا التمييز ترجمة ، قال الفرّاء : " العرب تقول : لله درُّه من رجلٍ ثم يلقون (من) فيقولون : لله دره رجلاً ، فالرجل مترجم (لما قبله) وليس بحال "[٤]، وقد ذكره ابن فلاح في باب البدل بقوله : " إنَّ ضمير المتكلم لايجوز إبدال الظاهر منه بدل الكلِّ من الكلِّ عند البصريين خلافاً للكوفيين، فإنّهم أجازوا ذلك وعبروا عنه بالترجمة على اصطلاحهم في البدل " [٥].

٣- **التفسير**: مصطلح كوفيّ ويقابله عند البصريين التمييز وقد ذكره الفرّاء بقوله : " والمفسّر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضقت به ذرعاً وقوله: ﴿ **فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا**﴾ [٦] ، فالفعل للذرع ؛لأنّك تقول : "ضاق ذرعي به " فلما جعلت الضيق مسنداً إليه، قلت : ضقت جاء الذرع مفسراً ؛ لان الضيق فيه كما تقول هو أوسعكم داراً دخلت الدار لتدل على أنَّ السعة فيها لا في الرجل " [٧]، والخليل هو الذي ابتكر اصطلاح التفسير والتبيين بمعنى التمييز، ومصطلح التفسير يطلق أحياناً على البدل [٨] ، وذكره ابن فلاح في باب (التمييز) ، واطلق عليه كذلك التبيين ، بقوله : " التمييز مصدر (ميّزت) اذا خلّصت شيئاً من شيء ، ويطلق عليه تبيين وتفسير " [٩].

- **المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها الرضي :**

١- **نون العماد** : هو اصطلاح كوفي ، يقابل المصطلح البصري (نون الوقاية) ، قال ابن هشام : " نون الوقاية وتسمى نون العماد أيضاً تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة ..." [١٠] ، وهي " حرف أُتيَ به ليقي ماقبلها من الكسر نحو: (كلّمني) و (منّي) وذلك ان الياء معتدة بكسرتين فيجعل ماقبلها تبعاً لها للتجانس فالاسم لايصح كسر آخره ولايصح ذلك في الفعل ؛ لأنه

[١] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٦٣
[٢] – اسرار العربية : ١ /٢٩٦
[٣] – همع الهوامع : ٥ /١٩٠
[٤] – معاني القرآن للفراء : ٢ /١٠٤
[٥] – شرح الكافية في النحو : ٢/ ٩٦٠
[٦] – النساء : ٤
[٧] – معاني القرآن للفراء : ٧٩/١
[٨] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٦٥
[٩] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٨٥
[١٠] – مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ١ / ٣٩٧

لمَّا نبا عن قبول الكسرة الإعرابية الواجبة بعامل فأنْ ينبو عن التابعة أولى"[1]، وقد استعملها الرضيّ وذكرها بقوله :" ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو : ضَرَبَنِي ويَضْرِبنِي " [2].

٢-(إنْ) العازلة :

مصطلح كوفي، يقابله عند البصريين(إن الكافة) ،وقد ذكره الرضيّ مع رأي الكوفيين فيها، بقوله : " وإنْ العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ، ولعلّهم يقولون هي نافية ، زيدت لتأكيد نفي(ما) و(إلَّا)، فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، وردَّ عليهم بأنه " لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى، إلَّا مفصولا بينهما، كما في إنَّ زيداً لقائم "[3]، يريد الجمع بين إنَّ واللام لإفادة كل منهما معنى التوكيد ، لذا وجب الفصل بينهما في تركيب واحد .

٣ – **لا التبرئة** : هي (لا) النافية العاملة في النكرات عمل(إنَّ) لعلة عارضة، ولم يكن هذا المصطلح متداولاً عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج ، وإنّما كانت تسميتهم لها بـ (لا النافية)[4] ، وقد عقد لها سيبويه باباً سماه باب النفي بـ (لا النافية)، إذ يقول :" و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ،ونصبها لما بعدها كنصب أنَّ لما بعدها " [5]،وقد ذكرها الفرّاء في كلامه على قراءة : ﴿ **فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ** ﴾ [6] بالنصب ، بقوله : " القراءة على النصب ذلك كله للتبرئة إلا مجاهدا فإنّه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال ..." [7] ، واستعمل الكسائيّ هذا المصطلح في نحو قوله : " النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئّلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات فلمّا لزمت التبرئةُ الاسم وتأخّر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره ومالا يكون خبره إلّا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا لهذا ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أُضيف إليه " [8]، وقد استعمل الرّضيّ هذا المصطلح ، وبيّن وجه المشابهة بين

---

[1] – اللباب في علل الاعراب والبناء : ١ / ٤٨٣

[2] – شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٣

[3] – شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٦

[4] – ينظر المصطلحات والاصول النحوية في كتاب ايضاح الوقف والابتداء في القران الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة (رسالة ماجستير) :٣٣

[5] – كتاب سيبويه : ٢ / ٢٧٤

[6] – البقرة : ١٩٧

[7] – معاني القران للفراء : ١ / ١٢٠

[8] – الاصول في النحو : ١ / ٣٨١

(لا) التبرئة و(إنَّ) ، بقوله :" ووجه مشابهة(لا) التبرئة ؛ لإنَّ أنَّ (لا) للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما أنَّ (إنَّ) للمبالغة في الاثبات " [١].

٤-لام القسم :

وهو اصطلاح ذكره سيبويه في باب (النون الثقلية والخفيفة) ، بقوله : " ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم ، فذلك لا تفارقه االخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم " [٢]، وكذلك المبرّد [٣]، وابن السراج [٤] ،واستعمل هذا المصطلح الرّضيّ عند كلامه كلامه على جواز تقديم الحال على عامله ، إذا كان العامل مصدراً بلام الابتداء ، أو لام القسم، إذ قال : " وإذا كان العامل مُصَدَّراً بلام الابتداء، أو لام القسم، جاز تقديم الحال عليه، بأن تؤخره عن اللامين، نحو: إنَّ زيداً لراكباً سائر، و: والله لراكباً أسير " [٥]، ووجب تأخير الحال ؛ لأنّ لام الابتداء ولام القسم لهما صدر الكلام .

٥-الفعل الواقع : هو مصطلح ذكره الفرّاء [٦] والمقصود منه الفعل المتعدي ، وذكره الفرّاء في كلامه على قوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ** ﴾ [٧] : " فأما السلام (فقول يقال) فنصب لوقوع الفعل عليه ، كأنّك قلت : قلت كلاماً " [٨] ،وسيبويه عنى بالوقوع الحدوث، وقد ذكره في باب (نفي الفعل) [٩] وكذلك الرضيّ، وقد استعمله الرّضيّ في باب (نصب المضارع) المضارع) في كلامه على الفعل الواقع بعد(حتى)، في نحو : (سرتُ حتى أدخلَها) ، واشترط فيه أنْ يكون مضمون الفعل الواقع بعد (حتّى) يدلّ على الاستقبال ، بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبل (حتى)[١٠].

٦-الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله : أطلق الفرّاء هذا المصطلح ، ويعني به الفعل المبني للمجهول عند البصريين ، إذ قال الفرّاء :" وقد قرأ بعضهم: ﴿ **إِنَّما حُرِّم عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ والدَّمُ** ﴾ [١١]، ولا يجوز

---

[١] – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٩٠

[٢] – كتاب سيبويه : ٣ /٥٠٩

[٣] – ينظر المقتضب : ٣ / ٢٣٣

[٤] – الاصول في النحو :١ /٢٧٥

[٥] – شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٧

[٦] – ينظر معاني القران للفراء :١ /٤٦

[٧] – هود :٦٩

[٨] – معاني القران للفراء : ١ / ٤٠ ، وهي قراءة أبن أبي الزناد ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه :١٨

[٩] - ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ١١٧

[١٠] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٥٦

[١١] – البقرة : ١٧٣

هاهنا إلّا رفع الميتة والدم ؛ لأنك إن جعلت "إنّما"حرفا واحدا رفعت الميتة والدم؛ لأنه فعل لم يسمَّ فاعله، وإن جعلت "ما" على جهة (الذى) رفعت الميتة والدم؛ لأنه خبر لـ(ما) "[١]وذكر الرضيّ هذا المصطلح في باب (نائب الفاعل) بقوله : " مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، أي مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وقولهم: فعل ما لم يُسمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول ؛ لأنه صيغ له "[٢].

يتضحُّ ممّا سَبَق أنَّ الشارحين يكثران من استعمال المصطلحات البصريّة ؛ لسبقها وشهرتها ويرجّحانها على المصطلحات الكوفيّة ، وهناك مصطلحات بصرية موجودة عند ابن فلاح وغير موجودة عند الرّضي وبالضد ، وكذا الحال في استعمالهما للمصطلحات الكوفية .

[١] – معاني القران للفراء : ١ /١٠٢، وهي قراءة ابن أبي الزناد ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه :١٨

[٢] – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢١٥

المصطلحات البصرية التي اشترك بها الشارحان
١- ضمير الشأن
٢- اسم الفاعل
٣- الحال

المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني
١- الشركة (عطف النسق)
٢ – لا النافية للجنس

المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها الرضيّ
١- حروف المعاني
٢- الجمع الأقصى
٣- الرفعة (الضّمة)
٤- واو الجمعية
٥- المستجن

المصطلحات الكوفية التي اشترك بها الشارحان
١- عطف النسق
٢- العماد
٣- النعت

المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني
١- المحل
٢- الترجمة
٣- التفسير

المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها الرضيّ
١- نون العماد
٢- إن العازلة
٣- لا التبرئة

المبحث الثاني

الأصول النحوية المستعملة في شرحيهما : السماع والقياس والإجماع

أولاً / السماع :

السماع لغة : " حِسُّ الأُذُنِ وَقَدْ سمِعَهُ سَمْعاً وسِمْعاً وسَماعاً وسَماعَة سَماعِيَة "[١] ،" والسَّماعُ ماسَمَّعت به فشاع "[٢] "، ويكون للواحد والجمع ، ج : أسْماعٌ وأسْمُعٌ "[٣] .

السماع اصطلاحاً : يطلق أبو البركات الأنباريّ عليه مصطلح النقل ، وقال في حدِّه: " النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٤].

أمَّا السيوطيّ فقد عرّفه :" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه (ص) ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوت"[٥] .

وعرَّفه بعض المحدثين فقال: " هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها "[٦] وقد فرّق بين السماع والرواية ، فالسماع عنده " على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه ، وأمَّا ما يرويه عن عالم آخر أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية ، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعده سماعاً ،إنَّما نعده رواية "[٧].

أهمية السماع : يعدُّ السماع المصدر الأوّل من أدلّة النحو في تأصيل قواعد النحو ، وإقامة بنيانه، التي اعتمدها النحاة في جمعهم للمادة اللغوية، ثمّ تحليلها [٨]، وله أهمية كبيرة في المحافظة على اللغة اللغة العربية من فساد الألسنة ،والذوبان في اللغات الأعجميّة ،و" عناية البصريّين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لايقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين "[٩]، و" كان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية "[١٠] ،وعليه يكون السماع "عملية صعبة فهو مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد ويقوم بين البدء والانتهاء التصنيف والتقسيم

---

١ – لسان العرب (سمع) : ٢١ /٢٠٩٥
٢ – العين (سمع):١ / ٣٤٨
٣ – القاموس المحيط (سمع): ٧٣٠
٤ – لمع الأدلة في اصول النحو : ٨١
٥ – الاقتراح في أصول النحو : ٧٤-٧٥
٦ – أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم : ٣٣
٧ – المرجع نفسه : ٣٣
٨ – ينظر المرجع نفسه :٣٤
٩ – المرجع نفسه :٣٤
١٠ – طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام : ١٢

والاستقراء على أنَّ السَّماع لا يقف عند حدود الاستنباط " [١]، وأكثر أخذ العلماء اللغة عن طريق السماع ، ولا يلتفت فيه للقياس [٢]، حتى أنَّ أقيستهم تكون مؤيدة بالسَّماع ، وللسَّماع طريقان : في الأخذ عنه أمَّا طريق النقل أو الرواية وهو ما يدونه العلماء ،أو مشافهة الاعراب في البوادي ، والبصريون يشترطون في المسموع الكثرة ، حتى يطّرد في الاستعمال ،ويختارونه لبناء قواعدهم ، وماجاء قليلاً لاتبنى عليه قاعدة عندهم ، والكوفيون على خلاف ذلك ، فإنهم بنوا قواعدهم على القليل و الضرورة والشذوذ[٣] .

وللسماع أهمية كبيرة في المحافظة على اللغة العربية من فساد الألسنة والذوبان في اللغات الأعجمية ، وهو" الطريق الصحيح إلى فهم خصائص اللغة، والتوصل الى كشف أسرارها ، فهو أهم وسيلة في الثقافة اللغوية ، ولهذا هو ركن مهم من أركان النحو ، وقد بدأ العمل به في النحو واللغة قبل القياس " [٤]، والسماع لابدَّ من أن يراعى، ولايغفل عنه ؛ لأنه " أقرب سبيل الى ضبط اللغة، حين يخفى مايمكن أن يكون علّة جامعة "[٥] .

وكان للشارحين موقفٌ متميز من السماع إذ اعتمد عليه الشارحان اعتمادًا كليًا ، فابن فلاح يحترم السماع احتراماً مطلقًا ويعتمد عليه في احتجاجه بالمسائل النحوية، وتحكيمه بين الآراء ، ويفضله على الأدلة الأخرى كالقياس ، فالسماع عنده يعني " وجود الشاهد القوي ، من الشعر الذي لم يخضع فيه الشاعر للضرورة الشعرية ، ومن القرآن الكريم والقراءة القرآنية المؤيدة بالنصّ الفصيح،بشرط أن يكون التأويل فيها مستحيلاً أو متكلّفاً " [٦]، وعلى الرغم من ذلك فقد حكم في مسائل محدودة على بعض ما سُمِع بالشاذ ، ومن أمثلة ذلك قوله : "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ ، فلا يقال : (ضربت زيداً ضربةً وعمراً قتلتهما)، وقد جاء الفصل شاذاً في قول لبيد :

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقةً   وصُداءٍ ألحقتهم بالثَّللْ [٧] "

ومنها أنّه لايصحّ أن يقع الأمر ، والنهي ، والظرف المتضمن لمعنى الاستفهام خبراً لـ(إنَّ) ، وماجاء في الشعر حكم ابن فلاح عليه بالشذوذ كما في قول الشاعر:

إنّ الَّذين قَتَلْتُم أَمْسِ سيِّدهُمْ   لَا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عَن لَيْلِكم نَامَا[٨]

---

[١] – اصول النحو العربي محمد خير الحلواني : ٢٠

[٢] – ينظر : المنصف شرح تصريف المازني :٣/١

[٣] – ينظر : الاصول لتمام حسان : ٩٦

[٤] – الشواهد والاستشهاد في النحو :١٦٩

[٥] – مقدمة لدرس لغة العرب :١٩٧

[٦] -شرح الكافية في النحو :١/ ٥٣

[٧] – المصدر نفسه : ٢ /٨٩٩ ، وينظر شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري :١٩٣

[٨] – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٤٢٨ ، وخزانة الادب :١٠ /٢٤٧ .

إذ جاءت جملة النهي (لاتحسبوا) خبراً لـ(إنَّ) .
أمَّا الرضيّ فمنزلة السماع عنده تفوق منزلة القياس ، فيعوِّل عليه الرّضيّ في كثير من المسائل والقضايا النحوية ، وهو يعتدُّ به، ويفزع له في اقراره للأحكام النحوية وتثبيت الآراء ، ويُقدِّمه على القياس خاصة إذا عارض القياسُ السماعَ ، من ذلك قوله في الضمير اللاحق للظروف المكانية كـ(دونك ، وأمامك): " والكسائي يُجوِّز انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسًا، وغيره يقصره على السماع وهو الوجه "[١]، ومنه ترجيحه عدم إظهار الفعل مع المحذّر المكرّر نحو :الأسدَ الأسدَ ،أي : احذر الأسدَ الأسدَ . يقول الرضي :" وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو: احذر الأسدَ الأسدَ، وإياك إياك أحذر، نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل، كقوله تعالى: ﴿ دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[٢]، ومنعه الآخرون ، وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه"[٣]، وهناك أمثلة أخرى على اعتماد الرضيّ على السماع [٤].
وأدلّة السَّماع التي عند الشارحين هي : القرآن الكريم ، وقراءاته، والشعر العربي ، والسنة الشريفة وتشمل الحديث النبوي الشريف، وكلام الإمام علي (ع)الذي انفرد به الرضي عن ابن فلاح في الاستشهاد به وأقوال الصحابة، وكلام العرب من المنظوم والمنثور وبيان ذلك على مايأتي:
أولاً : القرآن الكريم والقراءات القرانية:
١- **القرآن الكريم** : يعدُّ القران الكريم النص الوحيد الموثوق بفصاحته ،يقول الفراء : " والكتاب أعرب ،وأقوى في الحجة من الشعر " [٥]، ومن الأدلة الواضحة التي لايختلف عليها اثنان ،مقارنة بمظاهر السماع الاخرى ،" وهو منبع صافٍ، ومعين لا ينضب للشواهد الصحيحة الفصيحة " [٦]، " لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم ، من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها ، متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة ،عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (ص)"[٧] ،وهو" النص الصحيح المجمع على الإحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة " [٨]، وهو يمثل قمة الاستشهاد على علوم اللغة العربية وأعلى درجات الفصاحة

[١] – شرح الرضي على الكافية :٣ /١٠٦
[٢] – الفجر: ٢١
[٣] – شرح الرضي على الكافية :١/ ٤٨١
[٤] – ينظر المصدر نفسه :١ / ٢١٣، ٢٩٩، ٤٨١، ٢/ ٤٥– ٤٦، ٣٧١–٣٧٢ ، ٤٦٠، ٣/ ١٦٦، ٢١٦ ، ٣٧٢/٤، ٤٢٤.
[٥] – معاني القرآن للفراء :١ /١٤
[٦] – ينظر الاقتراح :١٤
[٧] – في أصول النحو: ٢٨
[٨] – المصدر نفسه : ٢٨

والبلاغة [1]، " وقد أجمع الناس جميعاً أنَّ اللغة اذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن "[2]، والقرآن الكريم له الفضل، إذ لولاه هو واسراره البيانية " ماجتمع العرب على لغته، ولو لم يجتمعوا لتبدلت لغاتهم بالاختلاط الذي وقع ،ولم يكن منه بد حتى تنقض الفطرة ،وتختلف الطباع، ثم يكون مصير هذه اللغات الى العفاء لا محالة "[3].

اشترك الشارحان في اعتمادهم الكبير على الاستشهاد بالنصّ القرآني ، في توجيه القواعد النحوية وتثبيتها ، وهذا يعني أنّهما لم يخرجا عن ركب النحاة السابقين، فهما يستشهدان به ، ويقدمانه على الأدلة النقلية الأخرى ، ومن يتتبع الشرحين يجد كثيرًا من الشواهد القرآنية في مواضع مختلفة ، إذ غالبًا وضعا القرآن الكريم على رأس مصادر الاستشهاد،ويعضدان القرآن بالشعر وبالعكس ، وسأذكر بعض الشواهد القرآنية التي اعتمد عليها الشارحان في سياق عرض بعض المسائل النحوية، وبيان آرائهم فيها ، وعلى مايأتي :

أ – الشواهد القرآنية التي اشترك في ذكرها الشارحان :

اشترك الشارحان في ذكر النص القرآني، وبيان موضع الشاهد فيه ،في مسائل نحوية منها :

ما ذكره ابن فلاح في باب (المفعول المطلق)، وهو أنَّ الناصب للمصدر المنصوب بعد الفعل أربعة أقسام: " أحدها : أن يكون بلفظ الفعل ، وجارياً عليه كضرب ضرباً ، ولا خلاف في عمله فيه ، والثاني : أن يكون بلفظ الفعل ، وليس جارياً عليه" [4]إذ استدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا** ﴾ [5] ، ثم ذكر ابن فلاح أنَّ فيه قولين :" أحدهما : وبه قال المبرّد والسيرافيّ وأكثر العلماء ، أنّ الناصب له الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما لفظاً ومعنًى ، والآخر : وبه قال سيبويه أن الناصب له فعل يكون جارياً عليه ، أي : أنبتكم فنبتُّم نباتاً ، وتبتلّ إليه وبتّل نفسك تبتيلاً ؛ لأنّه لما كان (فعل) يجيء مطاوع (أفعل) ، و (تَفَعَّل) مطاوع (فَعَّل) كان المطاوَع متضمناً للمطاوِع ودالاً عليه .... "[6] . أمَّا الرّضيّ فقد ذكر الآية القرآنية في الباب نفسه وهو أنّ المصدر المصدر قد يأتي من غير لفظ فعله ، شرط أن يلتقي الفعل مع المصدر في الاشتقاق[7].

---

١ – ينظر: البيان والتبيين للجاحظ: ١ /٢١

٢ – الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٠٢

٣ – اعجاز القرآن والبلاغة النبوية . مصطفى صادق الرافعي : ٨٠

٤ – شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٥٦

٥ – نوح : ١٧

٦ – شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٥٦

٧ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٠٣

ومنها حديث ابن فلاح في مسألة وجوب حذف العامل في الحال المؤكدة ، نحو : زيد أخوك عطوفاً ، أي :أحقه عطوفاً ، وقد ذكر أنه يجب الحذف إذا توافر شرطان :أولهما : القرينة التي تدلّ على المحذوف ، وثانيهما: لفظ الجملة أن يقع موقعه ، وهذه الجملة قد جاءت لمضمون الجملة الأسمية، وأشكل عليها ابن فلاح من وجهين: أوّلهما: إنّها لاتدخل في حدِّ الحال ، وثانيهما: مجيؤها بعد الجملة الفعلية ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[١]، وأجاب عن الاشكال ، بأنَّ عاملها في الجملة الفعلية ظاهر ، وفي الجملة الأسمية يجب حذفه، وهذا عنده لايقدح في حدِّ الحال[٢].

أمَّا الرّضيّ فقد ذكر الآية القرآنية نفسها في الموضع نفسه، بقوله :" يجب حذف العامل في المؤكّدة ، هذا على مذهب من قال: إنَّ المؤكّدة لاتجيء إلّا بعد الأسمية ، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً "[٣] واستشهد بالآية القرآنية مع شواهد قرآنية أخرى على ذلك .

وهناك مواضع متعددة اشترك فيها الشارحان في ذكر الشاهد القرآني نفسه [٤].

ب – الشواهد القرآنية التي انفرد بذكرها ابن فلاح :

انفرد ابن فلاح في ذكر الكثير من الشواهد القرآنية التي استدل بها في شرحه، ولم يذكرها الرَّضي ، منها على سبيل المثال :

ماذكره ابن فلاح في باب خبر (إنَّ) ، في تقديم خبرها اذا كان ظرفاً في أربعة أوجه : منها إذا لم نقدم الخبر امتنع دخول (أنَّ) على اسمها ؛لأنه نكرة[٥] ، واستدل على ذلك بآيات قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾[٦]. وفي مسألة تعلق الظرف بمحذوف قبل المبتدأ " إذا وقع خبراً خبراً للمبتدأ أو صلة الموصول أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال وماعدا ذلك يتعلق بموجود أو مافي حكم موجود " [٧]، ويقدر المحذوف بألفاظ (مستقر) و(حاصل) ، وقد استدلّ بالشاهد القرآني

---

١ – التوبة : ٢٥

٢ – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٧٨

٣ – شرح الرضي على الكافية : ٢ /٤٩

٤ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ / ١٦٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٣٢٢، ٣٦٨ ، ٤٣١، ٢ / ٥٨٩ ، ٦٢٣، ٨٦٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٧، ٢١٠ ، ٢٨٩ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠، ٥٠١، ٢ / ٣٩٢ ، ٤ /٤٤٨

٥ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٣٠

٦ – المائدة : ٣٦

٧ – شرح الكافية في النحو : ١ /٣٨٧

في الظرف الواقع بعد الاستفهام[1] بقوله تعالى :﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [2]
.

وهناك أمثلة أخرى على انفراده عن الرضي في ذكر الشواهد القرآنية [3].

ج – الشواهد القرآنية التي انفرد بذكرها الرَّضي :

استشهد الرّضي بآيات القرآنية ، لم نجدها في شرح ابن فلاح، منها :

في باب اسم الإشارة في الظروف الخاصة بالمكان، وهي (هنا ، هناك ،هنالك) للقريب والمتوسط البعد والبعيد ،وحالتها الإعرابية أمّا منصوبة أو مجرورة بـ(من) و(إلى) ، واستدلّ الرَّضي على أنّ هذه الظروف تكون للزمان[4]، بقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [5]. وما ذكره الرضي في في مسألة المصدر المؤكد لغيره ، وقد حذف عامله وجوباً الواقع بعد جملة[6] ، وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ [7].

وفي باب الاستثناء في مسألة استعمال (لمَّا) في الاستثناء ، ذكر الرّضيّ أنّها بعد النفي الظاهر أو المقدّر في الاستثناء المفرغ ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [8].

وفي باب ضمير الفصل استدلّ بشواهد قرآنية على كون ضمير الفصل مطابق للمبتدأ في كل الأحوال ، أي في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلّم والخطاب [9]، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴾ [10].

وهناك أمثلة اخرى على انفراده عن ابن فلاح في ذكر الشواهد القرآنية [1].

١ – ينظر المصدر نفسه :١ / ٣٨٨– ٣٩١

٢ – ابراهيم :١٠

٣ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ / ٩٢ ، ٣٩٨ ، ٤٧٨، ٢ / ٦٠٤ ، ٦٨٤ ، ٧١٥ ، ٨١٩

٤ - ينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /٤٨٤

٥ - الكهف :٤٤

٦ – شرح الرضي على الكافية :١ /٣٢٥

٧ – مريم :٣٤

٨ – يس :٣٢ ، وينظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤١

٩ – ينظر شرح الرضي على الكافية :١ / ٤٥٦

١٠ – طه :١٤

د – تكرير الشاهد القرآني عند الشارحين :

يلاحظ على الشارحين أنهما قد كررا بعض الشواهد القرآنية في مواضع مختلفة من شرحيهما، ومن ذلك مايأتي :

فقد كرّر ابن فلاح بعض الآيات ، منها على سبيل التمثيل في باب خبر (إنَّ)إذا كان اسمها معرفة ، فيجوز عند البصريين حذف خبرها خلافاً للكوفيين ،وذكر حُجَّة البصريين في السَّماع، [2]، إذ استدلوا بقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[3]، أي إنَّ " الخبر محذوف على أحد القولين أي : هلكوا فالواو للحال وبعدها مبتدأ مقدر والثاني : أنَّ الواو زائدة و(يصدون) الخبر "[4] ، وكرر الشاهد نفسه في باب الحال ، إذا كانت الحال جملة اسمية [5]، وفي باب عطف الفعل على الفعل [6].

و في باب المبتدأ والخبر، اذا كان المبتدأ نكرة ،استدلّ بالشاهد القرآني : ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ** ﴾ [7]، ف(ويلٌ) في الآية الكريمة تتضمن معنى الدعاء[8] ، وكرّر الشاهد نفسه في باب المفعول المطلق، إذا قُطعت (ويل) عن الإضافة، يجوز فيها النصب والرفع، فيقال : ويلاً لزيد وويلٌ لزيد فالنصب على المصدر والرفع على الابتداء والجار والمجرور في موضع الخبر [9] ، وهناك أمثلة أخرى على تكرير الآيات القرآنية [10].

أمَّا الرّضي فقد كرّر بعض الآيات القرآنية في المواضع الآتية : في باب اقتران الخبر بالفاء ، قال الرضي :" لا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء" [11] ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا بِكُم مِّن**

---

١ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ /٤٩٥ ، ٢ / ٢٢٤ ، ٣٦٦، ٣ / ١٧٩

٢- ينظر شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٣٤

٣ – الحج :٢٥

٤ – شرح الكافية في النحو : ١ /٤٣٤

٥ – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٦٧٢

٦ – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٩٢٠

٧ – سورة المطففين : ١

٨ – ينظر شرح الكافية في النحو: ١ / ٣٦١

٩ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٤٧٩

١٠ – ينظر المصدر نفسه : ١/٣٩٦، ٤١٦، ٢ / ٥٧١ ، ٦٥٩ ، ٦٨٤، ٧٩١

١١ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٦٩

نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾[1] ، وتكرّرت الآية نفسها في باب (حذف العامل في المفعول المطلق جوازاً أو وجوباً)[2] ، وكرّرها أيضاً في الموصول المتضمن معنى الشرط ، إذْ يجوز دخول الفاء في خبره ، وهي في الحقيقة زائدة [3].

ومنها حديثه في باب (تنكير الحال وتعريف صاحبها) إذ قال :" الحال المعرفة ظاهراً إمَّا مصدراً ،وإمَّا غير مصدر، والمصدر إمَّا معرف باللام نحو : أرسلها العراك أو معرف بالإضافة نحو: إفعله جهدك ،ووطاقتك ، ووحدك "[4] ، على أنّ (وحدك) أصله (وحدتك) وقد حذفت التاء لقيام المضاف إليه مقامها واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[5] ، وكرّر الشاهد القرآني نفسه في باب المجرورات [6] .

وهناك شواهد قرآنية أخرى مكررة عند الرضيّ [7].

٢- **القراءات القرآنية : القراءات** في **اللغة** جمع قراءة ، وهي مصدر سماعي من الفعل الثلاثي قرأ ، وأمَّا في **الاصطلاح** :" مذهب يذهب اليه إمام من أئمة القرّاء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها "[8] ،وعرّفها الدكتور عبد الهادي الفضلي(ت٢٠١٣م) بقوله :" النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي(ص) وكما نطقت أمامه (ص) فأقرها سواءً كان النطق بها باللفظ المنقول عن النبي (ص) فعلاً وتقريراً واحداً أم متعدداً "[9]، وقد فرق الزركشي (ت٧٩٤ هـ) بين القرآن الكريم والقراءات فقال :" إنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المُنزَّل على محمد (ص) للبيان والإعجاز ، والقراءات هي إختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيّتها ،من تخفيف وتثقيل وغيرها "[10] ، وقسمها علماء القراءات على نوعين: متواترة ، وصحيحة " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحَّ سندها ، فهي القراءةُ الصحيحة التي لايجوز ردُّها

١ – سورة النحل :٥٣

٢ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٠٨

٣ – ينظر المصدر نفسه : ٣ / ١٨٨

٤ – المصدر نفسه :٢ / ١٦

٥ – الانبياء :٧٣

٦ – ينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /٢٠٥

٧ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٣٢٠ ، ٣٢٤، ٢ / ٢١٥ ، ٣ / ١٩ ، ١٨٨

٨ – مناهل العرفان في علوم القران للزرقاني :١ / ٣٣٦

٩ – القراءات القرآنية تاريخ وتعريف لعبد الهادي الفضلي : ٦٨

١٠ البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣١٨

ولايحلُّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواءٌ كانت عن الأئمَّة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمَّة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفةٌ أو شاذّةٌ أو باطلةٌ " [١] ، ووظيفة القراءات هي تيسير قراءة الوحي الآلهي على الناس لاختلاف ألسنتهم " فَلَوْ كُلِّفُوا الْعُدُولَ عَنْ لُغَتِهِمْ وَالِانْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ الْمُتَكَلِّفُ وَتَأْبَى الطِّبَاعُ " [٢] ، وتعدُّ القراءات القرآنية القرآنية من المصادر التي يحتجُّ بها في أخذ اللغة وتثبيت قواعدها ؛ لارتباطها بالقرآن الكريم الذي يعدّ أوثق مصدر على الإطلاق إلّا إنّ هناك تباينًا بين النحاة في الاحتجاج بقراءاته فموقف سيبويه منها كما تقول الدكتورة خديجة الحديثي :" موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ونظر إليه نظرته الى الآيات الواردة في المصحف العثماني، فهو لم يُخطئ قراءة ، ولم يلحّن قارئاً، ولم يرجّح قارئاً من القرّاء على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها، من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك ،وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أم لم يرد ،أكان من القرّاء السبعة أو العشرة أم لم تكن تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ "[٣] ، ويرى الدكتور مهدي المخزوميّ أنّ موقف النحاة من القراءات على قسمين فـ" القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكنّ البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغويّة، وأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه ،وماأباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ " [٤] ، فالبصريون لم يحتجوا بالقراءات إلّا " في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم "[٥] ، وعلى العكس منهم الكوفيون " كانوا أقل تخطئة للقراءات وأكثر قبولاً لها من البصريين، ولكن ذلك لايرجع إلى احترامهم للقراءات، وحسن تقبلهم لها، وإنّما يرجع إلى ما عرفوا به من توسّع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم "[٦] ، "فالقراءات مصدر لتقعيد القواعد – وبناء الاساليب وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها ،لأنها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول "[٧]، وعلى هذا الأساس فـ "

---

[١] – النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١ / ٩

[٢] – النشر في القراءات العشر: ١ / ٢٢

[٣] – الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه :٥٩

[٤] – مدرسة الكوفة :٣٣٧

[٥] – اثر القراءات القرانية في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم : ٥٧

[٦] – البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر : ١ /٣٢

[٧] – اثر القراءات القرانية في الدراسات النحوية :٥٧

اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام فلا تمد يدها إلى تعريب أو إلى دخيل "[١]. أمَّا موقف الشارحين من القراءات فهناك اختلاف كبير بينهما ،سأعرضه في ضوء تناولهما للقراءات القرآنية في الإحتجاج بها على المسائل النحوية وتثبيت أحكامها وعلى وفق مايأتي:

فابن فلاح يُولي القراءات القرآنية اهتماماً كبيراً لايقلُّ أهمية عن الأدلة الاخرى ، إذ يحترم القراءات السبعية والعشرية والشاذّة ، وإن خالفت القياس ، فهو يوجهها ويخضعها على وفق القاعدة النحوية ، ويجعل القراءة هي السبب والمدخل في اعتراضه على الآراء ،وقد تكون مادّة في إقرار قاعدة نحوية، وتكون حجّة في انتصاره لمذهب على آخر ، وسأبيّن موقف ابن فلاح بما عرضه من القراءات القرآنية في تثبيت القواعد النحوية وتقنينها ، منها : ما ذكره ابن فلاح في باب عطف النسق في مسألة العطف على عاملين وفيه ثلاثة أقوال : أحدهما : للخليل وسيبويه وهو المنع مطلقاً ،وثانيهما : جوازه مطلقاً عند الكوفيين ، وثالثهما : للأخفش وجماعة من البصريين الى جوازه بشرط تقديم المجرور في المعطوف عليه، ويؤخر المرفوع أو المنصوب ، واستدلوا بالسماع والقياس ، فمن السماع في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٖ لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ ... الى قوله تعالى : ﴿ **وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوْمٖ يَعْقِلُونَ** ﴾ [٢]، إذ اعترض ابن فلاح على هذا الرأي باستدلاله بالقراءة ،إذ قال :" إنّه على قراءة حمزة والكسائيّ محمول على التأكيد بإعادة اللفظ ؛ لأنَّ تصريف الرياح غير خارج عن آيات السموات والأرض ، فذكر آياتها من التأكيد ، وليس عطفاً على عاملين . وأمّا قراءة الرفع فتحتمل وجهين : أحدهما : منع العطف ، وجعل الثاني مبتدأ ، و(**تَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ**) خبره تقدم عليه ، والجملة مستقلة . والثاني : أنّ (آيات) أيضاً تأكيد لآيات على المحلّ كما يعطف على المحلّ" [٣].

ومنها الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه، يقول ابن فلاح :" وأما الفصل بالمفعول فجاء في قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ **وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ** ﴾ [٤]،على بناء الفعل (زَيَّنَ) لما لم يُسمَّ فاعله ، وإسناده إلى المصدر (قتل) وإضافة (قتل) إلى

---

[١] – المرجع نفسه : ٥٨

[٢] – الجاثية :٣–٥، وقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب (آياتٍ) ، ينظر : الكشف عن وجوه القراءات :٢ / ٢٦٧

[٣] – شرح الكافية في النحو :٢ /٩٢٧

[٤] – الانعام :١٣٧ ، قرأ ابن عامر وحده برفع الزاي (زُيِّن) ورفع اللام (قتلُ) ونصب الدال (أولادَهم) ، وقرأ الباقون بنصب الدال (زَيّن) ونصب اللام (قتلَ) وخفض (أولادِهم) ، ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٢٧٠

(شركائهم) ، ونصب (أولادهم) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة الجمهور ، على بناء الفعل للفاعل مسنداً إلى (شركاؤهم)، ، ونصب (قتل) على أنه مفعول واضافه إلى أولادهم" [١]وقراءة ابن عامر ضعيفة عند النحاة ؛لأنَّ هذا الفصل في الشعر ضعيف فكيف جاء بمثله في القرآن الكريم ، وأجاب ابن فلاح عن ذلك بقوله :" إنَّ هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء ، صحيحة النقل ، فلا وجه للطعن فيها لوجهين : أحدهما : أنّه يتبع رسم المصحف ، وهي في مصحفهم بالياء ، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام . والثاني : أنّه حكى ابن الأنباري الفصل بينهما في غير الشعر قالوا : هو غلامُ إنْ شاء اللهُ ابنِ أخيك ... "[٢].

أمَّا موقف الرّضي من القراءات القرآنية ، فكان بين القبول والرفض، فبينما هو يقبل القراءات السَّبعة في بعض المسائل النحوية ، نراه لايُسلِّم بها في مسائل اخرى ، ورأي الرضي في عدم تسليمه بالقراءات السبعية غريب ؛ لأنّ الشيعة لا يقولون بالتواتر بل هي من اجتهاد القراء أو منقولة بخبر الآحاد [٣]، بل نجده على الضدِّ من ذلك يستدلّ بالقراءات الشاذّة ويحتجُّ بها ويعدُّها من الشواهد القوية وسند في عدم ردِّ اللغة ويجوز بها على خلاف القاعدة .

وهو لم يكن أول من يحتجُّ بالقراءات الشاذّة ، فقد سبقه في ذلك علماء آخرون كابن جنّي ،الذي ألّف في القراءات الشاذّة كتاباً سمّاه(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها) ، وقال السيوطيّ في جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة :" وما ذكرته من الإحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه "[٤].

وسأبين موقف الرّضيّ من القراءات ، في ضوء عرضه المسائل النحوية، منها كلامه على الظرف المضاف إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، وصدرها معرب أو مبني على اللفظ ، كقولك :جئتُكَ يومَ أنتَ أميرٌ ، فذكر أنَّ البصريين يجوزون الإعراب في الظرف المضاف، ولا يجوز البناء لضعف علّة البناء ، وردَّ الرضي على الكوفيين وبعض البصريين الذين أجازوا البناء بقوله :" ولاحجّة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح (يومَ) قوله تعالى : ﴿ **هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ [٥]، لاحتمال كونه ظرفاً والمعنى :هذا المذكور في يوم ينفع "[٦]. ومنها استدلاله بالقراءات السبعيَّة، وهي قراءة

---

[١] - شرح الكافية في النحو :٢ / ٨٥٥

[٢] - المصدر نفسه : ٢ / ٨٥٥

[٣] - ينظر : البيان في تفسير القرآن ،للخوئي :١٥١

[٤] – الاقتراح في أصول النحو : ١٥

[٥] – المائدة :١١٩، وينظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد :٢٥١، قرأ نافع وحده : (هذا يومَ ينفعُ) بالنصب ، وقرأ الباقون(يومُ ينفعُ) بالرفع .

[٦] – شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٨١

نافع في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ﴾ [١]، في مسألة حذف نون الوقاية من (لدن) ولا يجوز حذفها عند سيبويه والزجاج ، إلَّا عند الضرورة ، وعند الآخرين يترجح ثبوتها ، يقول الرضي :" وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع "[٢]، في حين نراه لايُسلِّم بالقراءات السبعية في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر ، إذ استدل الكوفيون على جوازها، بقراءة حمزة بن حبيب الكوفي ،في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [٣]، بجر (الأرحامِ) ، إذ ضعّف الرّضي هذه القراءة ، بقوله :" والظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين ؛لأنه كوفي ، ولانُسلِّم تواتر القراءات "[٤]، ومن القراءات الشاذّة التى احتجّ بها الرّضيّ قراءة عبد الله بن أبي إسحاق النحويّ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٥]، [٥]، في أنَّ ضمير الفصل (هم) ، يأتي مبتدأ والاسم المرفوع (الظالمون) بعده خبرًا للضمير المنفصل المنفصل فلا ينتصب مابعده في باب كان وباب علمت و(ما) الحجازية[٦] . ومنها كذلك في أفعال المدح والذّم (نعم وبئس)، يقول الرضي :" الأكثر في هذين الفعلين خاصة : كسر الفاء واسكان العين، إذا قصد بها المدح والذم ، عند بني تميم وغيرهم ، قال سيبويه : كأنّ عامة العرب اتفقوا على لغة تميم "(٧) ، ثم احتجّ على صحة الرأي بالقراءة الشاذّة لـ(يحيى بن وثاب) في قوله تعالى: ﴿ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴾ [٨].

ثانياً /الأحاديث الشريفة وآثار أهل البيت وأقوال الصحابة :

[١] – الكهف : ٧٦ ، وينظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد :٣٩٦ ، فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى (لدني) مُثقلًا ، وَقَرَأَ نَافِع (لدني) بِضَم الدَّال مَعَ تَخْفيف النُّون ، وَقَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر (لدني) بشم الدَّال شَيْئا من الضَّم

[٢] – شرح الرضي على الكافية: ١ /٤٥١

[٣] – النساء :١ ، وينظر حجة القراءات لابن زرعة :١٨٨ ، فقرأ حمزة وحده: والأرحام بالخفض، وقرأ الباقون: والأرحام نصبا.

[٤] – شرح الرضي على الكافية: ٢ /٣٣٦

[٥] – الزخرف :٧٦ ، وينظر مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع : ١٣٦ ، قال ابن خالويه : من رفع جعل (هم) ابتداء و(الظالمون) خبر ، والجملة خبر كان .

[٦] – ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٦٣

[٧] – المصدر نفسه :٤/ ٢٣٩

[٨] – الرعد :٢٤ ، قرأ يحيى بن وثاب (فنِعِمَ) ، ينظر مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع : ٧١

١ – **الأحاديث الشريفة :** وهي تشمل أحاديث الرسول الأعظم محمد (ص) ، ويقصد بالحديث " قول الرسول (ص) وحكاية فعله وتقريره " [١] ، أي الأحاديث التي تروي فعلًا من أفعاله أو حالًا من أحواله أو كل ماوقع في زمانه [٢]، وهذا هو رأي مذهب الجمهور من المسلمين ، أمَّا عند الشيعة الإمامية فقد فقد توسعت السنة الشريفة لتشمل كلام النبي (ص) والأئمة المعصومين من بعده ، وهي عندهم كل مايصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان للنبي أم غيره من الأئمة(صلوات الله وسلامه عليهم) [٣].

وقد استشهد نحاة المذهبين البصريّ والكوفيّ بالأحاديث النبوية سواء القدماء أو المتاخرون ، فقد استشهد نحاة البصرة من الطبقة الأولى والثانية بالأحاديث النبوية، وكذلك استشهد الكوفيون بها من أمثال الكسائي والفراء ، إلّا أنّ البصريين أكثرُ تشدداً في عدم الاستشهاد بها ؛ لأنّ كثيرًا منها رويت بالمعنى فلم يحصل اطمئنان الى الرواة [٤].

كان ابن الضائع أول من نسب الى ابن خروف (ت٦٠٩ هـ) احتجاجه بالاحاديث النبوية ، قال السيوطي : " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فان كان وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وان كان يرى أنّ من قبله أغفلوا شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى "[٥].

أمَّا الشارحان فقد أجازا الاستشهاد بالحديث النبوي ، وهي قليلة بالمقارنة مع الشواهد القرآنية ، إذ بلغت الأحاديث عند ابن فلاح ثمانيةً وعشرين حديثاً ، جاء بعضها مكرراً – في أكثر من موضع – وبعضها الآخر استعان به للتمثيل والاستئناس وتعزيز الشواهد الاخرى ، من ذلك ماذكره ابن فلاح في قوله (ص) :" **رحِمَ الله امرأً أَصلحَ من لِسَانه** "[٦] ، وكذلك الرضي ممّن توسّع بالحديث النبوي إذ بلغت الأحاديث عنده ثمانية وأربعين حديثاً ذكر بعضها مكرراً – في أكثر من موضع – وبعضها الآخر ذكره للتمثيل والاستئناس، منها قوله (عليه الصلاة والسلام):" **الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا** "[٧] .

وسأقوم بعرض الأحاديث التي استدل بها الشارحان ، في مواضع معينة من شرحيهما، لتعضيد المسألة النحوية مدار البحث ، وعلى مايأتي :

أ- **في عود الضمير :**

---

١ – موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي:١ / ٦٢٧

٢ – ينظر موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : ٥

٣ – ينظر : الاصول العامة للفقة المقارن لمحمد تقي الحكيم :٢٣٦

٤ – ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو :٣٠٠.

٥ – الاقتراح : ٩٥.

٦ – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٨٦، والمقاصد الحسنة في بيان الكثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنة للسخاوي :٢٨٥

٧ – شرح الرضي على الكافية :١ /٧٠ ، وينظر سنن ابن ماجة :٢ /٣١٢.

في حديث ابن فلاح في باب المفعول المطلق في جواز إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، استدل بقول النبي (عليه الصلاة والسلام) : **مَتّعنا اللّهمَّ بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا واجْعَلْهُ الوَارِثَ مِنَّا** " [١] ، وقال : " فيحتمل عود الضمير ثلاثة أوجه :أحدهما : يعود الى مصدر (متعنّا) أي :واجعل التمتع بهذه الاعضاء في استعمالها في طاعتك (الوارث منّا) أي : (الموروث منّا) .... والثاني : يعود إلى الأسماع والأبصار ... والثالث :أنّه يعود الى مصدر (جعل) و(منّا) المفعول الثاني والمعنى اجعل الوارث الذي يقتدي بنا في استعمال الجوارح في طاعتك من نسلنا "[٢] .

ب- حذف الصفة :

وذكر ابن فلاح في مسألة حذف الصفة ،أنّ حذفها أضعف من حذف الموصوف لوجهين :" أحدهما : إنّ الموصوف إذا حذف دلت عليه ، وإذا حذفت لم يدل عليها ؛ لأنَّ من ضرورة الصفة وجود الموصوف ، وليس من ضرورة مايوصف وجود الصفة ، والثاني : إنَّ المعاني المقصودة من الصفة تزول بحذفها "[٣] ، وقد استدل على الوجه الثاني بقول النبي (ص) : " **مَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ** "[٤]،أي : لا كمال جمعة أحسن ، ومعناه يريدُ بِه فلَا جمعَةَ لهُ مِنْ غير غير إثم يرتكبه بلغوه .

أمّا الرضي فقد أولى عنايته بالأحاديث النبوية ، ويعد من الذين أجازوا الاستشهاد بها ، وسأعرض بعض المواضع التي استدل بها بالأحاديث النبوية في تثبيت المسألة النحوية مدار البحث ، وعلى مايأتي :

أ- جواز حذف (كان) الناقصة مع اسمها :

ماذكره في باب (كان)عند كلامه على جواز حذف كان مع اسمها بعد إنْ ولو واستدل الرضي على ذلك بقول الرسول الأعظم (ص) : " **اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ** " [٥] ، والتقدير : ولو كان العلم بالصين [٦].

ب- مجيء (بيد) للاستثناء :عند حديثه في باب (المستثنى)، أنَّ (بيد) تأتي للاستثناء مثل (غير) في الاستثناء المنقطع ، وتضاف إلى (أَنَّ) وصلتها[١] واستدل بقول النبي الأكرم :" **أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ** "[٢].

---

١ – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٤٨٣

٢ - المصدر نفسه :١ / ٤٨٣-٤٨٤

٣ – المصدر نفسه : ٢ / ٩٠٧

٤ – ينظر الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان لعلاء الدين الفارسي : ١ /٤٥١ ،وشرح صحيح البخاري لابن بطال : ٢ /٥١٩

٥ – ينظر البحر الزخار المعروف بمسند البزّار:١ /١٧٥ ، والمدخل الى السنن الكبرى للبيهقي :١ /٢٤١

٦ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ /١٤٦

٢- آثار أهل البيت والصحابة :

أ-آثار أهل البيت (ع) :

ينفرد الرّضيّ عن ابن فلاح في احتجاجه بكلام الإمام علي (ع) بل عن جميع النحاة الذين سبقوه ، إذ استشهد بأقواله في تثبيت قواعد النحو وتقنينها ، أي أنّ الرّضي لم يكتفِ بالإحتجاج بالحديث النبوي كما يقول البغدادي :" بل زاد عليه الاحتجاج بكلام اهل البيت (ع)"[٣] ، قال (يوهان فك): " وتوسّع الأستَراباذي الذي كتب حوالي سنة(٦٨٣هـ) شرحه على متن الكافية لابن الحاجب ، في صحة الاستشهاد في أمور اللغة أيضاً ،حتى بأهل البيت وبهذا طرأ على طبيعة العربية تحوُّلٌ حاسم"[٤]، وتحمل أقواله (ع) الحكمة والموعظة زيادة على بلاغتها وفصاحتها ، قلّما نجدُه عند غيره ، " وهو بهذا يؤسس لمنهج جديد في الدرس النحوي يقوم على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وكلام أهل البيت .... لأن هذين المصدرين من مصادر الاحتجاج ، يعدان منبعاً من منابع اللغة الثرة ومصدرًا من مصادرها التي لا تنضب "[٥] ، ويلاحظ على الرّضيّ أنه لا يُقدِّم هذه الأقوال على الشاهد القرآنيّ والحديث النبويّ إن وجدا ، إلّا أنَّ الرضي " يقدم كلام الإمام علي (ع) على كلام العرب شعراً ونثراً في كل المواضع التي اجتمعا فيها ، هذا فضلاً عن احتجاجه للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد واحد من كلامه ممّا يدلّ على حجّية الاستشهاد به في الإحتجاج النحوي "[٦] ،وقد بلغت أقواله التي استشهد بها الرضي ثلاثين شاهداً في شرحه على الكافية ، وقد كرَّر بعضها في مواضع عدَّة ، منها على سبيل التمثيل ، عند حديثه عن حذف الخبر وجوباً لسد غيره مسده في نحو : كلُّ رجل وضيعته ، فكل مبتدأ عطف عليه بالواو المصاحبة الصريحة التي بمعنى (مع)[٧] ، وفيه مذهبان : احدهما للكوفيين وهو أنَّ (وضيعته) خبر للمبتدأ والتقدير (كلُّ رجلٍ مع ضيعتِهِ) ، وثانيهما للبصريين الخبر واجب الحذف والتقدير :كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان ، وبعد أن عرض الرضي حجج كل من المذهبين أبدى رأيه في المسألة قائلاً : " والظاهر أنَّ

---

١ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ /١٢٧

٢ – ينظر شرح السنة للبغوي :٤ /٢٠٢ ، والكوثر الجاري الى رياض أحاديث البخاري ،أحمد الكوراني : ٦ /١٥٢

٣ – خزانة الادب : ٩

٤ - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فوك : ٢٣٦ .

٥ – مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية :العدد١١ ص١٥٤

٦ – مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية:العدد١١ ص١٦٣

٧ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٨٢-٢٨٣ ، و شرح قطر الندى وبل الصدى : ١ / ١٢٦ ، والمفصل في علم العربية :١ /٤٦

حذف الخبر في مثله غالب لا واجب "[1] واستدل على قوله بقول الإمام علي (ع) :" **وَأَنْتُمْ وَالسَّاعةُ فِي قَرَنٍ واحد**" [2] ، واستشهد أيضاً على المسألة نفسها بقوله (ع) :" **فَهُمُ وَالجَنَّةُ كَمنْ رَآهَا**"[3].

وماذكره في باب التمييز إذ احتجّ الرضيّ بقول الإمام علي (ع) :" **يَالَهُ مَرَاماً مَا أبْعَدَهُ** "[4] إذ جاء التمييز (مراماً) عن الضمير المبهم وهو مفرد في قوله (ياله) [5]. واحتج أيضاً بقول أمير المؤمنين علي (ع) :" **اجْزَأه امْرُؤٌ قِرْنَهُ وَآسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ** " [6] ، على أنَّ الفعل الماضي (أجزأ ، آسى) قد انصرف الى معنى الاستقبال لكونه انشاءً طلبيًا بمعنى الأمر [7].

ومنها في اضافة الشيء إلى نفسه ، وليس في أحدهما فائدة ، ذكر الرّضيّ أنَّ هذا كثير وارد عند العرب ، لايمكن دفعه ، واحتجَّ بقول الإمام علي (ع) :" **وَرَخَاء الدَّعَةِ** "[8] .

وهناك شواهد اخرى على استشهاده بكلام الإمام علي(ع)[9].

ب- أقوال الصحابة (رض) :

إنَّ أقوال الصحابة من المصادر التي يحتج بها في اللغة ؛ لأنَّه موثوق بفصاحتها وبلاغتها وهي ضمن عصر الاحتجاج ،فضلا عن الأقوال المنسوبة الى التابعين من أمثال الزهري (ت ١٢٤هـ) وهشام بن عروة (ت١٤٦هـ)وعمر بن عبد العزيز(ت٩٩هـ) [10].

وقد اشترك الشارحان في الاحتجاج بأقوال الصحابة (رض) ، وهي قليلة بالمقارنة مع الشواهد الأخرى ، منهاعلى سبيل التمثيل ما ذكره ابن فلاح في باب (المستثنى) في وقوع الفعل موقع المستثنى في ألفاظ القسم على سبيل الاستعطاف، واستشهد بالقول المروي عن عبد الله بن عباس إذ قال :" **بالإيواء والنَّصْرِ إلاّ جلستم** ... فأقسم عليهم على سبيل الاستعطاف بما ورد من خصائصهم ، والمعنى : ما أطلب منكم بحق الإيواء والنصر إلا جلوسكم "[11]، وفي الباب نفسه استدل: " بقول

---

[1] – شرح الرضي على الكافية : ١ /٢٨٣

[2] – في ظلال نهج البلاغة لمحمد جواد مغنية :٣ /٩٣

[3] - شرح الرضي على الكافية : ١ /٢٨٣

[4] – في ظلال نهج البلاغة :٣ /٢٨٦

[5] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ /٦٠

[6] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٢ ، وفي ظلال نهج البلاغة :٢ / ٢٢٩

[7] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٢

[8] – في ظلال نهج البلاغة :١ / ٣٥٢ ، وينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /٢٤٥-٢٤٦

[9] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٨٣، ٣٠٦، ٥١١ ، ٢/٣٨، ٦٠، ٦٨، ١٠٣ ،٢٤٦، ٢٥٦، ٣٠٠، ٣ / ١٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠، ٤ ، ٤ / ١٢، ٣١ ، ٧٠، ١١٣، ١١٨ ، ١٦٦، ٢٥٢، ٣١٦ ، ٣٧١ ، ٤٤١.

[10] – ينظر في اصول النحو : ٤٦

[11] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٧٥٢

عمر بن الخطاب في كتابه الى أبي موسى الأشعري لمّا لحن كاتبه ، :" **عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً**"[1] على أنَّ (لمَّا)المشددة تأتي للاستثناء .

ومنها حديثه في الأسماء المقصورة جميعها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فحكمها ثبوت الألف ، وتحريك الياء بالفتح هرباً من التقاء الساكنين على اللغة الفصيحة ،لأنّ الألف لا يمكن تحريكها ،واستشهد ابن فلاح بحديث طلحة لمّا عوتب يوم الجمل بترك بيعة علي (ع): " **فوضعوا اللجّ على قَفَيّ فبايعت مكرها**" [2]، وهذا التمثيل مخالف اللغة الفصيحة ، إذ ورد في القرآن الكريم ،قوله تعالى :" :" **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** " بل هو على لغة هذيل أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياءً ، ووجه قلب هذه الألف لوقوع ضمير ياء ضمير المتكلم بعدها أنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو : هذا غُلامِي، صاحبي ، فلم يتمكنوا كسر الألف في المقصور قلبوها ياء ،نحو : هذه عَصَيَّ، وهذا فَتَيَّ وقول الشاعر أبي ذؤيب :

سَبَقوا هَوَيَّ وأعْنَقوا لِهَواهُمُ   فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصرعُ [3]

. ومنها في باب (المثنى) فيما جاء من الكلمات نحو (غسل ، وبلغ) على صيغة الجمع وليس بجمع ، إذ إنَّ الياء والنون زائدتان ؛ لأنه من بَلَغَ وغَسَلَ ، واستشهد ابن فلاح بقول عائشة لعلي (ع) : " **بلغت منَّا البِلَغِيْن** "[4]، ومعناه أن الحرب قد أجهدتنا وبلغت منّا كلّ مبلغ .

ومنها في باب (الأسماء الستة) في استعمالها بالواو مطلقاً ، ويكون الإعراب بالتقدير على حرف العلة ،واستشهد على ذلك ماكتبه الإمام علي (ع) في بيان الشروط في صلح الحديبية **(من علي بن أبو طالب)** وفي نهاية الصحيفة **(كتبه علي بن أبو طالب)**[5].

ومنها حديثه في باب (المبتدأ والخبر) في جواز حذف الخبر إذا كان المبتدأ معرفة على رأي البصريين استدل بقول عمر بن عبد العزيز بقوله :" وقول عمر بن عبد العزيز للقرشيّ الذي متّ إليه بقرابة : **فإنّ ذاك ، ثم ذكر حاجته ، فقال : لعلّ ذاك ، أي : فإنّ ذاك مصدق ، ولعل مطلوبك حاصل** "[6] .

أمَّا الرّضي فقد ذكر أنَّ حرف الشرط (لو) قد يأتي جوابها قليلاً ، "لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم ، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ،بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء " [7]، أي لاتدل(لو)على انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط ، "فكل

---

[1] –المصدر نفسه: ٢ / ٧٥٢

[2] – ينظر المصدر نفسه :٢ / ٨٢٦ ، واللج هو السيف .

[3] - ينظر : ديوان الهذليين : ١ / ٢

[4] - المصدر نفسه : ١ / ١٧٧ ، والبلغين أي الدّاهية. أرادت أن الحرب قد جَهَدتْها وبَلَغَتْ منها كل مبلغ.

[5] - ينظر المصدر نفسه :١ / ١٦٢

[6] - شرح الكافية في النحو :١ / ٤٣٤

[7] – شرح الرضي على الكافية: ٤ /٤٥١

شَيْء امْتنع ثَبت نقيضه فَإِذا امْتنع مَا قَامَ ثَبت قَامَ وَبِالْعَكْسِ"[١] ،واستدل بقول عمر بن الخطاب (رض):" **نعم العَبْد صُهَيْب لَو لم يخف الله لم يَعْصِهِ** " .

كما استدل بقول عمر بن الخطاب(رض) :" **إيايّ وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ولتُذْكِّ لكم الأسَل والرماح** " فالتحذير هنا يحتمل أمرين "يحتمل أمر المتكلم، أي لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي : بّعدُوني عن مشاهدة حذفه"[٢]. واستشهد الرّضيّ بقول عمر بن الخطاب (رض) في كتابه إلى أبي موسى الأشعريّ لمّا لحن كاتبهُ، كتب : من أبو موسى فوقع في اللحن :" **عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً**" [٣]، في استعمال (لمّا) في الاستثناء ودخولها على الماضي ، شرط أن يتقدمها قسم السؤال .

ومنها في باب (الكنايات) استعان الرضيّ بكلام أُبَيّ بن كعب في مجيء (كأيِّن) للاستفهام على قلة مع حذف مميزها ، إذ يقول : "وقد جاء (كأيِّن) في الاستفهام قليلاً ... ومنه قول أُبيّ بن كعب ، لِزِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ: **كأينَ تعدُّ سورةَ الأحزاب** ، أي : كم تعد ؟ فاستعملها استفهامية وحذف مميزها ، وهما قليلان "[٤].

واستشهد الرضيّ بقول عبد الله بن الزبير على مجيء (إنَّ) للتصديق ، إذ يقول :"... وقول ابن الزبير ، لفضالة بن شريك حين قال له : **لعن الله ناقة حملتني إليك : إنَّ وراكِبَها** ، نصّ في كونها للتصديق ، لكنه يدلّ على أنها تجيء لتقرير مضمون الدعاء ، وهو خلاف ما قال المصنف من أن ثلاثتها ، لتصديق الخبر "[٥].

ثالثاً /أقوال العرب وأمثالهم :

"يعد كلام العرب المصدر الثالث في الاستشهاد في اللغة والنحو ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها ،من منثور ومنظوم، قبل بعثة الرسول(**ص**) وفي زمنه وبعده، إلى

---

١ – شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٥٢ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام :١ /٣٣٩ ، ومعناه أن صهيباً لو قُدِّر خُلوُّه من الخَوفِ لم تَقَع مِنه مَعصيةٌ، فكيفَ والخوفُ حاصِلٌ منه .

٢ – شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٨١

٣ – المصدر نفسه : ٢ / ١٤٠

٤– شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٦٥، وزر بن حبيش (ت٨١هـ) تابعي كوفي من رواة الحديث النبوي ، ينظر : سير اعلام النبلاء للذهبي :٤ /١٦٦

٥– المصدر نفسه : ٤ / ٤٣١ .

أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم ، وكثرة المولدين، وفشو اللحن "[١] ،والاحتجاج بالكلام العربي يتمُّ لغرضين : غرض لفظيّ من أجل صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف وغرض معنويّ ليس له علاقة باللفظ [٢].

ويقسم كلام العرب على قسمين هما :

أ – الشعر : لاشك أنَّ " الشعر هو عمود أدلة النقل، فقد تفوّق على الصور المختلفة للنقل وحده أو مع غيره من الأدلة ، قد يسبقها أو يلحقها " [٣] ، قال ابن رشيق القيروانيّ في ذلك :" أكبر علوم العرب ووافر حظوظ الأدب وأحرى إلى أن تُقبل شهادته وتتمثل إرادته لقول رسول الله (ص) **(إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً)** "[٤].

ويعدُّ الشعر " المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم "[٥] ، وأول كتاب وصلنا في النحو هو " كتاب (سيبويه) ، وهو يعدُّ أعظم كتاب شامل لمباحث النحو النحو ، كما كان الأساس الذي اعتمد عليه وعلى شواهده معظم النحويين ، قد ضمّ (١٠٥٠) خمسين وألف شاهد من الشعر ، في حين لا توجد فيه سوى آيات قليلة إذا قورنت بالشعر إذ تقل عن (٤٠٠) أربعمائة آية "[٦] .

وقد قسّم ابن رشيق القيروانيّ الشعراء على أربع طبقات : الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم الذين عاشُوا قبل الاسلام منهم امرىء القيس والأعشى وغيرهم والطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ، منهم لبيد وكعب بن زهير ،والطبقة الثالثة :الإسلاميون ويقال لهم المتقدمون ، وهم الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً وعاشوا في صدر الاسلام منهم جرير والفرزدق ، والطبقة الرابعة : المولّدون، ويقال لهم المحدثون ، منهم بشار بن برد وأبو نؤاس [٧] ، ويستشهد علماء اللغة بالشعر الجاهلي القديم والمخضرم بلا خلاف وأمّا شعر الإسلاميين فالصحيح صحة الاحتجاج به[٨] ،" وقد كان أبو عمرو بن العلاء وَعبد الله بن أبي إِسْحَاق وَالْحسن الْبَصْرِيّ وَعبد الله بن شبْرمَة يلحّنون الفرزدق والكميت وَذَا الرمة فِي عدَّة أَبْيَات أخذت عَلَيْهِم ظَاهرا

---

[١] – الشاهد واصول النحو :٧٧

[٢] – ينظر في اصول النحو:١٦

[٣] – في ادلة النحو لعفاف حسانين : ٩٢

[٤] – العمدة لابن رشيق : ١٦/١

[٥] – الشواهد والاستشهاد في النحو :٢٩

[٦] – المرجع نفسه :٢٩

[٧] – ينظر العمدة :٤٣ ، وخزانة الادب : ٥-٦

[٨] – ينظر خزانة الادب :٦

وَكَانُوا يعدونهم من المولدين ؛ لأَنهم كَانُوا فِي عصرهم والمعاصرة حجاب" [1] ،و" كَانَ أَبُو عَمْرو يَقُول لقد أحسن هَذَا المولّد حَتَّى لقد هَمَمْت أَن آمُر صبياننا بِرِوَايَة شعره، يَعْنِي بذلك شعر جرير والفرزدق فَجعله مولّدًا بِالْإِضَافَة إِلَى شعر الْجَاهِلِيَّة والمخضرمين وَكَانَ لَا يعدُّ الشّعْر إِلَّا مَا كَانَ للْمُتَقَدّمين "[2] ، وأمَّا الطبقة الرابعة فالصحيح أنّه لايستشهد بشعرها مطلقاً ؛ وقيل يستشهد بشعر من يوثق به منهم ،واختاره الزمخشري، وتبعه ابن فلاح اليمني والرَّضيّ الأستَراباذي فقد استشهدوا بشعر أبي تمام والمتنبي وغيرهما من المولدين في شرحيهما .

وقد استشهد الزمخشريّ ببيتين من شعر أبي تمام ، وقال الزمخشريّ في ذلك :" وهو وإنْ كان محدثاً يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية ، فاجعل مايقوله بمنزلة مايرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه "[3]، واعترض البغدادي على كلام الزمخشري :" بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البيّن أنّ اتقان الرواية لايستلزم اتقان الدراية" [4] ، يتضح مما سبق أنَّ علماء اللغة قد اعتمدوا في صحة استشهادهم على أشعار الطبقة الأولى والثانية أمَّا الطبقة الثالثة فقد أجاز بعضهم كالزمخشري الاستشهاد بشعرهم إلّا أنَّ فيه اختلافاً بين العلماء ، وأمَّا الطبقة الرابعة فقد وقع الإجماع على عدم جواز الاحتجاج بشعرها ؛ والسبب أنَّ اللحن قد تسرّب إلى ألسنتهم واختلاطهم بالاعاجم ، قال السيوطي :" أجمعوا على أنه لايحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشّاف مايقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ..."[5] ، وهذا لايعني أنَّ المولّدين قد أهملت أشعارهم من قبل علماء اللغة مطلقاً، بل العكس فقد استشهد بشعرهم، وتمثل به ،من ذلك إمام النحاة سيبويه ، فقد ذُكِر "أول الشعراء المحدثين بشار بن برد وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه ؛ لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره ذكره المرزبانيّ وغيره ، ونقل ثعلب عن الأصمعيّ قال : خُتِم الشِّعر بإبراهيم بن هَرمَة وهو آخر الحجج"[6]، وهم يستشهدون باشعارهم ويتمثلون بها أحياناً، من قبيل التمثيل والاستئناس وتعزيز الشواهد الأخرى التي يحتج بها .

---

[1] – المصدر نفسه : ٦

[2] – العمدة : ٩٠

[3] – الكشاف : ١ /٨٧

[4] – خزانة الادب : ٧

[5] – الاقتراح : ١٤٤–١٤٥

[6] – المصدر نفسه : ١٤٧–١٤٨

أمَّا الاستشهاد بالأشعار التي لايعرف قائلها ، قال السيوطيّ فيها بإنَّه :" لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر ، لايعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباريّ في (الانصاف) وكأنَّ علَّة ذلك خوف أن يكون لمولد أو لايوثق بفصاحته "[1] ،وسأعرض موقف الشارحين من الشواهد الشعرية ، من خلال عرض المسائل النحوية ، وعلى مايأتي :

- **الشواهد الشعرية التي اشترك الشارحان في ذكرها:**

هناك عدد من الشواهد الشعرية المشتركة بين الشارحين منها :

في باب المبتدأ والخبر استدلّ ابن فلاح على رأي الأخفش بقول الشاعر :

إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فيها جَآذِراً وظِباءَ [2]

في (إنّ) الداخلة على الاسم الموصول أو النكرة الموصوفة،اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها إمَّا أنْ تدخله الفاء وهو مذهب الأخفش ، أو لاتدخلُ وهو مذهب سيبويه ، أمَّا الرَّضي فقد استدل بالبيت الشعري في الباب نفسه إذ قال : " وأمّا كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلّا في الضرورة، فيضمر مع ذلك ضمير الشأن حتى لايخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جُمَلها" [3]، وذكر قول الشاعر السابق .

ومنه كلام ابن فلاح في باب الحال على مجيء الحال معرفة والحال شرطها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً واستدل بقول الشاعر :

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها   ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ [4]

وذكر ابن فلاح فيه قولين : أحدهما للسيرافيّ وأبي علي الفارسي وهو :" إنّ الحال هو الفعل الناصب للمصدر ؛ لأنّه نكرة ،وجعل المعرفة حالاً على خلاف الأصل ،فلا يصار إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته " [5] ، والثاني : لسيبويه والزمخشري وهو : " إنّ هذه المعارف في معنى النكرات ؛ لأنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل ، ووقوع لفظ المعرفة في موضع النكرة معهود في كلامهم ،بدليل :غيرك ،وشبهك ،وضاربٌ زيد "[6] ، أمَّا الرضيّ فاستدل أيضاً بالبيت الشعري نفسه وشرح معناه على المسألة النحوية نفسها [7].

واستشهد الشارحان بقول الشاعر :

---

[1] – المصدر نفسه : ١٤٩

[2] – ديوان الاخطل :٣٦٧ ، وينظر : شرح الكافية في النحو: ١ / ٤٠٦

[3] – شرح الرضي على الكافية :١ /٢٧١

[4] – ديوان لبيد : ١٦٢ ، وشرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٤٩

[5] - شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٥١

[6] - المصدر نفسه : ٢ / ٦٥١

[7] - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ /١٦

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلناسِ مِنْ عَارِ[1]

على مجيء (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الخبر ومضمونه هنا الفخر[2].

وهناك مواضع أخرى ذكر الشارحان فيها الشواهد نفسها [3].

- **الشواهد الشعرية التي انفرد بذكرها ابن فلاح :**

هنالك كثير من الشواهد الشعرية انفرد بذكرها الشارح ، منها ماذكره في باب (مفعول مالم يُسمَّ فاعله) إذ استشهد بقول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُم ما تُسألون، فَمَن   حُدِّثْتُموه له علينا العلاءُ [4]

على أنَّ الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو : أعلم زيدٌ عمراً بكراً عالماً ، يتعين إقامة المفعول به الأول مقام الفاعل ؛ لأنّه كان فاعلاً قبل النقل بالهمزة فهو أحق بأن يقوم مقام الفاعل [5].

ومنها في كلامه على ما لم يستعمله العرب إلّا في النداء استشهد بقول الشاعر:

وقَدْ رَابَنِي قولُها يَا هَنَاهُ   ويحَك ألحقت شرّاً بِشَرّ[6]

على(ياهناه) ومعناها : يا رجل ولا تستعمل في غير النداء وهي كناية عن النكرات وأصلها " فقيل : الهاء بدل عن واو هي لام الكلمة ، والألف زائدة ، وقيل : الهاء لام الكلمة ، ولامها تستوي فيه الواو والهاء كـ"سنة " وقيل : الألف بدل عن لام الكلمة ، والهاء للسكت ، وتحريكها تشبيها لها بهاء الضمير ، والأكثرون أنّ لامها محذوف ، والألف والهاء زائدان ، بدليل : هن وهنه " [7].

ومنها في باب المفعول معه ،عند كلامه على نحو : ماأنت وزيداً ، فذكر أنَّ سيبويه قد اختار النصب ، واستشهد الشارح على ذلك بقول الشاعر:

فما أنا والسَّيرَ فى مَتلَفٍ   يبَرِّحُ بالذّكَرِ الضّابِطِ[8]

والنصب بإضمار (كان) ، والتقدير : وماكنتُ والسيرَ .

وهناك أبيات اخرى من الشواهد الشعرية التي انفرد بذكرها ابن فلاح [9].

---

١ – ينظر شرح الكافية في النحو :٢ /٤٨٧ ، وشرح الرضي على الكافية :٢ /٥٠ ، وخزانة الادب :٣ / ٣٦٥ ، والبيت لسالم بن دارة من قصيدة يهجو بها بني فِزارة.

٢ -ينظر شرح الكافية في النحو :٢ /٦٧٩ ، وشرح الرضي على الكافية :٢ /٥٠

٣ – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٢٩٢,١٨٩، ٢ /٤٤٦،وشرح الرضي على الكافية :١ / ٣٩٥ ، ٤ / ٢٤، ١٩٢

٤ – ينظر: شرح الكافية في النحو : ١ / ٣٣٧ ، وشرح المعلقات السبع الطوال الجاهليات ،أبو بكر بن الانباري :٩٤

٥ –ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ / ٣٣٧

٦ – ديوان أمرئ القيس :١ /١٦٠ ، وينظر : شرح الكافية في النحو :٢ /٥٧١

٧ – شرح الكافية في النحو :٢ /٥٧١ –٥٧٢

٨ –ينظر: كتاب سيبويه : ١ / ٣٠٣ ، وشرح الكافية في النحو :٢ / ٦٤٣ ، وشرح اشعار الهذليين :٣ /١٢٨٩ ، والبيت لاسامة بن الحارث الهذلي ،

٩ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ /١٩٧ ، ٢١٤ ، ٢٨٦ ، ٢ /٨٤٧

- **الشواهد الشعرية التي انفرد بذكرها الرضيّ :**

انفرد الرضي في ذكر كثير من الشواهد الشعرية ، منها ماذكره في إضافة (اسم التفضيل) اذ استشهد على تنكيره ، بقول الشاعر:

ملكٌ أضلع البريّة لَا يو   جد فِيهَا لما لَدَيْهِ كفاء [1]

إذ أوضح الرضي إعرابه ، بقوله: " ملك أضلع البرية ، خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أضلع البرية"[2]، البرية"[2]، وإضافة اسم التفضيل " عِنْد أبي بكر بن السرّاج وَمن تبعه لفظية لَا تفِيد تعريفاً بِدَلِيل هَذَا الْبَيْت فإنّ أضلع البريّة وَقع نعتاً لملك وَهُوَ نكرَة فَلَو كَانَت تفِيد التَّعْرِيف لما صحّ وُقُوعه نعتاً لنكرة "[3].

ومنها كلامه في باب(الممنوع من الصرف) على اسماء البلدان والقبائل في جعلهم الأب في تأويل القبيلة، ولذلك منعوه من الصرف[4] ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

وهم قُرَيْشُ الأكرمون إذا انتموا   طابوا فروعا فِي الْعلَا وعروقا[5]

وماذكره في باب (المنادى) مع لام الاستغاثة ،في استعمال المستغاث له بـ(من) ، استشهد الرضي على ذلك[6] بقول الشاعر:

معَ ابن الْمصطفى نفسي فِدَاهُ   فَيا لله منْ أَلَمِ الفراق[7]

ومنها ما تحدث الرضي به في باب (الضمائر) عن (لولا)، وهي حرف جر، ويأتي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر ، وقد منع المبرد هذا التركيب (لولاك) ونحوه وخطّأه ؛لأنه لم يرد على لسان العرب [8]، وقد اعترض عليه الرضي بأنه صحيح وارد ، وان كان قليلاً ، واستشهد بالبيت الشعري القائل:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى   بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي[9]

وهناك أبيات أخرى من الشواهد الشعرية التي انفرد بذكرها الرّضيّ [10].

[1] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ /٢٤٨ ،وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٢٣٦، و، والبيت للحارث بن حلزة اليشكري .

[2] - شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٤٩

[3] – خزانة الادب : ٤ /٣٦١

[4] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٠

[5] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٠، و خزانة الادب :١ /٢٠٢

[6] – ينظر شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٥٣

[7] – ينظر شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٥٣ ، وخزانة الادب :٢ / ١٥٦ ، والبيت لعبيد الله بن الحر الجعفي

[8] – ينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٣ / ٩

[9] – ينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /٤٤٤ ، وخزانة الادب : ٥ / ٣٣٦ ، والبيت ليزيد بن الحكم

[10] – ينظر شرح الرضي على الكافية :١/٢٠٨,١٦٦ ، ٢٦٥، ٣٧٩، ٥١٨، ٢ / ١٥٢ ، ٤/٢٢٠

ب– النثر :

يعدّ في كلام العرب المصدر الثاني لما يستشهد به في اللغة والنحو، وقد أخذ علماء اللغة عن القبائل التي جمعت الفصاحة وصفاء اللغة وأوّلها لغة قريش ويرجع السبب أنَّ قريشًا كانت " أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ واسهلها على اللسان عند النطق بها وأحسنها مسموعاً وإبانة عمّا في النفس "[١] ، وقال أحمد بن فارس عن قريش :" إنَّ قُرَيشاً أفصحُ العرب أَلْسنةً وأصْفاهم لغةً. وذلك أن الله جلَّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبيَّ الرحمة محمداً (ص) .... وَكَانَتْ قريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها، إِذَا أتتهُم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع مَا تخيّروا من تِلْكَ اللغات إِلَى نَحائرهم وسَلائقهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا. فصاروا بذلك أفصح العرب.

وقد أخذ علماء العربية من النثر قواعدهم وهو أفضل من الشعر ؛ لأن " النثر أرفع منه درجة، وأعلى رتبة، وأشرف مقاما، وأحسن نظاما، إذ الشعر محصور في وزن وقافية يحتاج الشاعر معها إلى زيادة الألفاظ والتقديم فيها والتأخير، وقصر الممدود ومدّ المقصور، وصرف ما لا ينصرف ومنع ما ينصرف من الصرف، واستعمال الكلمة المرفوضة وتبديل اللفظة الفصيحة بغيرها، وغير ذلك مما تُلجئ إليه ضرورة الشعر فتكون معانيه تابعة لألفاظه؛ والكلام المنثور لا يحتاج فيه إلى شيء من ذلك فتكون ألفاظه تابعة لمعانيه"[٢]، والكلام المنثور يشمل أقوال الصحابة والتابعين والأمثال وأقوال العرب ولغات القبائل ، وقد اشترك ابن فلاح والرضي في احتجاجهما بها على قلة مقارنة بالشواهد الاخرى ،وبيان ذلك على مايأتي :

١–الأمثال : قبل الحديث عن الأمثال لابدّ من معرفة المثل في اللغة والاصطلاح **فالمثل لغةً** : " قَالَ اللَّيْثُ: المثَلُ: الشّيْءُ الَّذِي يُضرب مَثلاً فيُجْعل مِثْلَه.والمثَلُ: الحديثُ نَفْسُه"[٣] وقال أبو العباس المبّرد: المبّرد: المَثَلُ مأخوذ من المِثال، وهو: قولٌ سائرٌ يُشَبَّه به حالُ الثاني بالأوّل، والأصل فيه التَّشْبِيه، فقولُهم "مَثَلَ بَيْنَ يَدَيه" إذا انتصب، معناه أَشْبَهَ الصورةَ المنتصِبة، و"فلان أَمْثَلُ من فلان" أي أَشْبَهُ بما لَه (من) الفضل. والمِثالُ القِصاصُ لتشبيه حالِ المقتَصِّ منه بحال الأوّل، فحقيقة المَثَلِ ما جُعل كالعلم للتشبيه بحال الأوَّل[٤].

---

[١] – الاقتراح :١٠١

[٢] – صبح الأعشى ، أحمد القلقشندي : ١ / ٨٩

[٣] – تهذيب اللغة (مثل):١٥ / ٩٥

[٤] – ينظر مجمع الأمثال:١/١١ .

أمَّا **المثل اصطلاحاً** : فنُقل عن ابن السِّكِّيت: المَثَلُ: لَفْظٌ يخالفُ لفظَ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شَبَّهُوه بالمثال الذي يُعْمَلُ عليه غيره" وقال ابن المقفع :" إذا جعل الكلام مثلا كان أوضح للمنطق، وآنَقَ للسمع، وأَوْسَعَ لشُعُوب الحديث" [١]، إذ تعد الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام فهي من " أجل الْكَلَام وأنبله وأشرفه وأفضله لقلَّة ألفاظها وَكَثْرَة مَعَانِيهَا ويسير مَؤُنتها على الْمُتَكَلّم مَعَ كَبِير عنايتها وجسيم عائدتها، وَمن عجائبها أَنَّهَا مَعَ إيجازها تعْمل عمل الإطناب وَلها روعة إِذا برزت فِي أَثْنَاء الْخطاب وَالْحِفْظ مُوكل بِمَا رَاع من اللَّفْظ وندر من الْمَعْنى " [٢]، واحتج النحاة بالأمثال وهي تعدُّ عندهم نهاية البلاغة وقد اجتمعت خصائص فيها لم تجتمع في غيرها من الكلام وهذه الخصائص هي " إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة "[٣] ويعتمد علماء النحو على الأمثال كأي شاهد للاستدلال على المسائل النحوية وصحة مذاهب النحاة ، وذلك لأن " النحو علم مستخرج من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها "[٤].

ولم يختلف الشارحان عن بقية النحاة في احتجاجهما بأمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم ، وهي من مصادر السماع عندهما ، وقد اعتمدا على ذلك في ذكر آرائهما في عرضهم للمسائل النحوية ، وسأبين موقف كل من الشارحين من الأمثال على مايأتي :

منها كلام ابن فلاح في باب الاسماء الستة على اللغة الثانية في جعلها بمنزلة المقصورة باعادة لامها وقلبها ألفاً[٥] ، وقد استدل بالمثل القائل :(**مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ**)[٦].

ومنها كلامه في باب المبتدأ والخبر إذ استدل بالمثل القائل :" **ذَلِيلٌ عَادَ بِقَرْمَلَةٍ** "[٧] في مجيء المبتدأ المبتدأ نكرة في معنى الفاعل أو في معنى الموصوفة أو على معنى التعجب [٨].

وفي باب (المفعول المطلق) في جواز حذف فعله [٩]، قد احتج ابن فلاح بالمثل في قولهم:" **مَوَاعِيد عُرْقُوبٍ** "[١٠] أي :وعدتُ مواعيدَ عرقوبٍ .

١ – ينظر المصدر نفسه :١/١١_١٢ .

٢ – جمهرة الامثال للعسكري :١ /١٠

٣ – مجمع الامثال : ١ / ٦

٤ – الاقتراح :٣٠

٥ – ينظر شرح االكافية في النحو: ١ /١٤٩

٦ – جمهرة الامثال :٢ / ١٩٨ ، يضرب في الامر المحمول عليه ، والذي لم يصدر عن شجاعة طبع

٧ – ينظر جمهرة الامثال : ١ / ٣٧٩ ، وشرح االكافية في النحو:١ /٣٦٦، يضرب للذليل يعوذ بأذلَّ منه

٨ – ينظر شرح االكافية في النحو: ١ / ٣٦٦

٩ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ٤٥٩

١٠ – الفاخر للمفضل بن سلمة : ١٣٣–١٣٤، ويضرب المثل لمن يعد ولا يفي

وماذكره الشارح في باب الحال في تأويل مجيء الحال معرفة وشرطه ان يكون نكرة وصاحب الحال معرفة على الأغلب[١] إذ استشهد بالمثل في قولهم : " **رجَعَ على حافِرَتِهِ** "[٢].

أمَّا الرّضيّ في باب المرفوعات في مسألة حذف الفعل، فقد استدل على ذلك بالمثل :" **إنْ لَا حَظيّة فَلا أليَّة** "[٣]، فاذا رفعت (حظية) فهي على حذف الفعل بلا خلاف ، والتقدير :" ان لا يتفق لك حظيَّة من النساء، فأنا لا أليَّةٌ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع"[٤] ، ورويت بالنصب في (حظيَّة) و(أليَّة) فالتقدير :" إن لا أكن حظيَّة فلا أكون أليَّة"[٥].

أليَّة"[٥].

ومنها كلام الرّضيّ في باب المفعول به على مسألة وجوب حذف ناصب المفعول به [٦] احتجّ بكثير من الأمثال منها:" **أحَشَفاً وسُوءَ كِيلةٍ** "[٧] ،أي أتجمع حشفاً.

ومنها ما ذكره الشارح في باب المنادى فيما شذَّ فيه حذف النداء مع اسم الجنس[٨]، فقد استشهد بالمثل القائل :" **أضَرِكاً وأنْتَ الأَعْلَى** "[٩].

٢ - **أقوال العرب الفصحاء :**

اشترك الشارحان في الاحتجاج بأقوال العرب الفصحاء ، في عرضهم للمسائل النحوية وآراء النحاة ، وهي قليلة بالنسبة إلى الشواهد الاخرى وبيان ذلك على مايأتي :

استشهد ابن فلاح بقول العرب :" **ربّ شَاة وَسَخْلتَها**" ، في توجيه قول الشاعر :

الواهبُ المِئةِ الهِجَانِ وعَبْدِها   عُوذاً تُزَجِّي بينها أطفالَها[١٠]

إذْ يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجر مراعاة للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو النصب على العطف على محلِه أو بإضمار فعل، والشاهد قوله: وعبدها ، إذ روي

---

١ - ينظر شرح االكافية في النحو : ٢ /٦٥١

٢ - مجمع الامثال :١ / ٣٠٨، يضرب للراجع على عادته السوء .

٣ - جمهرة الامثال :١ /٥٩ ، ومعناه إنْ أخطأتك الحظوة فيما تلتمس فلا تأل أن تتودَّد .

٤ - شرح الرضي على الكافية : ١ /١٩٧-١٩٨

٥ - المصدر نفسه :١ /١٩٨

٦ - ينظر المصدر نفسه : ١ /٣٤٣

٧ - جمهرة الامثال :١ /٨٥، يضرب لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان .

٨ - ينظر شرح الرضي على الكافية :١ /٤٢٨

٩ -: جمهرة الامثال: ١ /١٠٨ ، ورواه الجمهرة : أضرطاً وأنت الاعلى ، يضرب للرجل يجتمع له اسباب الغلبة والقهر وهو مغلوب مقهور .

١٠ - ينظر : ديوان الاعشى الكبير :٢٩ ، وشرح الكافية في النحو :٢ / ٨١٣ ، الهجان: البيض، وهي أكرم الإبل. العوذ: جمع عائذ، هي الحديثة النّتاج ،وتزجّي: تسوق.

بالوجهين : بالنصب والجر ، فالنصب على العطف على محلِّ المجرور أو بإضمار فعل ، والجر عطفاً على لفظ المائة، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (أل)، فجعل ضمير المعرف بـ (أل) في التابع مثل المعرف بها ، إذْ يجوز في التابع ما لا يجوز في غيره أي يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل [١]، " لما فِي التَّابِع من دُخُول (ربَّ) على الْمعرفَة ضمناً، وَالْحَال أَنه لَا يجوز (رب سخلتها) وَكم من شَيْء يثبت ضمناً وتبعاً وَلَا يثبت قصداً وأصالة على مَا تقرر فِي الْأُصُول"[٢].

ومنها كلامه في باب (المستثنى) على(حاشا) وفيه ثلاثة أقوال: أحدها إنه حرف جر، والثاني إنه فعل ، والثالث إنه مشترك بين حرف الجر والفعل ،وقد جاء المستثنى منصوباً بعدها ، واستدلّ على ذلك، بماروي عن العرب وهو قولهم :" **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، ولِمن سمع حاشا الشيطانَ الرجيمَ، وأبا الأصْبَغِ** "[٣].

وماذكره في باب (الخبر والمبتدأ) في عدم مطابقة الخبر للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب وذكر قول العرب :" **راكبُ النَّاقَةِ طَلِيحانِ** " فخرجه ابن فلاح على " جواز تثنية الخبر على حذف مضاف ، أي : أحد طليحين ، وأحد مرتحلين ، أو على حذف المعطوف على المبتدأ ، وهو : مُرادي راكب الناقة والناقة طلِيحان ، ... أو على حذف خبر الأول ومبتدأ الثاني ، أي : راكب الناقة طليح ، وهما طليحان "[٤].

أمَّا الرضي فقد استدلّ بقول العرب : **حَرَدْتُ حَرْدَه ،وحَمَدْتُ حَمْدَه ، وقَصَدْتُ قَصْدَه** ، في نصب الأسماء ليس على المصدر بل هو مفعول به ، أي جعل المصدر بمعنى المفعول [٥].

ومنها في باب المستثنى قولهم : **ماالنساءَ وذكرهنَّ** ، في نصب (النساء) بعد (عدا) مضمرة ، وقد خطَّأ الرضيّ الفرّاء والأحمرّ بأنَّ (ما) استثناء ؛ لأنه لم يثبت ،وأضمر (عدا) لاتفاقهم على فعليته ، بالعكس من (حاشا) و(خلا) ،إذ اختلف في فعليتهما ، فالمتفق على فعليته أولى بالحذف [٦].

ومنها في باب (أفعال القلوب) في جواز حذف مفعولي الفعل مع وجود القرينة وقد استدل على ذلك بقولهم : **مَنْ يَسْمَعْ يخلْ** ، أي يخل مسموعه صادقاً[٧] .

٣ – لغات القبائل :

---

١ –ينظر: كتاب سيبويه : ١ / ١٨٣ ، والمقتضب : ٤ / ١٦٣– ١٦٤ ، و شرح الكافية في النحو :٢ /٨١٣ ،وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٣ / ١١٩– ١٢٠.

٢ – الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب الكفوي :١ / ١٠١٩

٣ – ينظر شرح الكافية في النحو: ٢ /٧٣٩

٤ – المصدر نفسه :١ /٣٧١

٥ – ينظر شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٠٧

٦ – ينظر المصدر نفسه :٢ /٨٩ ، وهمع الهوامع :٣ /٢٨٨–٢٨٩

٧ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٥٥

لغات القبائل العربية من المصادر التي استعان بها ابن فلاح والرّضيّ ، و"لغات العرب كلُّها حجّة " [1]باتفاق علماء النحو، فاستدلّا بها في تعضيد المسائل النحوية في مواضع مختلفة من شرحيهما، وقد اتفقا على ذكر لغتين هما (تميم والحجاز)، فقد استشهد ابن فلاح بلغة تميم في موضعين [2] ، وبلغة أهل الحجاز في ثلاثة مواضع [3] ،وبلغة بني أسد [4] وطيّئ[5] وبني يربوع يربوع [6] وخثعم [7] في موضع واحد ، وبلغة هذيل في موضعين[8]، ومثال ذلك عند حديث ابن ابن فلاح في باب (الأسماء الستّة) في الفرق بين (ذو) التي بمعنى صاحب و(ذو) الطائية يقول :" والفرق بينهما من وجهين : أحدهما : أنّ (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) مبنية لا تتغير ، والتي بمعنى صاحب معربة ، والآخر: أنّه لا يوصف بالتي بمعنى (الذي) إلاّ المعرفة ؛ لأنها معرَّفة بالصلة ، والتي بمعنى صاحب قد يوصف بها النكرة "[9]، ومنها ماذكره ابن فلاح في خبر(لا) النافية للجنس إذ استدل بلغة (تميم والحجاز) في قول الشاعر:

ورَدَّ جازرُهم حَرفاً مُصَرّمةً   ولا كريمَ من الوِلدان مصبوحُ[10]

فأمَّا أن يكون (مصبوح) خبر لـ(لا) أو صفة على محل (لا) واسمها فعلى لغة تميم يتعين الخبرية ،وعلى لغة أهل الحجاز يحتمل الصفة على المحل والخبر، وذهب ابن فلاح على رأي لغة تميم [11] .

أمَّا الرَّضيّ فقد ذكر لغة (تميم) في اثنين وخمسين موضعاً[12] ،ولغة أهل الحجاز في ثمانية وثلاثين موضعاً [13]،ولغة قريش وقيس [14]،و الحارث بني كعب[1]، وحمير[2]،وخثعم [3]،وخزاعة [4]،وبني

[1] - الخصائص : ٢ /٣١٤

[2] – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٤٣٧، ٢ /٧٩١

[3] – ينظر المصدر نفسه : ١/ ٩٥ ، ٤٣٧ ، ٢ /٧٩٤

[4] – ينظر المصدر نفسه : ١ /٢٦٢

[5] – ينظر المصدر نفسه: ٢ /٩٠٥

[6] – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٨٢٧

[7] – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٦١٨

[8] – ينظر المصدر نفسه : ١ /١٥٤، ٢ /٨٢٥

[9] – المصدر نفسه :١ /١٥٩

[10] – ديوان حاتم الطائي : ١٤٢، وقد نسب أيضا الى أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر شرح اشعار الهذليين :٣ /١٣٠٧، وقيل ينسب لرجل من بني النبيت ، الجازر :الذي ينحر الذبائح ، والحرف : الناقة الضامر ، والمصرمة المقطوعة اللبن لعدم الرعي ، والمصبوح : المسقى صباحاً وهو شرب الغداة

[11] – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ /٤٣٧

[12] – ينظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ١١٣ ،١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،٢ /٢١، ٨٥ ، ١٨٤ ،٣ /١٠٧ ، ١١٥ ،٤ /٧٧ ، ٧٩ ، ١٠١

[13] – ينظر المصدر نفسه : ١ /١٢٥ ، ١٢٦، ٢٩٢ ، ٤٩٧، ٢ /٢١ ، ٨٥ ، ١٨٤، ٣ /٧٧ ، ١٠٠ ،٤/ ٣١١، ٤٧٠ ، ٤٧٢

[14] – ينظر المصدر نفسه :٣/٢١

عقيل ، وبني كلاب[٥] في موضع واحد، ولغة هذيل في ثمانية مواضع [٦]، ولغة طيّئ[٧] في ثلاثة عشر موضعاً، ولغة كنانة [٨]في موضعين ، ولغة سليم [٩]في أربعة مواضع ،ومن الظواهر اللهجية التي ذكرها الكشكشة [١٠]، والكسكسة [١١]،ولم يذكرهما ابن فلاح ، أمَّا لغة الحارث بن كعب (أكلوني البراغيث) فقد ذكرها كل من ابن فلاح [١٢]،والرضي[١٣]،وذكر الرضيّ رواية حديث الرسول الأكرم محمد (ص) ((**يتعاقبون فيكم ملائكة**)) [١٤] ، وممّا ذكره الرضيّ من اللغات في باب (المضاف إلى ياء المتكلم) لغة هذيل إذ جوزوا قلب ألف المقصور ياء يقول الرضي :" جوَّز هذيل قلب ألف المقصور ياء وإن كان الألف أخف من الياء، فقالوا: قفيَّ، ولهذا، قالوا في الأفصح: فيَّ ، بقلب الواو ياء"[١٥]، ومنها ماذكره في اعمال (ما) عمل (ليس) أنَّ الحجازيين يعملون(ما) عمل (ليس)بشروط منها: ان لايتقدم خبرها على اسمها وان لاينتقض نفيها بـ(إلّا) وان لايبدل من خبرها موجب وأن لايقترن اسمها بـ(أن) الزائدة أمّا بني تميم فلا يعلمونها مطلقاً[١٦].

بلغت الشواهد القرآنية عند ابن فلاح ستمائة وست وعشرون شاهداً في شرحه وعند الرضي بلغت مايقارب الألف ، والأحاديث النبوية عند ابن فلاح أكثر كذلك من الرّضي ، أمَّا أقوال الإمام علي (ع) فينفرد الرّضي بالإحتجاج بها عن ابن فلاح ، أمّا الاشعار فابن فلاح يكثر منهاعلى الرّضي إذ بلغت نحو سبعمائة وخمسين بيتاً في شرحه ، وعند الرضي بلغت تِسعةً وَخَمْسِين وَتِسعَمئةٍ ،أمَّا بقية الشواهد كأقوال الصحابة والأمثال وأقوال العرب ولغات القبائل يشتركان فيما بينهما على قلة الإحتجاج بها .

---

١ – ينظر المصدر نفسه :٣ /٢٢١

٢ – ينظر المصدر نفسه :٣ /٢٤١

٣ – ينظر المصدر نفسه:١ / ٤٩٥

٤ – ينظر المصدر نفسه : ٤ /٢٨٣

٥ – ينظر المصدر نفسه : ٢ /٤٢١

٦ – ينظر المصدر نفسه : ٣ /٢٠٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥

٧ – ينظر المصدر نفسه : ٣ /١٧، ٢٢، ٦٠ ، ١٧٤، ٢٩٠، ٣١٦

٨ – ينظر المصدر نفسه : ١ /٩٢، ٤ /٤٢٨

٩ – ينظر المصدر نفسه :٣ /٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١١

١٠ – ينظر المصدر نفسه : ٤/ ٤٩٨، والكشكشة : إلحاق شين مكسورة بعد كاف الخطاب في ضمير المؤنث خاصة وذلك عند الوقف.

١١ – ينظر المصدر نفسه: ٤ /٥٠٢ ، والكسكسة : إلحاق سين مكسورة بعد كاف الخطاب في ضمير المؤنث عند الوقف.

١٢ – ينظر شرح الكافية في النحو :١ /٢٧٠ ، ٢٩٨ ، ٢ /٨٨٨ ، ٩٩٢

١٣ – ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣ /٢٢١

١٤ – ينظر المصدر نفسه : ١ /٢٢٨ ، ٢٥٨ ،٣ /٢٧٦، وصحيح البخاري : ٦١٩

١٥ - المصدر نفسه :٢ /٢٦٢ -٢٦٣

١٦ – ينظر الاصول في النحو :١ /٩٢، واللمع في العربية :١ /٣٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢ /١٨٤–١٨٥،

ثانياً/ القياس :

القياس لغة :

التقدير ، من قولهم " قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إِذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ "[١] ، " والمقياس: الْمِقْدَار "[٢] ، "فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي ، وحرصاً على إطِّراد الظواهر اللغوية "[٣] .

أمَّا في **الاصطلاح** : "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل : حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[٤]، وكل هذه الحدود متقاربة فيما بينها ،وقد أجملت الدكتورة خديجة الحديثي الحدود السابقة ، ، بقولها :" حمل مجهول على معلوم و وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل مالم يسمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما ، أو هو حمل مايجدُّ من تعبير على مااخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب قد عُرِفت أو سُمِعت "[٥]،ولابد من ان يتوافر في القياس أربعة أشياء: أصل وهو وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وعلة جامعة ، وحكم [٦] ، والقياس أصل معتبر، وهو من الأدلة القاطعة بعد السماع ، ولايحق لأحد أن ينكره لأنَّ انكاره يعني إنكار النحو وبطلانه ، قال أبو البركات الأنباري :" إنَّ إنكار القياس في النحو لايتحقق ،لأنَّ النحو كلّه قياس "[٧] ،" والقياس في نشأة النحو لم يكن له من الشأن ماكان في عهد الصراع العلمي، بين مدرستي البصرة والكوفة ، حيث اختلف في أمره ، واقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور ، وأبوا القياس على القليل أو النادر ،في حين أنَّ الكوفيين قد أجازوا على الشاهد الواحد أو الشاهدين "[٨].

وللقياس فائدة كبيرة تتجلى في أغنائها المتكلم عن كل ماسمع عن العرب ؛ لأنه عن طريق القياس، يستطيع صياغة المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر وغيرها ،من خلال إتباع قياس الكلمات على نظائرها [٩] .

وقد أكثر ابن فلاح في شرحه من الإحتجاج بالقياس ، وهو يساير منهج البصريين في تشددهم في أقيستهم وعللهم ، وكون الشواهد التي يستند إليها القياس كثيرة، وقد جاءت على ألسنة العرب الفصحاء

١ - لسان العرب (قيس) :٦ / ١٨٧
٢ - تهذيب اللغة (قيس):٩ /١٧٩
٣ – اسرار العربية : ٨
٤ – لمع الأدلة :٩٣
٥ – الشاهد واصول النحو : ٢٢١
٦ – ينظر لمع الأدلة :٩٣
٧ - المصدر نفسه : ٩٥
٨ - اسرار العربية : ٩
٩ - ينظر الشاهد واصول النحو :٢٢٣

، وهي تمثل اللهجة الفصحى ،فكان ابن فلاح " يدفع منها ما يراه مخالفاً للقياس ، ويرد منها ما كان معارضا لمنطق اللغة بكل اقتدار ، ويؤيد ما كان منسجما مع الاستقراء والقياس النحوي "[١] ، ويلاحظ ويلاحظ على ابن فلاح أنّه " في أغلب أحكامه أيضاً معتمد على الاستقراء ، والتتبع للقاعدة ، واطرادها ، واستقراء الجزئيات التي يراد التقعيد بها "[٢] ، من ذلك قوله :" القياسي لايتوقف على السماع ، لأنَّ له ضابطاً "[٣] ، وقوله أيضاً :" هذا نوع آخر من القياسي لا يتوقف على السماع ؛ لأن لأن له ضابطاً يحمل عليه ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع "[٤] . أمَّا الرّضي فيستخدم القياس في معالجته للمسائل النحوية ، ولا يُقدّمه على السَّماع ، وله أهمية في إقرار الأصول النحوية المطردة ، التي تكون مؤيدة بالسماع ، والتي أقرَّتها النصوص المسموعة ، وفي احتجاجه به في عرض آراء النحاة ومناقشتها ورفض بعض أحكامهم النحوية ، وتقوية حجته في تفسير الظواهر النحوية وتعليلها ، وهو لا يختلف عن ابن فلاح في تشدده في القياس ، والاحتجاج به على منهج البصريين ، وقد أوضح الرضي فائدة القياس في النحو العربي ، بقوله :" وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنما يحمل الشيْء على الشيْء ، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل (إن) على الفعل المتعدي وإن لم يكن في (إن) العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي "[٥] .

وقد اهتم الشارحان بالقياس والاحتجاج به في تفسير كثير من المسائل النحوية ، وتعضيده بما سمع من العرب الفصحاء ، والتفريق بين المقيس والشاذ ، وترجيح السماع في مواضع لإقرار قواعد النحو والاكتفاء بالقياس في مواضع أخر ، ويمكن بيان موقف الشارحين من القياس فيما يأتي :

١-الاعتماد على القياس والاستدلال عليه بالاستقراء :

يكثر ابن فلاح من الاحتجاج بالقياس على المستقرأ من كلام العرب ، من ذلك على سبيل التمثيل ، ماتحدث به في انحصار الكلمة وانقسامها على ثلاثة :اسم، وفعل، وحرف، بقوله :" إنَّ انحصارها في ثلاثة بالاستقراء ، فإنّ ناقلي اللغة لم يزيدوا عليها "[٦] . وفي باب الإضافة ذكر ابن فلاح أنَّ قلة حذف

[١] - شرح الكافية في النحو : ١ /٤٥
[٢] - المصدر نفسه : ١ /٥٤
[٣] - المصدر نفسه :١ /٤٦٢
[٤] - المصدر نفسه : ١ / ٤٦٤
[٥] -شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٩٤
[٦] - شرح الكافية في النحو : ١ /٩٩

حذف المضاف إليه يستدل عليه بالاستقراء ، إذ قال:" فإنَّ الاستقراء يدل على قلته بالنسبة إلى المضاف وذلك لأنَّ الغرض منه التعريف أو التخصيص ، فحذفه يخلُّ بالمقصود فلذلك قلَّ حذفه "[١] ، وهذا ليس قياس ،بل هو تقرير نسبة إلى الاستقراء .

ومنه في باب (الممنوع من الصرف) رفضه الرأي القائل بمنع صرف (أُخر) بقوله :" فذهب قوم إلى أنّه لم ينصرف للوصف والجمع والتأنيث ، وهذا ضعيف ؛ لأن الاستقراء يدل على عدم تأثير الجمع ، والتأنيث مع الوصف "[٢] .

أمَّا الرّضي فقد ذكر القياس المستقرى من كلام العرب في مواضع من شرحه منها على سبيل التمثيل في باب (الممنوع من الصرف) عند كلامه على اسماء القبائل والبلدان يقول الرّضيّ :" وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها، كباهلة، وتغلب، وبغداد، وخراسان ونحو ذلك. وإن لم يكن فالاصل فيها الاستقراء، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة، فلا تخالفهم، كصرفهم ثقيفا، ومعداً، وحنيناً ودابقاً، وترك صرفهم سدوس، وخندف، وهجر، وعمان "[٣] ، إذ صرف ثقيف وغيره بتأويل الأب فحين تقول : رأيت ثقيفًا ءلى تأويل رأيت بني ثقيف .

ومنها كلامه في باب (التنازع) على أنَّ إعمال الفعل الثاني أكثر من الفعل الأول ، إذ قال :" إعمال الاول أولى لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم "[٤] ،

ومنه في باب (عطف النسق) في سماع العطف على عاملين مختلفين يقول الرّضيّ:" لأن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب أن يقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الأصل، فإن اطّرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها"[٥].

٢- ما جاء على الشذوذ ولا يقاس عليه :

يرفض الشارحان كل ما جاء شاذاً ويخالف القياس منها على سبيل التمثيل ماذكره ابن فلاح في تأكيد النكرة ، وماستشهد به الكوفيون بقول الشاعر :

---

[١] - المصدر نفسه : ٢ / ٨٤٦

[٢] - المصدر نفسه : ١ / ٢١٣

[٣] -شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٣٩

[٤] - المصدر نفسه :١ / ٤٧٠

[٥] - شرح الرضي على الكافية :٢ / ٣٤٨

يَا لَيْتَني كنت صبيّاً مُرْضعًا   تحملنِي الذّلفاء حولا أكتعا [1]

وفي الجواب عمَّا احتجوا به من السماع والقياس يقول ابن فلاح :" والجواب عن السماع أنّه محمول على الشذوذ لمخالفته للقياس الجليّ على أن قائل هذه الأبيات مجهول غير معلوم الفصاحة ، وعلى تقدير أن يكون ممن يحتج بشعره فأصله : حولي .... وأما القياس : فإنها وإن كانت معلومة القدر فلا تخرج به عن العموم المنافي للخصوص "[2]، قلبت ياء المتكلم ألفًا والنون للضرورة .

ومنها على سبيل التمثيل كلامه على مجيء اسم الفعل على صيغة شبه الجملة من دون أن يدل على الأمر، وقد رفضه الرضي لمخالفته للقياس ، بقوله :"ويقال: عليك زيدا، أي خذه، كأن الأصل: عليك أخذه، ويقال: إليك عني، والأصل: ضمَّ علقَك إليك، وتنح عني، فاختصر كما ذكرنا، وسمع أبو الخطاب، من قيل له: إليك فقال: إليَّ، أي أتنحى، فهو خبر، شاذ، مخالف لقياس الباب، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر ، فلا يقال: عليَّ ودوني، قياسا عليه، وأما عليَّ بمعنى أولني أي أعطني، فهو مخالف للقياس من وجه آخر "[3].

ومنه ذكر الرضي أنَّ يونس والكوفيين أجازوا الحاق نون التوكيد الخفيفة بالتثنية، وجمع الاناث ، بقوله :" تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروي عن يونس ؛ لأن الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدة، كقراءة نافع: ﴿ **وَمَحْيَايْ** ﴾[4] ، أو قراءة أبي عمرو: ﴿ **وَٱلَّٰٓـِٔي** ﴾[5] ، وقولهم: **التقت حلقتا البطان** [6]، ولا شك أنَّ كل واحد في مقام الشذوذ ، فلا يجوز القياس عليه"[7].

٣-**تقديم القياس على السماع النادر :**

منه كلام ابن فلاح على (كلا وكلتا) ، أنَّهما تضافان إلى التثنية الصناعية ، وقد أضيفتا إلى غير التثنية الصناعية ، في قول الشاعر الفرزدق :

كِلَا السَّيْفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ به   على مَهَلٍ أَلْقاهُ بِاثْنَيْن صاحِبُه[8]

---

[1] - ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢ / ٩٤٥ ، وخزانة الادب : ٥ / ١٦٨ ، الذّلفاء: من الذّلف؛ وهو: صغر الأنف، واستواءُ الأرنبة. و أكتعا: تامًّا كاملاً

[2] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٩٤٥

[3] – المصدر نفسه : ٣ / ١٠٦ ، ومعنى علقك متاعك

[4] – الانعام : ١٦٢، قرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي محركة ، وقرأ نافع بالسكون ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٧٥-٢٧٦

[5] – الطلاق : ٤، قرأ ابن عامر والكوفيون حيث وقع بالمد والهمزة وياء ساكنه بعد الهمزة ، وقرأ قالون وقنبر مثلهم غير أنهما حذفا الياء ، وقرأ ورش بياء بياء مكسورة من غير همزة (أي بتسهيل الهمزة مع القصر والمد)، وقرأ أبو عمرو والبزي بياء ساكنة من غير همز وكلهم مدّ الألف غير ورش، ينظر : الكافي في القراءات السبع ، محمد الرعيني : ١٦٣

[6] - مجمع الأمثال : ٢ / ١٨٦ ، ومعناه كناية عن ضيق الأمر واشتداده

[7] – شرح الرضي على الكافية:٤ / ٤٩٢

[8] - ينظر : شرح الكافية في النحو :١ /١٦٤ ، وخزانة الادب : ٥ /١٧١

يقول : " ولا يجوز ذلك في اختيار الكلام ؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى الصناعي ، فلا يضافان إلى غيره "[١].

أمَّا الرّضي فقال في المسألة نفسها أيضاً :" والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى، إما لفظاً ومعنى، نحو: كلا الرجلين، أو معنى، نحو: كلانا..، ولا يجوز تفريق المثنى إلَّا في الشِّعر، نحو: كلا زيد وعمرو، والحاق التاء بكلا مضافا إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: كلا المرأتين، ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى "[٢].

ومنه ماذكره ابن فلاح في باب (الممنوع من الصرف) في الردِّ على أبي علي الفارسي من أنَّ (سراويل) ممنوع من الصرف ؛ لأنه أعجمي حمل على موازنه في العربية كقناديل ، أي يشبه بالجمع الذي على وزن مفاعيل فأجري مجراه، فقال ابن فلاح عن هذا الرأي بأنه نادر ، ولايمكن الاعتداد به [٣].

ومنه في باب (المبتدأ والخبر) في قوله تعالى : ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ ﴾ [٤] ، يقول ابن فلاح :" فـ(ما) مبتدأ (خالصة) خبره ، و(محرم) عطف عليه ، وأنّث (خالصة) حملا على معنى (ما) ؛ لأنّ ما في بطون هذه الأنعام أنعام ، وذكر (محرم) حملا على لفظها ، والحمل على اللفظ والمعنى في (مَنْ) ، وأما (ما) فنادر ذلك فيها "[٥] وذكر العلة في ذلك بقوله :" لأن المعنى أقوى من اللفظ فلا يبعد الرجوع إلى الأقوى بعد الأضعف الأضعف ، ويضعف الرجوع إلى الأضعف بعد الأقوى "[٦].

٤- ماجاء على السماع وخالف القياس :

منه على سبيل التمثيل كلام ابن فلاح في باب (المفعول المطلق) على المصادر التي تأتي بصيغة التثنية وتلزم الأضافة ، نحو (لبيك وسعديك) يقول عنها :" سماعية ، وهي التثنية ؛ لأنها على خلاف القياس ، والمصدر المذكور دون (المسموع) ، والمفيد عدد المرات "[٧].

---

[١] - شرح الكافية في النحو :١ /١٦٤-١٦٥

[٢] – شرح الرضي على الكافية: ١ /٩٤

[٣] -شرح الكافية في النحو : ١ / ٢٤٥

[٤] – الانعام : ١٣٩

[٥] – شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٢٤

[٦] – المصدر نفسه : ١ / ٤٢٥

[٧] - المصدر نفسه :٤٧٣/١ ، ومعنى لبيْك من ألب الرجل بِالْمَكَانِ إذا أَقَامَ فِيهِ ، وَسَعْديك من أسعدت الرجل على أمره .

ومنه في حذف الموصوف وهو على خلاف القياس ، يقول ابن فلاح في ذلك :" لثلاثة أوجه : أحدها : أنّ المقصود من الوصف إيضاح الموصوف ومدحه أو ذمه، وكل واحد من هذه المعاني يناسب الإطناب والإسهاب ، وينافي الاختصار ، والإيجاز ؛ لأن هذه المعاني إنّما تتحقق عند اجتماعهما ، والوجه الثاني : أنّ الحذف يورث اللبس ، والثالث : أنّ عامل الموصوف قد لا يمكن دخوله على الصفة إذا كانت جملة عند حذف الموصوف نحو : مررت برجل قام أبوه "[١].

أمَّا الرّضي في باب (الحال) في المصادر التي تقع حالاً ، ولايقاس عليها ، فيقول :" اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأة وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً أو عدواً، أو مشياً "[٢].

٥- رفض القياس إذا لم يستند إلى مسموع :

من ذلك قول ابن فلاح :" إذا أدّى قياس إلى وقوع ياء قبلها ضمة ، نحو : (ظبي) و (أظبٍ) ، قلبت الضمة كسرة ، والتحق بالمنقوص ، وكذا إذا أدّى قياس إلى وقوع واو قبلها ضمة ، نحو : دلو وأدل ، وجرو وأجر ، قلبت الضمة كسرة ، فانقلب الواو (ياء) وصار منقوصاً "[٣] وهذا يخالف ماسمع من كلامهم لذلك يرفضه القياس .

أمَّا الرّضيّ فقال عن المنقوص :" فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها، وما قبل الواو، لم تستثقل الحركتان عليهما، نحو: ظبي، ودلو، وكرسي، ومغزو، وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها، نحو: رأيت القاضي "[٤].

ومنه ماذكر ابن فلاح في توكيد الضمير المجرور بالضمير المرفوع في قولنا : مررت بك أنت وزيد ، لم يجز العطف عند سيبويه خلافاً للجرمي ويذكر ابن فلاح السبب في ذلك بقوله :" إنّ تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس "[٥].

أمَّا الرّضيّ فقال في المسألة نفسها أيضاً:" تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو: (مررت بك أنت وزيد) ، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع، وليس بشيْء ؛ لأنه لم يسمع ذلك، مع أن

[١] -- شرح الكافية في النحو :٢ / ٩٠٢-٩٠٣

[٢] - شرح الرضي على الكافية :٢ /٣٨

[٣] - شرح الكافية في النحو :١ / ١٨٨

[٤] - شرح الرضي على الكافية : ١ /٩٨

[٥] - شرح الكافية في النحو :٢ / ٩١٩ ، وينظر كتاب سيبويه :٢ /٣٨١

تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف "[١]. وكذلك الرضي رفض قول من يُجوِّز دخول (قد) على الفعل المنفي بـ(ما) ، نحو : ماقد ضرب أبوه ؛ لأنَّه لم يسمع ويخالف القياس ؛ ولأنَّ (قد) تحقق وقوع الفعل ،و(ما) تنفيه [٢].

ومنه في مسألة منع صرف الاسم الأعجميّ الثلاثي ، إذا كان متحرّك الوسط ، الذي أجازه الزمخشريّ ، وقد ردَّه الرضيّ عليه بالسماع والقياس ، بقوله :" والزمخشري تجاوز عمّا ذهب إليه المصنف، بأن جعل الأعجميّ إذا كان ثلاثيا ساكن الأوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً، فكيف لا تؤثر مع تحركه ؟ وليس بشيْء ؛ لأنَّه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شئ من الكلام، والقياس المذكور أيضا، يمنعه"[٣].

ثالثا/ الاجماع :

الإجماع في **اللغة** : يطلق على معنيين :أحدهما : العزم والتصميم على الأمر، والثاني : الاتفاق على الأمر ، والفرق بينهما ، أنّ الإجماع بالمعنى الأوّل يتصوّر حدوثه من الواحد، وبالمعنى الثاني : لايتصور إلّا من اثنين فأكثر[٤] .

أما الإجماع **اصطلاحاً** : (إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة) [٥]، وكان الإجماع يحظى باهتمام علماء العربية منذ نشوء النحو، وقد أشار اليه سيبويه بلفظه وتكلّم عليه أجمع وأجمعون ونحوهما [٦]، إلّا أنَّه لم يصرح باحتجاجه به ، وأمَّا المبرّد فقد كان واضحاً في تمسكه بالاجماع من تصريحه بقوله :" واجماعهم حجّة على من خالفهم منهم "[٧]، وقد تكلّم علماء العربية على الإجماع ووضحوا شروط الإحتجاج به ، ويعدُّ ابن جني أكثرهم تفصيلاً وتوضيحاً للإجماع إذ عقد في كتابه (الخصائص) فصلاً سماه (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) إذ قال :" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما سماع يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله (ص) من قوله: " **أمتي لا تجتمع على ضلالة** " وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نَهْجةٍ

---

١ - شرح الرضي على الكافية:٢ / ٣٣٦

٢ - ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٨٤

٣ - شرح الرضي على الكافية :١ /١٤٣

٤ – ينظر لسان العرب (جمع) : ، ومعجم التعريفات :١١–١٢ ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣١

٥ – الاقتراح :١٨٧

٦ – ينظر كتاب سيبويه :٢ /٥٣ –٥٤ ، ١٥٨ ، ٣٩٠، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٤١

٧ – اصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني :١٢٧

كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره "[١]، أمَّا أبو البركات ابن الانباريّ فلم يعد الاجماع أصلاً من أصول النحو إلّا أنه يراه (حجة قاطعة)[٢]،والسيوطي يعده من أصول النحو وقد ذكره في كتابه الاقتراح [٣] .

وقد اشترك الشارحان في الاحتجاج به وتقعيد القواعد النحوية وسأعرض موقفهما من الإجماع على مايأتي :

منه كلام ابن فلاح في باب (النعت) إذ ذكر أنه إذا كان هناك اسمان وعاملهما واحد يجوز تثنية صفة الاسمين ، نحو : قام زيد وعمرو الكريمان ، فان اختلافا في اجزائهما ومعناهما فلا يجوز تثنية صفة الاسمين وقد استدل الشارح بالإجماع ، بقوله :" وأمّا إذا اختلف أجزاؤهما ومعناهما فإنه يجوز وصف كل واحد منهما بصفة مفردة ،ولا يجوز تثنية صفتهما إجماعاً نحو:ضرب زيد عمراً لا يجوز الظريفان ولا الظريفين لامتناع اجتماع إعرابين مختلفين في معرب واحد ،وليس الحمل على أحدِهما بأولى من الحمل على الآخر"[٤].

ومنه ماذكره في باب (المنادى) وهو أنَّ النكرة المقصودة إذا تخصصت بوصف يجوز نداؤها وقد استدل الشارح بالاجماع وبالسماع من الشعر واستشهد بقول الشاعر :

أعبداً حلَّ في شُعبى غريباً   أ لؤماً لا أبا لك واغترابا[٥]

وقول الشاعر:

لعلك يا تيسا نزا في مريرةٍ   معذبُ ليلى أن تراني أزورُها [٦]

ورأي الرضيّ في المسألة بقوله :" فكل هذا، مضارع للمضاف، سواء جعلته علما أو، لا، وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد، كما في: يا رجل، وألا يتعرف لعدم القصد، كيا رجلا، فتقول في النكرة: يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء، ويا عبدا حل في شعبي غريبا "[٧]

ومنه كلامه في (باب المبتدأ والخبر) على حذف الخبر، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ومن التي اسمها نكرة ، فاستدل ابن فلاح على الجواز باتفاق النحاة ، بقوله :" جاز حذف خبرها اتفاقاً ؛ لكثرة الاتساع فيها ، كقولهم : إن مالاً ، وإن ولدا ، وإن غيرها إبلاً وشاءً ، أي : إنّ لنا، وقول الشاعر:

---

١ – الخصائص :١ /١٨٩

٢ – لمع الادلة: ٩٨

٣ – الاقتراح :١٨٧

٤ – شرح الكافية في النحو :٢ /٨٩١

٥ - ديوان جرير :٣ /٦٥٠

٦ - العمدة : ١ /١٧١ ، والبيت لتوبة بن حمير

٧ -شرح الرضي على الكافية :١ /٣٥٦

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلاً   وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا

أي: إنّ لنا "[٤]، يتضح مما سبق أنَّ ابن فلاح لايخرج عن إجماع النحاة ، ورأي الرضيّ في المسألة بقوله :" لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفا، فلم نرتكبه ؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام، ظرفًا كان، أو، لا "[١]

أمَّا الرّضي فقد ذكر في باب (المستثنى) أنّ الاستثناء المتصل مخرج من متعدد قد يكون ملفوظاً به ، كقولك : جاءني القوم إلّا زيد ، وقد يكون مقدراً ، كقولك: ماجاءني إلّا زيدًا ، والتقدير : ماجاءني أحد إلّا زيد ، وقد احتجّ الرضي بالإجماع في الردّ على قول : إنّ زيداً غير داخل في القوم في قولنا : جاءني القوم إلّا زيدًا [٢]، يقول الرضي :" وليس بشيء ، لإجماع أهل اللغة على أنَّ الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلّا مع الدخول، وأيضاً يتعذَّر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له عليّ عشرة إلّا واحداً ؛ لأنَّ (واحداً) داخل في العشرة فقصده، ثم أخرج ، وإلّا كان مريداً بلفظ العشرة ، تسعة ، وهو محال "[٣]، وفي الباب نفسه في امتناع حذف المستثنى منه من الكلام المثبت وجوازه من الكلام الكلام المنفي ؛ لأن المستثنى المتصل واجب أن يدخل تحت المستثنى منه عند جميع علماء النحو إلّا المبرد وعند أكثر الأصوليين ، قد ذهب الرّضي ماذهب إليه جميع النحاة ،واستدلّ بالاجماع بقوله :" والأوَّل هو الوجه ؛ لأنّ الاستثناء إخراج اتفاقاً ، وهو لا يكون إلّا بعد تحقق الدخول "[٤]، أمّا ابن فلاح فيقول في ذلك :" إنّه إخراج الشيء من الحكم الذي دخل فيه غيره ، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره ، فالشيء يشملهما والإخراج موجود فيهما ، فإنّك إذا قلت : له ألف إلّا ثوبًا فقد أخرجت الثوب من الألف باعتبار قيمته "[٥].

والظاهر أنَّ الرضي يكره مخالفة النحاة والخروج على اجماعهم ، يقول في جوازم الفعل المضارع :" ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما: مبنياً على السكون، لأن عمل ما سمي جازما، لم يظهر فيه، لا لفظا ولا تقديراً " [٦].

---

[١] - المصدر نفسه : ٤ / ٣٧٧-٣٧٨

[٢] – ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ /٧٦

[٣] – المصدر نفسه : ٢ /٧٧

[٤] – شرح الرضي على الكافية:٢ /١٠٠

[٥] - شرح الكافية في النحو :٢ / ٧٠٩

[٦] – شرح الرضي على الكافية :٤ /٧

المبحث الثالث

مسائل الخلاف النحوي الواردة في شرحيهما :

الخلاف في **اللغة**: المخالفة [1] ، قال تعالى : ﴿ **فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ** ﴾ [2] ،" قال اللحياني : سررت بمقعدي خلاف أصحابي، أي : مخالفهم" [3] ، "والخِلَافُ: المُضادّةُ، وَقَدْ

[1] - ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (خلف) :٤ / ١٣٥٧
[2] - التوبة : ٨١
[3] -المحكم والمحيط الاعظم (خلف) : ٥ / ١٩٩

خَالَفَه مُخَالَفَة وخِلافاً. وَفِي الْمَثَلِ: إِنَّمَا أَنتَ خِلَافَ الضَّبُعِ الراكبَ ، أَي تُخَالِفُ خِلافَ الضَّبُعِ ؛ لأَنَّ الضَّبُعَ إِذَا رأَت الراكِبَ هَرَبَتْ مِنْهُ؛ حَكَاهُ ابْنُ الأَعرابي وَفَسَّرَهُ بِذَلِكَ " [١]، والخلاف ضد الموافقة ، وخالفه خلافاً ومخالفة ضد وافقه ، واختلف ضد اتّفق ، وتخالفوا ، واختلفوا ضد توافقوا ، واتفقوا ، وقولهم :" اختلف الناس في كذا ، والناس خلفة ، أي : مختلفون ؛لأن كل واحد منهم ينحي قول صاحبه ، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه " [٢] .

أمَّا في **الإصطلاح** : فليس هناك اختلاف بين مدلول الخلاف في الاصطلاح ومعناه في اللغة، فمعانيه تدور في الاختلاف والمخالفة ، فالخلاف : " هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله" [٣] ، وقيل أيضاً :" منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل "[٤].

ونجد الرضي قد خالف إجماع نحاة مدرستي البصرة والكوفة ، في عدّة آراء انفرد بها منها :

١- خالفهم في أنهم يشترطون أصالة الصفة في منع الصرف، فيقول الرضي :"وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع ،على أنَّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف "[٥].

٢-خالفهم في تعميمهم المنع في الثلاثة الآتية:تقدم معمول المصدر عليه فقال الرضي :" وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه ، إذا كان ظرفاً أو شبهه "[٦]، والفصل بينه وبين معموله بأجنبي وحذفه مع بقاء معموله ورأى أنه يجوز مع الظرف والجار والمجرور يقول الرضي: " ويجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل "[٧] .

٣- مخالفته لهم في عدَّهم عطف البيان ، نوعاً مستقلاً من التوابع ورأى إدماجه في بدل الكلِّ، يقول الرضي :" وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل الأولى عطف البيان لا البدل ..."[٨].

٤-مخالفته لهم في عدّهم فعال معدولة عن فعل الأمر يقول الرضي :" والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لادليل عليه والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج من نوع المعدول عنه ، أخذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الأسمية "[٩].

[١] - لسان العرب (خلف) : ٩ / ٩٠، وينظر مجمع الامثال :١ /٢٦
[٢] - مقاييس اللغة (خلف) :٢ / ٢١٣
[٣] - مفردات غريب القرآن للراغب الاصفهاني (خلف) : ٢٩٤
[٤] -معجم التعريفات للجرجاني :٨٩
[٥] – المصدر نفسه :١ /١٢٧ ، وينظر نشأة النحو :٢٤٦
[٦] – المصدر نفسه : ٣ /٤٠٦
[٧] – المصدر نفسه : ٣ /٤٠٧ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٧
[٨] – المصدر نفسه :١ /٣٧٩ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٧
[٩] – شرح الرضي على الكافية : ٣ /١١٠ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٧

٥- مخالفته في أنّ (لا) لا تعمل عمل (ليس)، مثل (ما) العاملة عمل (ليس) بشروط ، وقد استدل على السماع في عدم مجيئها في كلام العرب، ولم يأتِ اسم (لا) مرفوعاً وخبرها منصوباً، لا شذوذاً ولا قياساً كخبر (ما) و(ليس)[1] ، يقول الرّضيّ :" والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(ليس)"[2].

٦- خالفهم في أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للدوام ،بل هي موضوعة لمجرد الثبات ، يقول الرّضيّ :" والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصّفة ، ولا دليل فيها عليهما...."[3].

٧- خالفهم في (إذن) فهي عند البصريين وبعض الكوفيين حرف نصب للفعل المضارع ، وبعضهم الآخر من الكوفيين أنها اسم أصله (إذا) والنصب بعده بأن مضمرة ،أمَّا الرضي فيرى أنها اسم أصله (إذ) والنصب بعدها بأن مضمرة ، يقول الرضي:" الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله (إذ) ...."[4].

٨- مخالفته لهم في عدِّهم فاء السببية وواو المعية عاطفتين المصدر المؤول من الناصب المحذوف والمضارع على المصدر المتصيد من الكلام قبلهما ، ورأى أنّ الفاء لمحض السببية، والواو للحال أو بمعنى مع فقط ، وأنَّ الفعل المضارع المنصوب بعدها بتقدير مصدر مبتدأ محذوف الخبر[5].

وسأعرض بعض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وبيان حجج كلّ من الفريقين ، ثُمَّ أبين موقف ابن فلاح اليمني ورضيّ الدين الأستَراباذي منها وعلى مايأتي :

١- القول في جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى :

اختلف نحاة مدرستي البصرة والكوفة في هذه المسألة ، فالكوفيون أجازوا إضافة الشيء إلى مابمعناه لاختلاف اللفظين من غير تأويل ، وبه قال الزمخشريّ ، وابن الطرواة ،وابن طاهر، وابن خروف[6] ، ، واحتج الكوفيون بما جاء في القرآن الكريم ، وكلام العرب كثيراً ، منها قوله تعالى: ﴿ **جَنَّٰتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ** ﴾[7] ، والحبُّ في المعنى هو الحصيد ، وكذلك في قول الشاعر :

---

[1] – ينظر المصدر نفسه : ٢ /١٨٤ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٧

[2] – المصدر نفسه : ١ /٢٩٣

[3] – المصدر نفسه : ١ /٤٣١ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٧

[4] – شرح الرضي على الكافية : ٤ /٣٩ ، وينظر نشأة النحو : ٢٤٨

[5] – المصدر نفسه : ٤ / ٦٧، وينظر نشأة النحو :٢٤٨

[6] – ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٦(المسألة ٦١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤ / ١٨٠٦

[7] – ق : ٩

وقَرَّبَ جانب الغربي يَأْدُو   مَدَبَّ السَّيلِ، واجتنب الشِّعَارَا [١]

وماورد في كلام العرب قولهم :(بقلة الحمقاء، وصلاة الأولى ،ومسجد الجامع) ، فالبقلة في المعنى هي الحمقاء ، والأولى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، فأضيف المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد مع إختلاف اللفظين ، أمَّا البصريون فلا يجوز عندهم وبه قال الأخفش وابن السّراج وأبو علي الفارسيّ [٢] ، وحجتهم أنَّ الإضافة تفيد التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، " ولو كان كذلك لكان كلُّ شيء مخصصاً"[٣] ، قال ابن يعيش : " الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ ؛ لأنهما لعَين واحدة .... ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن كل واحد منهما، جاز أن تُفسره بالآخر، فتقول في جوابِ مَن العاقلُ : زيدٌ ، وفي جوابِ مَن زيدٌ: العاقلُ. فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئاً واحداً، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: هذا زيدُ العاقلِ ، وهذا عاقلُ زيدٍ بالإضافة، وأحدُهما هو الآخر" [٤]، وقد ردَّ أبو البركات الأنباريّ رأي الكوفيين : بأنَّ الشواهد التي التي احتجوا بها لاحجّة لهم فيها ؛ لأنها كلها محمولة على التأويل في حذف المضاف إليه واقامة صفته مقامه ، ففي قوله تعالى: ﴿ **جَنَّٰتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ** ﴾ ، فالتقدير فيه : حب الزّرع الحصيد ، وفي قولهم :(بقلة الحمقاء) أي : بقلة الحبة الحمقاء وهكذا في بقية الشواهد الاخرى [٥]، أمَّا ابن فلاح فلاح فقد رجَّح مذهب الكوفيين، وردَّ رأي البصريين بالسماع من وجهين ، بقوله :" أحدهما : أن المحذوف الذي تقدرونه لم يظهر إلى الوجود في بعض الصور ، ولو كان تقديركم صحيحاً لظهر ، والثاني : أنّ الحذف على خلاف الأصل ، فلا يضاف إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته "[٦]، وردِّ وردِّ ابن فلاح بالقياس من وجهين ، بقوله :" أحدهما : أن الصفة تدل على معنى زائد لا يوجد في الموصوف ، وهو الحدث فمغايرتها له بذلك القدر الزائد هو الذي جوز الإضافة لإفادة تخصصه بذلك المعنى ، ولذلك تعدّ الصفة مع الموصوف من الأسماء الثابتة لزيادتها عليه بالمعنى لا من الأسماء المترادفة ،والثاني : القياس على إضافة (الصفة المشبهة) إلى فاعلها نحو : حسن الوجه ، فإن إضافة الشيء إلى نفسه موجودة في المعنى ، فإن الحسن هو الوجه ، وجازت الإضافة لأجل

---

١ – ديوان الراعي النميري : ١٥٣ ، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف :٢ / ٣٥٦ (المسألة ٦٠)، ويأدو : يختل، ، يخدع ، يتخفى ، ومدبّ السيل: موضع جريه، والشّعار: الشجر الملتف .

٢ – ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٣٥٧ (المسألة ٦٠)، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤ / ١٨٠٦

٣ – اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٩١

٤ – شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦٨

٥ - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٧(المسألة ٦٠)

٦ – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٨٢٠

التخصيص "[1] ، والرّضيّ يرجّح رأي الكوفيين أيضاً بقوله :" والإنصاف أنَّ مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة: ((**لَنسَخَ الرَّجاءُ مِنهُمْ شَفَقَاتِ وَجلِهِمْ**))"[2]. ويبدو لي أنَّ رأي الكوفيين فى هذه المسألة هو الأقرب للصواب ؛ لإنّه واضح وقليل التكلّف ، والأخذ به أيسرُ ،لأنّه يغنينا عن التأويل ، فضلا عن وجود كثير من المسموع منه ، وتعضيد القياس له .

٢- ناصب المصدر من غير لفظ فعله :

اختلف النحاة في ناصب المصدر من غير لفظ فعله إذ إنَّ المصدر إمَّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا** ﴾[3] ،وأمَّا أن لايلاقيه أي مرادفه نحو : قعدت جلوساً ، وله مذهبان :الأول : أن العامل فيهما فعل مقدر من لفظ المصدر ، والثاني : مذهب سيبويه[4] والمازنيّ (ت٢٤٧هـ) [5]والمبرّد[6] والسيرافي[7]وابن يعيش[8] وابن الحاجب[9] وابن مالك[10] أنَّ الناصب للمصدر هو الفعل الظاهر ، قال سيبويه :" باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتواراً ؛ لأنَّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسراً ، وكسر انكساراً ؛ لأنَّ معنى كسر وانكسر واحد" [11] وقال ابن يعيش :" والفعلُ إنما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه... وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه. وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، وهذا معنى قوله: "ما يلاقي الفعلَ في اشتقاقه"، يريد أنّ فيه حروف الفعل. والثاني ما لا يكون فيه لفظُ الفعل، ولا فيه حروفه"[12] ، وقد أشار ابن يعيش إلى مذهب النحويين بقوله :" فأكثرُ النحويين يُجيز أن يعمل الفعلُ في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه لاتِّفاقهما في المعنى، نحو: أعْجبَني الشيء حُبَّاً، لأنه إذا أعجبَك فقد أحببتَه. قال الشاعر[13]:

يُعْجِبُه السَّخُونُ والبُرودُ   والتَّمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ"[14]

---

[1] – المصدر نفسه : ٢ / ٨٢٠

[2] – شرح الرضي على الكافية :٢ /٢٤٥ – ٢٤٦، وينظر في ظلال نهج البلاغة :٢ /٢٦

[3] - المزمل :٨

[4] - ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٢٣١-٢٣٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤، ٨١/٤-٨٢

[5] - ينظر شرح الكافية لابن جماعة :١٢١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٢ /٦٤٦

[6] - ينظر المقتضب : ١ /٧٣-٧٤ ، ٢٠٤/٣

[7] - ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٢ /٢٤٥

[8] - ينظر : شرح المفصل : ١ /٢٧٤-٢٧٥

[9] - ينظر : الايضاح في شرح المفصل : ١ /٢٢٢

[10] - ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ /١٨٢-١٨٣

[11] - كتاب سيبويه : ٤ /٨١

[12] - شرح المفصل : ١ /٢٧٤

[13] - مجموعة اشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية :١٧٢

[14] - شرح المفصل : ١ /٢٧٦

وبيَّن ابن مالك عدم الحاجة إلى تقدير فعل من لفظ المصدر ، بأنَّ لدينا مصادر لا أفعال لها من لفظها بقوله:" والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظاً كونه معمولا لموافقه معنى، فحلفة من قوله وآلت حلفة لم تحلّ منصوب بآلت لا بحلفت مقدرا لعدم الحاجة إلى ذلك ولأنه لو كان المخالف لفظاً لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو حلفت يمينا ..."[١] ، ، أمَّا موقف الشارحين فابن فلاح يذكر الرأيين من دون ترجيح [٢] ،أمَّا الرّضيّ فيرجح مذهب سيبويه وغيره من النحاة ، بقوله :" ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه "[٣].

٣- القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها :

اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنَّه لايجوز مع الاسم الظاهر، في قولنا : جاء زيد راكباً ، ويجوز مع الضمير، في قولنا : راكباً جئت ،وذهب البصريون إلى جواز ذلك ، وحجّة الكوفيين في عدم الجواز ؛لأنه يؤدي إلى تقديم الضمير في (راكباً) على الاسم الظاهر (زيد) [٤]، أمّا البصريون فاحتجوا بالسماع والقياس ، أمَّا النقل فما جاء في المثل :" **شَتَّى تَؤُوب الحَلَبَةُ** "[٥] ، فـ(شتى) حال تقدمت على الفعل العامل فيها (تؤوب) ، وأمَّا القياس فإنَّ العامل فيها متصرف وفيه دلالة على وجوب عمله متصرفاً ، فيجوز تقديم معموله عليه ، كما في قولنا: عمراً ضرب زيد ، وفيه دلالة على أنَّ الحال تشابه المفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على عامله ، كذلك جاز تقديم الحال على عامله[٦] ، وقد أجاب أبو البركات الانباريّ عن قول الكوفيين بأنه فاسد ؛ لأنَّه وإن كان فيه تقديم تقديم في اللفظ إلَّا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان فيه تأخير في التقدير فيجوز فيه التقديم كما في قول الشاعر :

مَنْ يَلْقَ يومًا على عِلَّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدَى خُلُقَا[٧]

فالضمير (الهاء) في (علاته) ترجع إلى (هرم) ، لأنه في نية التقديم ، والتقدير : من يلق يوماً هرماً على علاته ، فلمّا كان التقدير تقديم (هرما)، والضمير على تقدير التأخير ، فالواجب أن يكون جائزاً [٨]، وابن فلاح يذكر رأي الفريقين ويوافق البصريين في رأيهم بقوله :" حُجَّة الجمهور : أنّ العامل متصرف في نفسه فتصرف في معموله ، وأمَّا الإضمار قبل الذكر فإنه إذا نوي به التأخير لا يكون

---

١ - شرح التسهيل: ٢ /١٨٢-١٨٣
٢ - شرح الكافية في النحو : ١ /٤٥٦
٣ - شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٠٣
٤ - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٣(المسألة٣١)
٥ – مجمع الامثال : ١ / ٣٥٨
٦ - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٣(المسألة٣١)
٧ – شرح ديوان زهير بن ابي سلمى لثعلب : ٦٧ ، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٤(المسألة٣١)
٨ – ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٤(المسألة٣١)

إضماراً قبل الذكر "[1]، واستدل بقوله تعالى :﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ**﴾[2] ، فالضمير(الهاء) في نفسه راجع إلى (موسى) ،وهو متأخر في اللفظ ، إلَّا أنَّه في نية التأخير فيجوز التقديم[3] ، وكذلك ذكر المثل القائل :(**فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ**)[4]،وغير ذلك من الشواهد النحوية ، واتفق الرّضيّ مع ابن فلاح في ترجيح المذهب البصري [5].

٤-القول في عامل النصب في المفعول معه :

اختلف النحاة في هذه المسألة فلهم خمسة مذاهب : الأول : مذهب الكوفيين وهو أنَّ المفعول معه في قولنا : استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البرد والطيالسةَ ، منصوب على الخلاف ، فلا يحسن تكرير الفعل ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجَّة فتستوي ، فلمَّا لم يحسن تكرير الفعل ، فقد خالف الثاني الأول ، فنصب الاسم على الخلاف ،فضلا عن أنها أفعال لازمة فلا تنصب هذا النوع من الأسماء [6]، وقد وقد ردَّ أبو البركات الأنباري هذا الرأي بقوله: " هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك : ماقام زيد لكن عمرو "[7] ، فقد جاء بعد (لكن) مايخالف قبلها وليس بمنصوب ، وفيه دلالة على أنَّ الخلاف لا يلزم النصب للاسم ، وكذلك بقوله :" إنَّ الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها "[8]، وماستدل به الانباري وغيره بالمعطوف بـ(لكن) و(بل) و(لا) في نقض دليل الكوفيين غير كافٍ ؛"لأنَّ العِلة فيها غير تامة ؛ ذلك أنَّ بين المعطوف والمعطوف عليه بـ(لكن) و(بل) و(لا) علاقة الضدية في النفي والإثبات ، فيحسن تكرير الفعل ...وليس كذلك (استوى الماءُ والخشبةَ) فليس بين الماء والخشبة علاقة في الفعل ، ولايحسن تقدير الفعل مع (الخشبة) منفياً ولامثبتاً"[9] ، وثانيهما: مذهب البصريين وهو أنَّ الناصب له هو الفعل بوساطة الواو، وهذا الفعل في الأصل لازم ، وقد قوي الفعل (بالواو)التي بمعنى (مع) ، فتعدَّى الاسم ونصبه ،" كما عُدّي بالهمزة نحو : أخرجت زيداً ، وكما عُدّي بالتضعيف نحو : خرّجت المتاع ، وكما عُدّي بحرف الجر نحو : خرجت به، إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لايعمل "[10] ،

---

[1] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٥٥

[2] – طه : ٦٧

[3] – الانصاف في مسائل الخلاف :١ /٢٠٤(المسألة٣١)

[4] – مجمع الأمثال :٢ / ٧٢

[5] – شرح الرضي على الكافية :٢ / ٢٩

[6] – ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ /٢٠٠(المسألة٣٠)

[7] – المصدر نفسه : ١ / ٢٠١(المسألة٣٠)

[8] – الجنى الداني في حروف المعاني : ١ / ١٥٥

[9] – اعتراض النحويين للدليل العقلي لمحمد السبيهين :١٦٥

[10] – الانصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٠٠(المسألة٣٠)

وحرف العطف (الواو) له معنيان : " العطفُ، والجمعُ. فلمّا وُضعتْ موضعَ "مَعَ"، خُلعتْ عنها دلالةُ العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها، كما أنّ فاء العطف فيها معنى العطف والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط، خُلع عنها دلالة العطف، وبقي معنى الإتباع "[١] ، والفرق بينها وبين (واو) العطف ، أنَّ العاطفة تلزم المشاركة في الفعل في الاصطحاب ومن دونه وفي الإعراب، وهذه (الواو) تلزم المصاحبة ، في الفعل من دون مشاركة في الإعراب[٢] ،ونسب الرّضيّ إلى عبد القاهر الجرجاني بأنَّ الناصب هو(الواو) وقد ضعّفه الرّضيّ بقوله :" والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقًا لنصبت في: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ "[٣]، وفي الحقيقة هو خلاف مانسب إليه فعند الرجوع إلى كتاب المقتصد لمعرفة ناصب المفعول معه عنده تبيّن أنّه قد نصّ على أنّه الفعل المتقدم بواسطة (الواو)، يقول الجرجاني :" اعلم أنَّك إذا قلت: ما صنعت وزيدًا، فإنَّ زيدًا ينتصبُ بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو "[٤] أي أنه يتبع البصريين في رأيهم ، ومانسبه الرّضيّ وغيره من النحاة إليه خلاف ذلك [٥]، وقد ضعَّف ابن فلاح رأي ابن جني القائل بجواز تقديم المفعول معه على الفاعل في نحو :جاء والطيالسةَ البردُ ، في القياس على قول الشاعر :

جَمَعْتَ وَبُخلًا غِيَبةً ونَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَال لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي[٦]

والمذهب الثالث: للزجاج وهو أنَّه منصوب على إضمار فعل يقع بعد (الواو) ،ففي قولنا : استوى الماء والخشبة ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، التقدير هو: لابس أو صاحب ؛لأنَّ الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما (الواو)[٧]، وقد ردَّ صاحب الإنصاف رأيه بقوله :" وهذا باطل ؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فان كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ،وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه "[٨]، وقد ردَّ ابن فلاح رأي الزجاج أيضاً بقوله :" الفعل يعمل بحسب الاقتضاء ، ، وهذا الفعل يقتضي العمل بواسطة كـ (ضربت زيداً وعمراً) ، فإنَّ (عَمْرًا) منصوب بواسطة (زيد) "[٩] ، والمذهب الرابع للأخفش وهو أنَّ الاسم ينتصب بعد الواو نصب الظرف ، وقد ضعَّفه أبو البركات

---

١ – شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٤٤٠
٢ – ينظر شرح الكافية في النحو :٢ /٦٣٧
٣ - شرح الرضي على الكافية :١ / ٥١٨
٤ - المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ٦٥٩
٥ - ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٨٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٣٨ ،وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٧٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني : ١٥٥ .
٦ – ينظر شرح الكافية في النحو :٢ /٦٣٧ ، وخزانة الأدب : ٣ /١٣٤,١٣١، والخصائص : ٢ / ٣٨٣
٧ – ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٠(المسألة٣٠)
٨ – المصدر نفسه : ١ / ٢٠١(المسألة٣٠)
٩ – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٣٨

الأنباري ؛لأنَّ المفعول معه " ليس بظرف ، ولايجوز أن يجعل منصوباً على الظرف "[١] ، والمذهب الخامس: للسيرافي وقد ذكره ابن فلاح وهو أنَّ انتصاب الاسم بعد الواو انتقل إليه من النصب الذي كان في (مع) ؛ لأنَّ الواو حرف عطف فلا يمكن أن يجعل الحركة عليه ، وقد منعه ابن فلاح بقوله : " النصب في الاسم بعد الواو ، ليس نصب الظرف ، فلذلك امتنع دعوى نقل نصب الظرف إلى الاسم الذي ليس بظرف " [٢] ، وموقف الشارحين من المسألة أنَّ ابن فلاح يوافق البصريين في رأيهم ، ويذكر المذاهب الخمسة ويردُّ على حُجج الكوفيين والزجّاج والاخفش والسيرافي، وأمّا الرّضي فيرجح رأي البصريين أيضاً بقوله :" والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي مالم يُضطر إلى المعنوي"[٣].

٥-العامل في البدل:

اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين :الأول مذهب سيبويه وتابعه المبرد في ذلك ،وهو أنّ البدل يبدل من المبدل منه ،أي أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، والعامل قد باشر البدل ، ولكن ليس على نية إلغائه[٤] ؛لأنَّه " ينوى بالأول منهما الطرح ، مشابهة من جهة المعنى لا من جهة اللفظ "[٥] ، "فالبدل قائم بنفسه ، وإنَّه معتمد الحديث ، وليس مُبيّناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت "[٦] ، واختاره ابن مالك[٧] وابن خروف [٨]، والمذهب الثاني : للأخفش والرماني وأبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني ، وهو أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه [٩] ، وحجتهم في ذلك ظهوره في بعض المواضع من ذلك قوله تعالى:﴿ **لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّة** ﴾ [١٠]، فقوله (بيوتهم) بدل من(من يكفر بالرحمن) ، وهو بدل اشتمال ، وقد أظهر العامل ، " قالوا فلو كان العاملُ في البدل هو العاملَ في المبدل منه، لأدَّى ذلك إلى مُحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللامُ الأُولى، واللامُ الثانية، إذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل. وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البدلُ إيضاحًا للمبدل منه، وهو من غيرِ جملته؟ فقال: لمّا لم يظهَر العاملُ في البدل، وإنّما دلَّ عليه العاملُ في المبدل منه، واتصل البدلُ

---

١ - الانصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٠١(المسألة٣٠)

٢ - شرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٣٨

٣ - شرح الرضي على الكافية : ١ /٥١٨

٤ - ينظر كتاب سيبويه : ١ /١٥٠ ، والمقتضب :٤ / ٢٩٥

٥ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ /٢٧٩

٦ - شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٦٤

٧ - شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٣٠

٨ - شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٨

٩ - ينظر: المقتصد في شرح الايضاح : ٢ /٩٢٩ ، واسرار العربية :٢٧٠-٢٧١ ، وشرح المفصل : ٣ /٦٣

١٠ - الزخرف : ٣٣

بالمبدل منه في اللفظ ، جاز أن يوضِحه "[1] ، وموقف الشارحين من المسألة فابن فلاح يذكر الرأيين من دون ترجيح [2] ، والرضي يوافق سيبويه ومن تابعه بقوله :" إنَّ استقلال الثاني وكونه مقصودًا، يؤذِنُ بأنَّ العاملَ هو الأوَّل، لا مقدَّر آخر؛ لأنَّ المتبوع كالساقط فكأنَّ العاملَ لم يعمل في الأوَّل ولم يباشره بل عمل في الثاني "[3] .

[1] - شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٦٤
[2] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٩٤٩
[3] - شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٨٠

الفصل الثالث

موقفهما من مذاهب النحويين

(من حيث الاتفاق والاختلاف)

المبحث الأول

ماتفق فيه الشارحان واختلفا

أولاً / إتفاق الشارحين :

اتفق ابن فلاح والرّضيّ في كثير من المسائل النحوية ، وسأعرض المسائل النحوية التي اتفق الشارحان عليها ، على ما يأتي :

١– ترخيم المضاف :

اختلف نحاة البلدين في ترخيم المضاف وذلك في حذف آخر المضاف إليه ، فذهب الكوفيون إلى أنه جائز ، وذهب البصريون إلى أنه غير جائز ، واحتج الكوفيون على الجواز بالسماع في كثرة مجيء ذلك في كلامهم ، منها قول الشاعر :

خذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكرم واذْكُرُوا أواصِرَنا والرّحِمُ بالغَيْبِ تُذكرُ [1]

والأصل : ياآل عكرمة ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه ، وقول الآخر :

أبَا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُل ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوه داعِي مِيتَةٍ فيُجِيبُ [2]

والأصل : أبا عروة ، وقد اعترض ابن فلاح على مااحتج به الكوفيون من الشواهد الشعرية بقوله :" إنَّه محمول على ضرورةِ الشِّعر ؛ لأنَّه رخَّم غير المنادى " [3]، وقال الكوفيون في القياس : " إنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد ؛ فجاز ترخيمه كالمفرد"[4]،أي أنَّ المضاف والمضاف إليه كالمركب ، وردَّ قول الكوفيين ابن فلاح عن القياس ، بقوله :" وعن القياس بالفارق ، وهو أنَّ النداء أثَّر في المركب البناء على الضم ، لينزل الاسمين منزلة الكلمة الواحدة ، ولذلك يكون الإعراب على آخرهما ، فناسب تأثير النداء فيه تخفيفاً "[5] ،أمَّا البصريون فحجتهم في عدم الجواز ؛لأنَّه لم تتوافر فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً، معرفةً ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وهم لا يرخمون في غير النداء إلَّا للضرورة الشعرية، فضلا عن أنَّ النداء يؤثر في المفرد المعرفة من حالة الإعراب إلى حالة البناء ، فلمّا غير النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنَّه تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير ، والترخيم شرطه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف فيلزم أن لا يدخله الترخيم [6]، يقول سيبويه :" واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ منادَيين، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منون في النداء؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسلِم من الحذف، حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملتَه على ما ينصب. يقول: إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت يا زيدُ أقبلْ فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك إنه إنما ينبغى أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره، لأن المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم"[7]، فابن فلاح

[1] – شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب :١٦٣، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٤(المسألة ٤٨)
[2] - ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٥ (المسألة ٤٨)،وشرح الكافية في النحو : ٢ /٥٤٠، وخزانة الادب :٢ /٣٣٦
[3] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٥٤٠
[4] - الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٦(المسألة ٤٨)
[5] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٥٤٠
[6] - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٦(المسألة ٤٨)
[7] - كتاب سيبويه : ٢ / ٢٤٠

يذهب مذهب البصريين في عدم الجواز[1]، والرضي يوافق البصريين أيضاً بقوله : "امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأنّ المضاف إليه لم يمتزج امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أنَّ إعراب المضاف باقٍ والإعراب لا يكون إلَّا في آخر الكلمة"[2]، ويبدو لي أنَّ رأي البصريين هو المرجّح بالأدلة التي ذكروها .

٢- حذف حرف النداء من اسم الإشارة :

اتفق علماء النحو على جواز حذف حرف النداء نحو قوله تعالى:﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾[3]،إلَّا مع اسم الجنس و النكرة والمندوب والمستغاث ، واختلفوا في حذفه مع اسم الإشارة ، فذهب الكوفيون وابن مالك إلى جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وحجتهم في ذلك لورود السماع به ، وقياسه مطرد استناداً إلى أنَّه معرفة قبل النداء، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ** ﴾[4]، أي ياهؤلاء ، أي يكون (هؤلاء) منادى مفرداً، والتقدير فيه (ثم أنتم يا هؤلاء هؤلاء تقتلون)، و(تقتلون)هو الخبر[5]. وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّ (هؤلاء) مُنادى، والتقدير: يا هؤلاء، فهو في موضعِ اسم مضموم، و(أنْتُم) مبتدأ، والخبرُ (تقتلون)[6]، وحذف حرف النداء كثير في كلامهم، منه قول الشاعر:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرْ ... أْسِ شَيبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ[7]

أي ياذا،

وقول الآخر :

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ[8]

أي : ياهذا .

أمَّا البصريون فيمتنع عندهم ، ويقصرونه على السماع ،وعليه أكثر النحويين[9]، ويوافق ابن فلاح رأي رأي البصريين بقوله :" إنّ نداءه يدل على اقتران الإشارة بقصد النداء ، وعدم ندائه يدل على الإشارة

---

[1] ينظر : شرح الكافية في النحو :٢ /٥٤٠
[2] - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٩٦
[3] – يوسف :٢٩
[4] – البقرة :٨٥
[5] – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٥٨٩ (المسألة ١٠٣)
[6] – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٤٣١
[7] – ينظر : شرح التسهيل لابن مالك :٣ /٣٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٣ /٢٥٧
[8] – ديوان ذي الرمة : ٢٥٢، وينظر شرح التصريح على التوضيح ٢ /٢٠٩
[9]– ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٥٩٢ (المسألة ١٠٣)، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : ٤٠٣

من غير قصد النداء ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبست الإشارة المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء "[١]، ويوافق الرضي البصريين بقوله :" وليس في الآية دليل، لأنَّ هؤلاء خبر المبتدأ"[٢] .

٣-القول في ندبة النكرة :

اختلف نحاة البصرة والكوفة في مسألة ندبة النكرة ، فذهب الكوفيون إلى جوازه ، وذهب البصريون إلى عدم جوازه ،وحُجَّة الكوفيين إنَّ الإشارة تقرب الاسم النكرة من المعرفة نحو : واراكباه، فيجوز ندبته بالمعرفة[٣]، "وَأَجَازَ الرياشي[٤](ت٢٥٧هـ) ندبة النكرَة وَفِي الحَدِيث:(وَا جبلاه) وَقَالَ غَيره وَهُوَ نَادِر إِن إِن صَحَّ ، وَمنع السيرافي ندبة الْمُضَاف لضمير الْمُخَاطب ،كَمَا لَا يجوز نداؤه لِأَن الْبَابَيْنِ سَوَاء "[٥] ، ،وقد أجاب صاحب الإنصاف عن قول الكوفيين بأنه يبقى على إبهامه ، ويجب على المندوب أن يندب بأعرف أسمائه ، وأمَّا البصريون فحجتهم في عدم الجواز أنَّ الاسم النكرة فيه ابهام وهو لايخصّ واحداً بعينه ، وهذا يحصل بالمعرفة لا بالنكرة ، إضافة إلى أنَّ ندبة النكرة لا فائدة فيها ، فيلزم عدم إجازة ندبتها[٦] ،يقول سيبويه :" لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان "[٧] ،أمَّا موقف الشارحين منها فابن فلاح يتفق مع البصريين فلا يندب النكرة ولا المبهم لسببين :" أحدهما : أنه إذا كان المندوب مشهوراً حصل العدد بذلك للنادب ، وربما شاركه السامع في التفجع عليه ، والثاني : قد يراد من الندبة حفظ جلال الميت الدالّة على حرمته ، فإذا كان مشهوراً علمت صفاته تبعاً لشهرته ، وإذا كان مجهولاً لم تُعلم الصفات لمن هي "[٨]، أمَّا الرّضي فيوافق ابن فلاح في ترجيح المذهب البصري بقوله :" فلو كان علماً غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف، فلا يقال: واهذاه، وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة، لأنّه إذا كان المندوب مشهوراً، لا يلام النادب في الندبة عليه، ولو لم يكن علماً وكان المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته، تقول يا ضاربا زيداه، إذا كان زيد رجلاً عظيماً، وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به. وكذلك: يا حسناً وجهه في المشهور بذلك. فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهوراً، سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة"[٩] ، ويبدو لي أن الرأي البصري هو الصواب ، لأن المتكلم

[١] - شرح الكافية في النحو : ٢/ ٥٦٥
[٢] - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٢٦
[٣] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٩٨(المسألة ٥١)
[٤] - هو ابو الفضل العباس بن الفرج ،أخذ النحو عن المازني وسمع منه كتاب سيبويه ، واللغة عن الاصمعي ، قتل في موقعة الزنج بالبصرة ، ينظر : معجم الادباء ، ياقوت الحموي : ٤ / ١٤٨٣-١٤٨٥
[٥] - همع الهوامع : ٢ /٦٦
[٦] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٩٨(المسألة ٥١)
[٧] - كتاب سيبويه : ٢ /٢٢٧
[٨] - شرح الكافية في النحو : ٢ / ٥٥٧
[٩] – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٢١

يختار أساليب تعبيرية مناسبة للوصول إلى أغراضه بصورة تجعله أن يفهم المخاطب مايريد ، فيكون اللفظ مطابقاً للغرض والمقصد الموضوع للدلالة عليه من جهة ، وإفهام المخاطب من جهة أخرى ، أي أنَّ بناء التراكيب اللغوية يخضع إلى تأدية المتكلم أغراضه في مراعاة حالة المخاطب ، على وفق معطيات سياقية مختلفة [١].

٤-الكلم اسم جنس أو جمع تكسير :

اختلف النحاة في الكلم على مذهبين : المذهب الأول : ذهب الفراء وابن جني والجرجاني إلى أنَّه جمع تكسير للكلمة [٢] ، والمذهب الثاني : إلى أنه اسم جنس ، وبه قال أبو علي الفارسي وابن مالك وابن أم قاسم المرادي وغيرهم من النحاة [٣]، واتفق ابن فلاح والرّضيّ مع المذهب الثاني في أنَّ الكلم اسم جنس وليس جمع تكسير [٤] .

٥- اشتقاق الحال :

للنحاة في هذه المسألة مذهبان : الأول : مذهب جمهور النحويين وهو أنَّ الحال تقتضي الاشتقاق ، وقد تأتي جامدة ، فتُؤَوَّل بمشتق ؛ لأنَّ فيها معنى الصفة ، والصفة يلزم أن تكون مشتقة ، واشترط الجمهور تأويل الحال الجامدة بمشتق في أربعة مواضع : الأول : مادَلَّ على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، أي : مرتبين ، والثاني : مادَلَّ على سعر ، نحو : بِعْهُ بدرهم ، أي مُسَعَّراً بدرهم ، والثالث : مادَلَّ على تشبيه ، نحو : كرَّ زيدٌ أسداً ، أي :شجاعاً ، والرابع : مادَلَّ على مفاعلة ، نحو : بعته يداً بيدٍ ، أي : متقابضين ، وماجاء على غير ذلك ، فهو جامد لايؤول بمشتق [٥]،والثاني : مذهب ابن الحاجب [٦] وهو عدم اشتراط الاشتقاق في الحال الجامدة ، فكل مايدلُّ على هيأة يكون حالاً ، ورجّح ابن فلاح والرّضي ماذهب إليه ابن الحاجب [٧].

٦-**إعراب (فارساً) في قولهم (لله درُّهُ فارساً):** في هذه المسألة مذهبان : الأول : مذهب أكثر النحاة[٨] وهو إعراب (فارساً) تمييزاً ، والثاني : مذهب بعض النحاة وهو إعرابه حالاً، والتقدير : ماأعجبه في حال فروسيته [٩] ، " إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو

---

١ – ينظر اغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستَراباذي (رسالة ماجستير):١٤٩

٢ – ينظر : المغني في النحو :١ /١٨ ، وهمع الهوامع :١ /٣٦

٣ – ينظر شرح التسهيل : ١ / ٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك :١ /٢٧١–٢٧٢ ، وهمع الهوامع :١ /٣٦ ، ١٨٠

٤ – ينظر شرح الكافية في النحو :١/ ٩٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ /١٩

٥ - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ٢ / ٦٤٩ ، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ٢ / ٢٥٢-٢٥٣، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤٦

٦ - ينظر الايضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٣٥

٧ – ينظر شرح الكافية في النحو :٢ /٦٦٥، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /٣٢

٨ – ينظر المقتضب : ٣ / ٣٥، والاصول في النحو : ١ /٢٢٦ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٤ / ١٦٢٨– ١٦٢٩ ، وشرح ابن عقيل :١ / ٥٦٨

٩ – ينظر : امالي ابن الحاجب : ١ /٣٦٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /٦٩ ، وشرح قواعد الاعراب لابن هشام ، محمد القوجوني : ١ /٦٢

لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته" [١] ، ويوافق ابن فلاح و الرضي ماذهب إليه أكثر النحاة في إعرابه تمييزاً [٢].

٧– العطف على ضمير الرفع المتصل بالتأكيد ودونه في اختيار الكلام :

في هذه المسألة مذهبان : الأول : مذهب الكوفيين وهو جواز العطف على ضمير الرفع المتصل في اختيار الكلام من دون توكيد أو فصل من غير قبح ، في قولنا : قمتُ وزيدٌ [٣]، واستدلوا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب من ذلك قوله تعالى : ﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ** ﴾ [٤] ، فالضمير (هو) عطف على الضمير المرفوع المستتر في (استوى) ، وقول الشاعر : :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[٥]

إذ عطف قوله (زهر) على الضمير المرفوع المستتر في قوله (أقبلت) من غير تأكيد ، وهذا جائز عند الكوفيين في سعة الكلام [٦]. والثاني : مذهب البصريين وهو أنَّه لايجوز إلَّا على قبح للضرورة الشعرية ؛" لأنه لا يخلو: إمَّا أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به؛ فإن كان مقدراً فيه نحو (قام وزيدٌ) فكأنه قد عَطَفَ اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو (قمتُ وزيدٌ) فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز"[٧]، ويوافق الشارحان مذهب البصريين [٨].

٨– **تعريف المفعول له:** اختلف النحاة في تعريف المفعول له فذهب سيبويه وجمهور البصريين [٩]، إلى جواز تعريف المفعول له ، سواء أ بـ(أل) كان تعريفُه أم بالإضافة . قال سيبويه :" وحسُنَ فيه الألف واللام؛ لأنَّه ليس بحال، فيكون في موضع فاعلٍ حالاً "[١٠]، وقد استشهد بقول الشاعر :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافةً وزَعَلَ المَحْبور
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ [١]

---

١ – شرح ابن عقيل : ٢ /٢٤

٢ – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ /٩٦٥ ، وشرح الرضي على الكافية :٢ /٦٩

٣ - ينظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٩٥ ، ومجالس ثعلب : ١ /١٣٣ ، والانصاف في مسائل الخلاف :٢ / ٣٨٨ (المسألة ٦٦)

٤ - النجم :٦-٧

٥ - ينظر ديوان عمر بن ابي ربيعة : ٣٠٥

٦ - ينظر:الانصاف في مسائل الخلاف :٢ /٣٨٨ -٣٩٠(المسألة ٦٦)

٧ - الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٩٠ (المسألة ٦٦)

٨ – ينظر شرح الكافية في النحو : ٢ /٩١٣–٩١٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /٣٣٣

٩ – ينظر : كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٠، والمفصَّل في علم العربية : ٩٣، وأسرار العربية: ١٧٩، وتوجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن الخباز : ١٩٧، وارتشاف الضرَب: ٣/ ١٣٨٧ .

١٠ – كتاب سيبويه :١ /٣٧٠

إذ جاءت (مخافة) نكرة ، و(زعل ، والهول) معرفتين ، وتعربان مفعولاً له ، قال سيبويه :" فهذا كلُّه ينتصب، لأنَّه مفعولٌ له "[٢]، وذهب الجرمي والرياشي والمبرد [٣] ،إلى وجوب تنكير المفعول له ؛ لأنه ينتصب انتصاب المصادر التي تقع حالاً ، فإن جاء معرفاً بـ(ال) فهو محكوم بزيادتها ؛لأنَّه يضارع الحال والتمييز ، ففي قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ ﴾ [٤] ، إذ يُقدّره الجرمي بـ(محاذرين الموت) ؛ لئلا يقع المفعول له معرفة ، فتكون الإضافة لفظية، والرضيّ يردُّ ماذهب إليه الجرمي والريَّاشي بالشاهد الشعري السابق ،إذ وجَّه الرضيّ البيت الشّعري بجعل (زعل) و(الهول) مصدرين للحالين المقدرين قبلهما أي : زعلاً زعلَ المحبور ، ومهلاً الهولَ[٥]، وكذلك قول الشاعر:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأَعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٦]

فـ(ادِّخاره) جاءت معرَّفَة بالإضافة ، وجاءت (تكرُّما) نكرةً، وكلاهما يعربان مفعولاً له، واتفق ابن فلاح مع البصريين بقوله:" ومذهب الجمهور أقوى ؛ لأنّه يُفهم منه التعليل كما يفهم مع وجود اللام ، والمصدر الدال على التأكيد لا يفهم منه التعليل ؛ فدل على مغايرته للمصدر . وجعله للحال ضعيف ؛ لأنّه يدل على العلة ، والحال لا تدل عليها ، ولأنه قد يكون المفعول له معرفاً باللام والإضافة ، وإضافة المصدر ليست في تقدير الانفصال حتى يُتخيل فيه التنكير"[٧] ، ويوافق الرضي كذلك البصريين بقوله :" ومذهب البصريين أولى من الباقين، لسلامته من التقدير "[٨].

٩- النعت بالمصدر :

اختلف علماء البصرة والكوفة في هذه المسألة ، فذهب الكوفيون [٩] وتابعهم في ذلك الأخفش[١٠] إلى أنَّ المصدر إذا وقع نعتاً، فهو يؤول بمشتق ، ففي قولنا : رجل عدل ،أي :عادل، فالمصدر (عدل) وقع موقع النعت (عادل) ، وذهب البصريون[١١] إلى أنَّه على تقدير مضاف ، ففي قولنا : رجل عدل

---

١ – ديوان العجاج :١ / ٢٣٠

٢ – كتاب سيبويه : ١ /٣٦٩

٣ – ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٠٩، ٥١٣ ، وهمع الهوامع: ٣/ ١٣٣

٤ – البقرة :١٩

٥ – ينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥٠٩

٦ – ديوان حاتم الطائي : ٨١

٧ - شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٣٠

٨ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥٠٩

٩ - ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩٥، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٣/ ٢٦٦، ، وشرح التصريح على التوضيح: ٣/ ٣٧٦ .

١٠ - ينظر: معاني القرآن ، الاخفش : ٢/ ٥٠٤ .

١١ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩٥ ، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٣/ ٢٦٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٣/ ٣٧٦

، أي رجل ذو عدل ، ويبقى المصدر على حالهِ في الإفراد والتذكير ، فحقه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكّر ولا يؤنث ، فتقول: هذا رجل عدل، وهذه امرأة عدل، وهذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل، وهؤلاء نساء عدل، وهاتان امرأتان عدل، فالمضاف(ذو)هو النعت ، وقد حذف وحلَّ المصدر محلَّه ، ويعرب نعتاً بمكانه ، أمّا الشارحان فانهما يتفقان على أنَّه جاء على قصد المبالغة ؛ لأنَّه يكثر وقوعه من المنعوت به ، وهو في الحقيقة رأي قاله ابن جني :" إذا وُصِفَ بالمصدرِ صار الموصوفُ كأنَّهُ في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيَّاه"[١] ، وكذلك هو رأي ابن يعيش بقوله :" فهذه المصادر كلُّها ممَّا وُصِفَ بها للمبالغة كأنَّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرة حصوله منه وقالوا: رجلٌ عدلٌ ورضًى وفضلٌ كأنَّه لكثرة عدله، والرضى عنه، وفضله، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل "[٢] ، قال ابن فلاح :" الوصف بالمصدر يدلُّ على المعنى من غير قياس ؛ لأن الصفة عبارة عن الذات المتصفة بالمعنى ، والمصدر يدلُّ على المعنى من غير ذات ، وإنما يوصف به للمبالغة في المعنى ، فكأن الموصوف عبارة عن نفس المعنى "[٣] ، ويقول الرضيّ :" أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل، تجسما منه"[٤].

١٠- تقديم الفاعل على عامله :

اختلف البصريون والكوفيون في تقديم الفاعل على فعله ، فذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله ، وقد استدلوا بقول الشاعر:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيداً   أَجَنْدَلًا يَحمِلْنَ أَمْ حَدِيدا [٥]

ف(مشيُها) على رأيهم تعرب فاعلاً مُقدَّماً ، والرافع له (وئيداً) والتقدير : وئيداً مشيُها[٦] ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، فقد حكموا على الشاهد الشعري بالضرورة الشعرية ، أو أنَّ (مشيُها) تعرب مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : مشيُها ثبت وئيداً ، ويروى البيت بنصب (مشيَها) وتعرب مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : تمشي مشيَها[٧] ، وذهب البصريون[٨] إلى أنَّه لايجوز تقديم الفاعل على فعله ،" لأنّ ترتيبه ترتيبه أن يكون بعد الفعل؛ لأن الفعل لا يستغني عنه، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين" [٩]، والسبب في ذلك أنَّ الفعل في حكم العلة ، والفاعل في حكم المعلول، والعلة تقع قبل المعلول ،وأنَّ

١ - الخصائص : ٣/ ٢٦٢
٢ - شرح المفصل : ٣/ ٥٠
٣ - شرح الكافية في النحو : ٢ /٨٨٠
٤ - شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٩٥
٥ - ينظر : خزانة الادب :٧ / ٢٩٥
٦ - ينظر : شرح جمل الزجاجي :١ /١٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢ /٢٥٥
٧ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ١٠٨ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ١ /٣٢١
٨ – ينظر : كتاب سيبويه : ١ /٣١، ٣ /١١٥ ، والمقتضب : ٤ /١٢٨ ، والاصول في النحو : ٢ /٢٢٨
٩ – شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ /٢٦١

المعلول جزء من العلة، فالفعل والفاعل هما شيئان متلازمان كالكلمة الواحدة [1]، ورتبة العامل تتقدم على رتبة المعمول ، قال ابن السراج :" لا يجوزُ أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت: "قامَ زيدٌ" لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ قامَ فترفع (زيداً) بقامَ ويكون (قامَ) فارغاً"[2] ، وقال عبد القاهر الجرجاني :" اعلم أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه عليه "[3] ، ويقول براجشتراسر:" يقدم الفعل في اللغات السامية الغربية ، في أكثر الحالات على فاعله ومفعوله وغيرها ، ويؤخر في الأكدية ،إلى غير ذلك " [4]، والدكتور فاضل السامرائي يعدُّ هذه المسألة من الأمور الخلافية المعنوية [5]، و يتفق يتفق ابن فلاح مع البصريين في أربعة أوجه بقوله :" أحدها : أن الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل ، وإن كان الفاعل متقدماً في الوجود واللفظ مطابق لما في الذهن ، والثاني : أنّ الفعل علة لتسمية ما أسند إليه فاعلاً ، والعلة سابقة للمعلول ، والثالث : أنه لو تقدم لتناوله عامل الابتداء ،و بطلت الفاعلية لتجرده من العوامل اللفظية ، والرابع : أنه عامل ورتبة العامل التقدم على المعمول مع كونه كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يتقدم ، وبهذا فارق المفعول إذ يجوز تقديمه لعدم الجزئية "[6]، ويوافقهم الرضي كذلك بقوله :" ولم يلزم على هذا جواز تقدُّم الفاعل على الفعل ؛ لأنَّ الفاعل معمول للفعل ، وليس عاملاً فيه "[7].

١١- إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به :

اختلف العلماء في هذه المسألة فكان لهم ثلاثة مذاهب :الاول :مذهب الكوفيين ، ووافقهم السيرافي[8] ،وتابعهم ابن مالك [9] ، وهو أنَّه يجوز أن ينوب عن الفاعل الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح ، سواء أكان متقدِّماً أم متأخراً ، واحتجوا بآيات من القرآن الكريم والشواهد الشعرية منها قوله تعالى :﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [10]، فنصب (القرآنَ) [1] على القراءة الشاذة ،

١ – ينظر اسرار العربية :٩٣ ، والمغني في النحو :٢ /١٣٣–١٣٤

٢ – الاصول في النحو :٢ /٨٢

٣ – المقتصد في شرح الايضاح : ١ /٣٢٧

٤ – ينظر التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر : ١٦٩

٥ – ينظر معاني النحو : ٢ /٣٩

٦ – شرح الكافية في النحو : ١ /٢٩٠

٧ – شرح الرضي على الكافية : ١ /٦٨

٨ – ينظر شرح الكافية في النحو : ١ /٣٤٠

٩ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٩

١٠ – الفرقان :٣٢

، وكذلك قراءة يزيد بن القعقاع (ت١٣٠هـ)، في قوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [٢]، بضم الياء في (ليُجزى) بالبناء للمجهول [٣] ، ويكون الجار والمجرور (بما كانوا يكسبون) نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) ،وكذلك قول الشاعر :

ولو ولدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ   لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا [٤]

فـ(بذلك) جار ومجرور نائب فاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) ، قال ابن جني عن الشاهد الشعري " فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل ، وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لايعتد أصلاً ، بل لايثبت إلَّا محتقراً شاذاً"[٥] ، وقد ردَّه ابن فلاح أيضاً من وجهين بقوله :" أحدهما : أنّ الكلاب مفعول (ولدت) ، وليس مفعولاً لـ(سُبَّ) ، و (جرو كلب) منصوب على النداء ، أو على الذّم ، والثاني : أنّ الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأنّ قفيرة ، وجرواً ، وكلباً ثلاثة "[٦] ، والاخر :مذهب البصريين [٧] إلّا الأخفش وهو منع إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وحكموا على ماستدل به الكوفيون بالشذوذ أو التأويل ، ففي قراءة أبو جعفر يزيد بن القعقاع للآية القرانية ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨]ببناء (يجزي) للمجهول ، قال ابن يعيش :" فيه إشكالٌ، وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه، وتقديره: ليجزى الجزاءُ قوماً بما كانوا يكسبون، وهو شاذ قليل"[٩]، وتأوَّل الآية على جعل (قوماً) معمولاً لفعل مضمر يدل عليه(يجزي)[١٠]، وأوَّلها ابن فلاح أيضاً بقوله :" إنّ القائم مقام الفاعل أحد المفعولين ؛ لأن الفعل (يجزي) يتعدى إلى مفعولين ، أي : ليجزي الخيرَ قوماً "[١١]، والثالث :مذهب الأخفش وهو أنَّه يجوز عنده أقامة غير المفعول به على شرط تقديم الجار والمجرور أو المفعول فيه أو المفعول المطلق

---

١ – ينظر: قرأ المُعَلّى عن الجحدري بفتح النون والزاي مخففة (نَزَلَ) والقرآن بالرفع ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خليد بفتح النون والزاي مثقلًا (نَزَّل) والقرآن بالنصب ، وقرأ الجماعة (نُزِّل) بالبناء للمفعول والقرآن النائب عن الفاعل ، ينظر : معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب :٦ /٣٤٩

٢ – الجاثية : ١٤

٣ – قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون (لنجزي) ، وقرأ الباقون بالياء (ليجزي) ، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلًا ، وكذا قرأ شيبة وجاءت أيضًا عن عاصم ينظر : النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٧٢

٤ – ينظر : خزانة الادب :١ / ٣٣٨ ، وينسب لجرير ولم أجده في ديوانه .

٥ - الخصائص : ١ /٣٩٧

٦ - شرح الكافية في النحو : ١ /٣٤١

٧ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٢١٩

٨ - الجاثية : ١٤

٩ - شرح المفصل : ٧ / ٧٥

١٠ - ينظر : شرح المفصل :٧ / ٧٥ ، وارتشاف الضرب :٢ /٣١

١١ - شرح الكافية في النحو : ١ /٣٤١

على المفعول به ، فإن تقدَّم المفعول به فهو أحقُّ بالنيابة من غيره ،فلا يجوز عنده في قولنا : ضُرِبَ زيداً في الدار ، بل الصحيح عنده قولك :ضُرِبَ زيدٌ في الدار [1]، ويوافق ابن فلاح مذهب البصريين [2]، ويوافق الرضيّ كذلك البصريين بقوله :" والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح " [3]، وقوله أيضاً في موضع آخر :" كل مجرور ليس من ضروريات الفعل "[4] ، وأرى أن المذهب البصري هو الصواب ؛ لأنَّ المفعول به من ضروريات الفعل، فله أحقيَّة أن ينوب عن الفاعل ،والجار والمجرور والمفعول فيه والمفعول المطلق ليس من ضروريات الفعل ، فلا يحق لها النيابة عن الفاعل .

١٢- مجيء أحوال مختلفة لشيء واحد :

اختلف العلماء في مجيء أحوال مختلفة لشيء واحد ، سواء أكانت متضادة كقولك :اشتريت الرمان حلواً حامضاً ، أم غير متضادة كقوله تعالى: ﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾[5] ، فذهب جمهور البصريين إلى جواز ذلك [6]، و يقول ابن فلاح في الحال إذا كانت متضادة :" لأن الحال زيادة في الخبر ، فالمبتدأ يكون له خبران فصاعداً "[7] ، وذهب بعضهم إلى منع ذلك وقد قاسوه على المصدرين وظرفي المكان والزمان [8] ، ففي قوله تعالى : ﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ ، جعلوا (مدحوراً) حال من ضمير (مذموماً)، وقد ضعَّفه الرّضيّ بقوله :" ولا وجه للقياس ؛ لأنَّ وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين، محال ، نحو : جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس "[9] ، ، فالشارحان يتفقان مع جمهور البصريين في مجيء أحوال متخالفة لشيْء واحد [10].

١٣- المنادى المفرد المعرفة معرب أو مبني :

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب الكوفيون إلى أنَّ المنادى المفرد معرب بالرفع بلاتنوين [11]، وقولهم في ذلك :" لأنا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق "[12] ، وقد نقض ابن فلاح رأيهم بأَنَّ النكرة المبهمة

---

[1] - ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢ / ١٢٣
[2] - ينظر : المصدر نفسه : ١ /٣٤٠-٣٤١
[3] - شرح الرضي على الكافية :١ / ٢١٦
[4] - المصدر نفسه :١ / ٢١٩
[5] - الاعراف :١٨
[6] - ينظر :شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /١٢
[7] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٨٣
[8] - - ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /١٢
[9] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٨٣
[10] - - ينظر :شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /١٢
[11] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ /٢٦٤(المسألة ٤٥)
[12] - المصدر نفسه : ١ /٢٦٤(المسألة ٤٥)

والمضاف والشبيه بالمضاف تأتي منصوبة ولم تسبقها العوامل قبلها [١] ، وذهب الفراء إلى أنَّه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول به ، فالمنادى مبني عنده كالإسم المندوب أي: يازيداه ، لوقوعه بين صوتين مديدين [٢] ، ويبطل قوله بأنَّ المندوب بني قبل اتصال الألف به . وذهب البصريون [٣]إلى أنّه مبني على الضم ، في محل نصب ؛ لأنَّه بمنزلة المفعول به ، قال سيبويه :" اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"[٤] ، واتفق ابن فلاح مع البصريين في بناء المنادى المفرد المعرفة ، وذكر السبب في ذلك من وجهين :"أحدهما : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنّ مقصود النداء التنبيه بالصوت لا الإخبار والأصوات كـ(هلا وعَدَس) مبنية فكذلك ما أشبهها ، والوجه الثاني : أنّه أشبه ضمير المخاطب لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فلأن لفظه مفرد كلفظ ضمير المخاطب وأمّا معنى من جهة التعريف والخطاب ؛ لأنّ المنادى مخاطب في المعنى ومشابهة المبني تقتضي البناء" [٥]، ويوافق الرضي مذهب البصريين أيضاً ويذكر السببَ بقوله :" لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً وذلك لأنَّ (يا زيد) بمنزلة أدعوك"[٦].

١٤- حذف (كان) بعد (أن) معوضاً منها (ما) :

اختلفت أقوال النحاة في قول الشاعر :

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٧]

فذهب البصريون إلى تقديره بـ(لأن كُنْتَ ذَا نَفَر)، إذ حذفت اللام ، ثُمَّ حذفت (كان) وعوِّض عنها(ما) الزائدة ، ويجب حذف (كان) لئلَّا يجمع بين العوض والمعوض منه ،فانفصل الضمير المتصل ، فصارت (أنْ مَاأنْتَ)، وادغمت (النون) في (الميم) فصار الكلام (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) ، واسم كان (أنت) وخبرها (ذا نفر) ، وزعم بعضهم أنَّ كان المحذوفة تامة لاناقصة والمنصوب بعدها يعرب حالاً ، وذهب أبو علي الفارسيّ وابن جنيّ إلى أنَّ(ما) هي التي رفعت ونصبت مابعدها أي عملت عمل الفعل لأنها تنوب عنه ، وزعم أبو العباس المبرّد إلى أنَّ (ما) زائدة لاعوض عن (كان)المحذوفة فيجوز إظهارها معها ، نحو : أمّا كنت منطلقاً انطلقت معك ، وقد ردَّ الرضي بأنه لم يسمع عن

١ - ينظر شرح الكافية في النحو :٢ / ٥٠١

٢ - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ /٢٦٤(المسألة٤٥)

٣ - ينظر : المصدر نفسه : ١ /٢٦٤(المسألة٤٥)

٤ - كتاب سيبويه : ٢ / ١٨٢ ، وينظر المقتضب : ٤ /٢٠٤

٥ - شرح الكافية في النحو :٢ /٥٠١- ٥٠٢

٦ - شرح الرضي على الكافية :١ /٣٥٠

٧ – ينظر : ديوان العباس بن مرداس السلمي : ١٠٦ ، وكتاب سيبويه :١ / ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٧ ، وشرح الكافية في النحو النحو : ٢ / ٧٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٩

العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها ويبقى اسمها وخبرها ، إلَّا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، واتفق ابن فلاح[١]والرضيّ[٢] مع مذهب البصريين

١٥- **إلغاء عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) بعد (إنْ) :**

اشترط الحجازيون لإعمال (ما) المشبهة بـ(ليس) شروطاً ، منها ألَّا ينتقض نفيها بـ(إلَّا) ، أو يتقدم الخبر على اسمها ، أو تزاد(إنْ) بعدها ، أو أن لايتقدم معمول خبرها على اسمها نحو : ماأمرَ الله أنا عاصٍ ، فان كان معموا الخبر ظرفًا أومجرورًا ، جاز ،حو : ماعندي أنت مقيمًا ، مابك أنا منتصرًا ، أمَّا التميميون فهي غير عاملة عندهم ،و اتفق الشارحان على إلغاء عملها في قول الشاعر:

وما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةٌ آخرينَا[٣]

يقول ابن فلاح :" إنما كفتها ؛ لأنّ (ما) للنفي ، و(إنْ) تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً "[٤]، ويقول الرضيّ:" انعزلت لأدنى عارض، فمن ذلك مجيء (إنْ) بعدها، وإنَّما عزلتها، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها تشابه (إن) النافية لفظاً، فكأن (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب"[٥].

١٦-المضاف إلى ياء المتكلم : اختلف النحاة في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم ، فذهب جمهور البصريين [٦]إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب بالحركات المقدرة ، وبه قال ابن الحاجب ، وذهب بعضهم إلى أنَّه لا معرب ولا مبني ، وحُجّتهم "بأنّه لايظهر فيه الإعراب مع انتفاء أسباب البناء "[٧] ، وذهب آخرون إلى أنَّه مبني[٨] ، ورأي ابن مالك يعرب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إن إن لم يكن مقصورًا أو منقوصًا أو مثنى أو جمع مذكر سالمًا في حالتي الرفع والنصب بضمة وفتحة مقدرتين ، أمّا في حالة الجر فيعرب بالكسرة الظاهرة على آخره على الأصحّ ، نحو : لزِمت طاعةَ ربّي ، واتفق ابن فلاح مع جمهور البصريين بقوله :" : إنه كسر ما قبلها إشعاراً باستحقاق الياء هذه الحركة ؛ لتعذرها عليها "[٩] ، ويوافق الرضيّ البصريين بقوله :" لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم، التزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها، فلمّا أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محلّ

---

١ - ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢ / ٧٦٦

٢ - ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٤٩

٣ – ينظر : خزانة الادب : ٤ /١١٥، والبيت لفروة بن مسيك المراديّ

٤ – شرح الكافية في النحو :٢ /٧٩٣

٥ – شرح الرضي على الكافية :٢ / ١٨٥

٦ - ينظر : المغني في النحو : ١ /١٧٨

٧ - المصدر نفسه : ١ /١٧٧

٨ - ينظر : المصدر نفسه : ١ /١٧٨

٩ - شرح الكافية في النحو :٢ / ٨٢٣

الإعراب مشتغلا بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين، مستحيل ضرورة "[١].

١٧-**علامات التثنية والجمع** : اختلف النحاة في ألف التثنية وواو جمع المذكر السالم ، فذهب سيبويه و أكثر البصريين، وتابعهم ابن جنّي [٢]، إلى أنّها حروف إعراب ، وهي علامات للتثنية والجمع ، ولا يوجد إعراب ظاهر على هذه الكلمات ، وحجتهم "أنَّ هذه الحروف إنّما زيدت للدلالة عَلَى التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع"[٣]، وذهب الأخفش والمبرّد والمازنيّ [٤]إلى أنها دليل الإعراب وليست بإعراب ، ولاحروف إعراب ، وذهب الكوفيون وتابعهم قطرب وأبو إسحاق الزيّادي [٥]، إلى أنّها هي الإعراب ، وحُجَّتهم في ذلك أنّ " الدليل على أنها إعراب كالحركات ، إنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين. وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، نحو قام زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات "[٦] ، وذهب الجرمي[٧] إلى أنّها حروف إعراب ، وانقلابها هي علامة الإعراب ، ووافق ابن فلاح رأي البصريين ، في أنها حروف إعراب ؛لأنها زائدة عن بنية الكلمة ، وهي حروف علة، تقبل الإنقلاب، إذ ترفع اللبس بين المرفوع وغيره،إذ يقول :" الألف والواو بمنزلة (الدال) المرفوعة من زيد، و(الياء) في الجر والنصب فيها بمنزلة (الدالّ) المنصوبة والمجرورة ، فهذه الحروف موضوعة لصور الإعراب، ولا انقلاب فيها ، وإنما استفيد الإعراب منها مع كونها حروف إعراب ؛ لأنه قد عهد دلالتها على الإعراب في الأسماء الستة"[٨]، أمَّا الرضي فيوافق البصريين أيضًا ، إذ يرى أنَّ هذه الحروف ، علامات للتثنية والجمع، وحروفاً للإعراب ، وهي أثر الإعراب كلها جميعاً ، من ذلك قوله :"ولم لا يجوز، كما اخترنا، أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب، علامة الإعراب أيضاً، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً، إذ لا تنافي بينهما "[٩].

---

١ - شرح الرضي على الكافية :١ / ٩٨

٢ - ينظر : الايضاح في علل النحو للزجاجي :١٣٠ ، وسرصناعة الاعراب :٢ / ٦٩٥-٦٩٦ ، والمغني في النحو : ١ /٣٤٩

٣ - الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠ (المسألة ٣) ، وينظر : شرح الكافية في النحو :١ / ١٧٢

٤ - ينظر : المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي :١٣٠ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٣ (المسألة ٣) ، واسرار العربية العربية : ٥١-٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٩، والمغني في النحو : ١ /٣٤٩، وشرح الرضي على الكافية : ١ /٣٠

٥ - ينظر : المغني في النحو : ١ / ٣٥٠

٦ - الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٩(المسألة ٣)

٧ - ينظر : سر صناعة الاعراب : ٢ / ٦٩٥ ، والمغني في النحو : ١ / ٣٥٠، وشرح الكافية في النحو :١ / ١٧٢

٨ - شرح الكافية في النحو : ١ / ١٧٣

٩ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٧٧

وفي أدناه جدول يوضح اتفاق الشارحين في بعض المسائل النحوية

اتفاق الشارحين
١- ترخيم المضاف
٢- حذف حرف النداء من اسم الإشارة
٣- القول في ندبة النكرة
٤- الكلم اسم جنس أو جمع تكسير
٥- اشتقاق الحال
٦- إعراب (فارساً) في قولهم (لله درُّهُ فارساً):
٧- العطف على ضمير الرفع المتصل بالتأكيد ودونه في اختيار الكلام
٨- تعريف المفعول له
٩- النعت بالمصدر
١٠- تقديم الفاعل على عامله
١١- إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به
١٢- مجيء أحوال مختلفة لشيء واحد
١٣- المنادى المفرد المعرفة معرب أو مبني
١٤- حذف (كان) بعد (أن) معوضاً منها (ما)
١٥- إلغاء عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) بعد (إنْ)
١٦- المضاف إلى ياء المتكلم
١٧- علامات التثنية والجمع

ثانياً / اختلاف الشارحين :

اختلف ابن فلاح والرضي في بعض المسائل النحوية ؛ لأنهما يمتلكان النَّزعة العقلية ، والثقافة الواسعة ، جعلت كل واحد منهما له طريقته في مناقشة الآراء والمسائل النحوية ، وقدرته واجتهاده في طرح آرائه ، والاستدلال عليها ، وبيان ذلك على وفق مايأتي :

١-القول في (حاشا):

اختلف النحاة في (حاشا) على ثلاثة أقوال : الاول : إنَّه حرف جر ، وهو قول سيبويه ، وتابعه أكثر البصريين ، قال سيبويه :" وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل "[1]، والاخر : إنَّه قد يكون

[1] - كتاب سيبويه :٢ /٢٤٩-٢٥٠

فعلاً ، وقد يكون حرفاً، وهو رأي الأخفش الأوسط والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن خروف [١] ، قال أبو العباس المبرد :" وَمَا كَانَ حرفاً سوى إِلَّا فحاشا وخلا وَمَا كَانَ فعلاً فحاشا وخلا وَإِن وافقا لفظ الْحُرُوف وَعدا وَلَا يكون "[٢] أي أنَّ (حاشا) عند المبرّد تشترك بين الحرف والفعل ،وقد استدلوا على ذلك بكثرة ماجاء من السماع منها قول الشاعر :

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ   على البريَّةِ بالإسْلامِ والدِّينِ[٣]

وقول الآخر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ   ضَنّاً عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[٤]

حكى أبو عمرو الشيبانيّ عن بعض العرب:" **اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وابن الأصبغ** "[٥] بنصب (الشيطانَ) ، والثالث : إنَّها فعل لا فاعل له ، وهو رأي الفرّاء ،" وكان الفرّاء من الكوفيّن يزعم أن "حاشا" فعلٌ، لا فاعلَ له، فإذا قلت: "حاشا لله"، فاللام موصلةٌ لمعنى الفعل، والخفضُ بها. فإذا قلت: "حاشا اللهِ"، بحذف اللام، فاللام مرادةٌ، والخفضُ على إرادتها "[٦] ، أمَّا الشارحان فموقفهما مختلف ، فابن فلاح يؤيد رأي المبرّد بقوله :" وهو الحق أنه مشترك بين حروف الجر والفعل "[٧]، والرضيّ يذهب إلى أنَّها مشتركة بين الاسم والحرف [٨] ، والراجح عندي ماذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين ، لأنَّ الجر بـ(حاشا) هو المشهور ، أمَّا النصب فلم يأتِ إلّا في شواهد قليلة .

٢- **إعمال (ما) المشبهة بـ(ليس):** في هذه المسألة مذهبان : أحدهما : اعمال (ما) عمل (ليس) وهو لهجة أهل الحجاز الرفع ، برفع المبتدأ اسماً لها ، ونصب الخبر ، خبراً لها ، نحو: مازيدٌ قائماً[٩] ، وإعمالها له مسوغه ، من ثلاثة أوجه [١٠]: الأول : تشترك (ما) و(ليس) في نفي الحال، الحال، والثاني : تشتركان في الدخول على المبتدأ والخبر ، والثالث : دخول الباء في خبرهما، وهذه المشابهة بينهما يلزم التساوي في العمل بينهما ، كما عمل اسم الفاعل لمشابهته الفعل المضارع، وكذلك منع الأسماء المتمكنة من الصرف ؛للعلمية ووزن الفعل [١١]، والتنزيل العزيز

---

١ - ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٥٩٤

٢ - المقتضب : ٤ /٣٩١

٣ - ينظر : شرح ديوان الفرزدق : ١ / ٣٦٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣٩ ، والرواية في الديوان: إلا قريشا فإن الله فضلها مع النبوة بالإسلام والخير

٤ - ينظر : المفضليات :٣٦٧ ، وشرح الكافية في النحو : ٢ /٧٣٨ ، ويروى : حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

٥ - المفصل في علم العربية : ٢٩٥

٦ - شرح المفصل : ٤ /٥١٢ و ينظر : همع الهوامع : ٣ / ٢٨٥-٢٨٦

٧ - شرح الكافية في النحو : ٢ /٧٣٨

٨ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ /١٢٤

٩ – ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ /٥٥٥ ،وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١ /١٧٨، وشرح الرضي على الكافية : ٢/١٨٤ ، وهمع الهوامع : ٢ /١٠٩

١٠ – ينظر : المقتضب : ٤ / ١٨٨، واسرار العربية :١٤٣ ، والمغني في النحو : ٣ /٨٤٤

١١ – ينظر المغني في النحو :٣ / ٨٤٤

نزل بلجهة أهل الحجاز ، من ذلك قوله (عزّ وجل) :﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾ [(١)]، وقوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [(٢)] ، وشروط اعمالها عمل (ليس) في أربعة :أحدها :بقاء النفي ، والثاني : أنْ لاتليها (إنْ) ، والثالث : أن يكون اسمها مقدماً والخبر متأخراً ، ، والرابع : ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير شبه جملةٍ ، كقولك : ماطعامك زيدٌ آكلاً ، فإن كان معمول الخبر ظرفاً وجاراً ومجروراً جاز تقديمه ، كقولك : ماعندك زيد مقيماً [(٣)]. والمذهب الثاني : إنَّ (ما) لا تعمل عمل (ليس) وهو لهجة بني تميم ، وحجتهم أنَّ (ما) غير مختصة ؛لأن الأدوات عند النحاة من شروط عملها هو اختصاصها ، فـ(ما) تشترك في الدخول على الأسماء والأفعال على السواء ، كقولك : مازيدٌ قائم ، وماقام زيدٌ ، فـ(ما) حرف وليس فعل ، والحرف أضعف من الفعل [(٤)] ، يقول يقول ابن مالك :" لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصاً بالافعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحقُّ ما لا يختص كـ(ما) النافية ألا يكون عاملًا" [(٥)]، واختلف الشارحان في (ما) ، فاتفق ابن فلاح مع لهجة لهجة أهل الحجاز وضّعف لهجة بني تميم ، بقوله :" إنّ الداخلة على الاسم غير الداخلة على الفعل ، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم ، بدليل أنّ لفظ (ما) الاسمية مشترك بين عدة من المعاني ، ولم تعمل إلا في الشرط دون غيره ، وإن لفظ (لا) مشترك ، وهي عاملة إذا كانت لنفي الجنس ، وقد أجمع القراء على لغة أهل الحجاز "[(٦)]، والرضيّ لايوافق ،إنّما هو في معرض بيان وجهتي النظر ، ففي لهجة بني تميم يقول :" اعلم أن الأصل في (ما) ألا تعمل، كما في لغة بني تميم، إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه، من الاسم، أو الفعل، لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، و (ما) مشتركة بين الاسم والفعل "[(٧)]، وفي لهجة الحجاز يقول :" وأما الحجازيون فإنهم أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لليس، لأن معناهما في الحقيقة سواء، وذلك لأن معنى (ليس) في الأصل: ما كان، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان، فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى (ما) مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشئ بمعنى نفي كونه، سواء، من حيث الحقيقة"[(٨)] ، والصحيح عندي ماجاء به القرآن الكريم ، على لهجة أهل الحجاز ،لأنه

---

[١] – المجادلة :٢
[٢] - يوسف :٣١
[٣] - ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ /١٨٧
[٤] - ينظر : المقتضب : ٤ /١٨٨-١٨٩ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣٥١
[٥] - شرح الكافية الشافية : ١ /٤٣٥
[٦] - شرح الكافية في النحو : ٢ / ٧٩١
[٧] - شرح الرضي على الكافية :٢ / ١٨٥
[٨] - المصدر نفسه : ٢ / ١٨٥

أفصح نص عربي ، و" ما يردُ في القرآن إنّما يكتسب القوة من مجرد وروده ، وحسبه أنّه من كلام الله فيكون بذلك هو الأقيس والأفضل"[1].

٣- أصل (اللهم):

اختلف البصريون والكوفيون في أصل (اللهم) ، فذهب الفرّاء قدرها : جملة وتابعه الكوفيون إلى أنَّ أصلها : ياالله أُمَّنا بخير ، أي :أقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله فصارا كلمة واحدة ، وقد ضعَّف الرضيّ رأي الفرّاء بقوله :"قال الفرّاء: أصله: يا ألله أمَّنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنَّك تقول: اللهم لا تؤمَّهم بالخير"[2] ، وذهب البصريون إلى أنَّ أصله : ياالله ، فالميم عوض عن حرف النداء في أوله ، ""وخصت الميم بالتعويض عن ياء لمناسبة الميم الواو التي هي أخت الياء "[3] ، والميم المشددة هي عوض عن حرفين ، وهذا التعويض في غير غير محل الحذف قياساً على (عدة) ،واختلف الشارحان في المسألة ، فيوافق ابن فلاح رأي الكوفيين بقوله :" وهذا التركيب غير مستنكر بدليل : (هلمّ) فإنها مركبة عند البصريين من : حرف التنبيه (ها) ، و (لُمَّ) ، وعند الكوفيين من : (هل) و (أم) فما صاروا إليه له نظير ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل "[4]، ،أمَّا الرضي فقد وافق رأي البصريين ، بقوله :" والميمان في " اللهمَّ " " عوض من " يا "، أُخِّر، تبركا بالابتداء باسم الله تعالى "[5]، وهناك رأي للمحدثين إنّ لفظة (اللهم) مفردة عبرية اقترضتها العربية ولها مرادفة بلفظة (إلوهيم) بالعبرية بمعنى (جمع آله) ،إن اللاحقة (أَمَّ) تشابه (ميم) العبرية ، أو ربّما من مورثات اللغة العربية الجنوبية (القحطانية) [6].

٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً: اختلف نحاة البصرة والكوفة في توكيد النكرة بـ(كل وأخواتها) ، فذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيد النكرة المحدودة كـ(يوم) و(ليلة) و(شهر)و(سنة) بألفاظ التوكيد التي تدل على العموم ؛وذلك إذا كانت من غير لفظها ، نحو : نمتُ ليلةً كلَّها ، واحتجوا على ذلك بالسماع والقياس[7] ، فأمَّا السماع فما جاء من الشواهد الشعرية ، منها قول الشاعر:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبُ   يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ[8]

---

[1] - النحويون والقران، د.خليل بنيّان الحسون: ١٥٥
[2] - شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٨٤
[3] - شرح الكافية في النحو : ٢ /٥٦٩
[4] - المصدر نفسه : ٢ /٥٦٩
[5] - شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٨٤
[6] - ينظر : التحرير والتنوير ، محمد بن عاشور : ٢/ ٩٩
[7] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٣٦٩(المسألة ٦٣) ، وشرح المفصل :٢ / ٢٢٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٢٦٧ ، وارتشاف الضرب الضرب من لسان العرب : ١٩٥٣/٤، ولم أجد رأي الأخفش في معانيه
[8] – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٢٢٨ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٦٩ (المسألة ٦٣) ، ، وشرح التصريح على التوضيح :٢ / ١٣٨ ، والبيت لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي.

فكلمة (حول) نكرة أُكدت بـ(كلّه)، فدلَّ على جوازه ، وقول الآخر :

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كلّهَا   فجئتَ بِهِ مُؤْيدًا خَنْفَقِيقَا[1]

فأكَّد النكرة (ليلةً) بـ(كلّها) ، فدلَّ على جوازه ، وأمَّا القياس عند الكوفيين " فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت : قعدت يوماً كُلَّهُ ، وقمت ليلةً كلَّهَا ، صح معنى التوكيد"[2]، وقد ردّ ابن فلاح رأي الكوفيين في السماع والقياس ،فالسماع بقوله :" إنّه محمول على الشذوذ لمخالفته للقياس الجليّ على أن قائل هذه الأبيات مجهول غير معلوم الفصاحة "[3] ، وفي القياس بقوله :" فإنها وإن كانت معلومة القدر فلا تخرج به عن العموم المنافي للخصوص "[4].

وذهب البصريون[5] إلَّا الأخفش إلى أنَّ توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز مطلقاً ، وحُجَّتهم من وجهين أحدهما: أنَّ النكرة تدلُّ على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدلُّ على التخصيص والتعيين فهما ضدان لايجتمعان ، والثاني : أنّ النكرة شائعة ، فلا تحتاج إلى توكيد ، وتوكيد مالا يعرف لا فائدة فيه [6]، والثالث : عدم مطابقة التوكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً ، فألفاظ التوكيد معارف فلا يجوز للمعرفة أن تتبع النكرة [7].

وقد وافق ابن فلاح البصريين في مذهبهم هذا[8] ، أمَّا الرضيّ فقد وافق الكوفيين في جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بقوله :"وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم"[9] ، وماذهب إليه الكوفيون هو الراجح ؛ لأنه لايخلو من فائدة ، ففي قولك :صمتُ شهراً ، فيه احتمالان فقد تريد جميع الشهر أو تريد أكثره ، فإذا قلت: صمتُ شهراً كلَّه ، ارتفع الاحتمال ووضح المقصود من الكلام [10] .

٥-حركة تابع المنادى المفرد المنسوق المحلى بـ(ال):

إذا عطف اسم معرف بـ(ال) على منادى مفرد ، فالنحاة أجمعوا على جواز الرفع والنصب فيه ، نحو : يازيدُ والحارثُ والحارثَ ، ولكنهم اختلفوا في اختيار حركته ، فكانوا على ثلاثة أقوال: الأول :

---

[1] – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٧٠(المسألة ٦٣)، وهذا البيت من كلام شييم بن خويلد، ومؤيدًا خنفقيًا: اسمان من أسماء الداهية.

[2] – المصدر نفسه : ٢ / ٣٧٢(المسألة ٦٣) ، والمؤقت هو المعرفة المحددة الواضحة المعينة المقصودة كالعلم والضمير .

[3] – شرح الكافية في النحو :٢ / ٩٤٥

[4] – المصدر نفسه : ٢ / ٩٤٥

[5] – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٣٧٢ (المسألة ٦٣)، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٩٥٣

[6] – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٣٧٢(المسألة ٦٣)

[7] –ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٧٣

[8] – ينظر : شرح الكافية في النحو :٢ /٩٤٤

[9] – شرح الرضي على الكافية :٢ / ٣٧٣

[10] - ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ /٥٢٦

ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الرفع ، مع جواز نصبه نظراً إلى المعنى ؛لأنّه منادى مستقل معنى فلا يصح مباشرة حرف النداء له ،فمن رفع مراعاة للفظ ، قال المبرد :" وحجّة من اختار الرفعَ أن يقول إذا قلت يا زيدُ والحارثُ: يا زيدُ ويا حارثُ "[١]، فلايمكن أن تنادي اسماً محلى بـ(ال) بحرف النداء ؛ لأنّه لايجوز الجمع بينهما ، إذ تصبح (ال) كالمبدل منه [٢]، وماجاء على الرفع قول الشاعر :

أَلاَ يَا زيدُ والضَّحاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَر الطَّرِيقِ[٣]

يروى برفع الضَّحاك ونصبه[٤]، وفي قوله تعالى :﴿ **يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ** ﴾[٥]، قرئ (الطَّير) بالنصب والرفع ، والثاني : قول عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والجرمي وهو اختيار النصب[٦] ، وهو مفعول به في المعنى ،فمن نصب مراعاة للمحل ، قال الخليل :" من قال يا زيدُ والنضرَ فنصبَ، فإنَّما نصبَ ؛ لأنَّ هذا كان من المواضع التي يردُّ فيها الشيءُ إلى أصله "[٧] ، والثالث : قول المبرّد وهو إختيار الرفع[٨] ، إذا كان الاسم المنسوق المحلى بـ(ال) معرفة قبل تعريفه بـ(ال) كـ(حارث) ؛ لأنَّ الألف واللام ليس لها تأثير في المعنى ، فيجري مجرى المنادى ، فإن كان نكرة قبل تعريفه نحو (الرجل) فيختار فيه النصب : لأن التعريف فيه يفيد معنى. وهو معاقبة الإضافة ، ووافق ابن فلاح القول الثاني وهو النصب بقوله :" وحجة النصب أنه يمتنع دخول (ياء) مع اللام ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه بخلاف الصفة ، فحمل على المحل لضعف الحمل على الّلفظ "[٩]، أمَّا الرضيّ فيرجح قول الخليل ومن تابعه في كونه منادى مستقلاً معنى بقوله :" فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى "[١٠] ،ويقول الدكتور فاضل السامرائي في المسألة :" حركة المعطوف المعرف بـ (أل) ففيها لغتان: الرفع والنصب ولا ينبني عليهما

---

١ – المقتضب :٤ /٢١٢

٢ – ينظر: كتاب سيبويه : ٢ /١٨٧

٣ – ينظر : اللمع في العربية :١ /١١١، وشرح الكافية في النحو :٢ / ٥١٦ ،وهمع الهوامع : ٣ / ٢٣٣، خمر الطريق: هو كلّ ما يستر من شجر وغيره

٤ – ينظر : اللمع في العربية :١ / ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش :١ / ٣٢١

٥ – سبأ : ١٠، قرأ روح وزيد بن يعقوب بالرفع ، وقرأ الباقون ورويس بالنصب ، ينظر : المبسوط في القراءات العشر ، أحمد الاصبهاني : ٣٦١ ، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٩

٦ – ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٢، وشرح المفصل: ٢/ ٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٦٥.

٧ – المقتضب : ٢ / ١٨٦

٨ – ينظر : المقتضب : ٢ / ٣ ، والبيان في شرح اللمع :٣٧٥ ، وشرح التسهيل :٣ /٢٥٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦٥

٩ – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٥١٦

١٠ – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦٥

اختلاف في المعنى "[١]، والراجح لدي اختيار الرفع ؛ لأنه منادى مستقل وهو المقصود عند المخاطب .

٦-**تقديم المستثنى على المستثنى منه** :اختلف الكوفيون والبصريون في تقديم المستثنى على المستثنى منه في سعة الكلام في نحو قولنا": إلَّا زيداً ضربني القوم ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك[٢] ، وحجتهم هو كثرة السماع من كلام العرب ، من ذلك قول الشاعر :

وَمَا لِي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِي إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[٣]

فقدَّم المستثنى (أحمد) على المستثنى منه (شيعة) ،وكذلك قدَّم المستثنى(مذهب الحق) على المستثنى منه (مذهب) ،وأصل الكلام :مالي شيعة إلّا آل أحمد ، ومالي مذهب إلَّا مذهب الحق ، وقول الآخر :

الناس أَلْبٌ علينا فيكَ ليس لنا إلا السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ[٤]

قدَّم المستثنى(السيوف) على المستثنى منه (وزر) وأصل الكلام: ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا ، وذهب البصريون إلى امتناع تقديمه سواء أ موجبًا كان الكلام أم منفيًا ، وحجتهم أنَّه يؤدي إلى عمل مابعد (إلَّا) فيما قبلها ، وهذا غير جائز ؛لأنَّ (إلّا) حرف نفي يأتي بعدها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ،وكذلك (إلَّا)، ومنهم من تمسك بأنّ الاستثناء يشابه البدل ، ففي قولنا : ماجاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ أو إلَّا زيداً ، المعنى واحد ، فلمشابهته للبدل امتنع تقديمه ، كما لم يجز تقديم البدل على المبدل منه ،؛لأنَّ البدل تابع والمبدل منه متبوع ،وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع [٥] ، ووافق ابن فلاح رأي الكوفيين ، إذ يقول :" تقدم المستثنى على المستثنى منه شائع وارد في لغة العرب"[٦] ، أمَّا رضي الدين فقد وافق البصريين ؛لأنه لم يسمع من كلام العرب ، والقياس يمنعه ، بقوله:" والأولى مذهب البصريين لعدم السماع مثل هذا ، ويمنعه القياس أيضاً "[٧].

٧- **تعيين المضاف إليه المحذوف :**

اختلف النحاة في تعيين المضاف إليه المحذوف، في قول الشاعر :

---

[١] – معاني النحو : ٤ / ٣٣٣
[٢] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٧٦(المسألة ٤٦)
[٣] - ينظر : ديوان الكميت بن زيد الاسدي : ٥١٧ ، وينظر : الانصاف في مسائل الخلاف:١ / ٢٢٣ (المسألة ٣٦)، وشرح الرضي على الكافية : ٢ /٨٤ ،
[٤] - ديوان كعب بن مالك الانصاري : ٤٣
[٥] - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف: ١ /٢٧٦(المسألة ٤٦)
[٦] - شرح الكافية في النحو :٢ / ٧١٠
[٧] - شرح الرضي على الكافية : ٢ /٨٤

إلّا عُلالةَ أو بُدا هةَ قارحٍ نهدِ الجُزارَهْ [1]

فكانوا على ثلاثة آراء: الاول : ذهب سيبويه إلى أنَّ (علالة) أضيفت إلى الاسم المجرور (قارح) ، و(بداهة)أضيفت إلى ضميره في الحقيقة ، والتقدير : إلَّا علالة قارح أو بداهته ، فحذف الضمير للاختصار ، وكلمة (البداهة) أقحمت بين المتضايفين على نية التأخير ، وتقديره : إلَّا علالة أو بداهة قارح ، فالحذف جاء من الثاني ، يستغني به بالأول [2] "لأن الأول إذا ورد فحكمه أن يُوفَّى حقَّه من اللفظ "[3]، وقد اختار ابن جني رأي سيبويه [4] ،والثاني : ذهب المبرّد [5]إلى أنّ ماأضيف إليه المضاف الثاني ، دليل على حذف المضاف إليه من الأول ، قال المبرّد " أَرَادَ إِلَّا علالة قارح أَو بداهة قارح فَحذف الأول لبَيَان ذَلِك فِي الثَّانِي" [6] ، وهو اختيار الزمخشريّ [7]، والثالث : ذهب الفرّاء الفرّاء [8]إلى أنَّ المضافين (علالة)و(بداهة) ، قد أضيفا إلى اسم واحد (قارح) ، فلا يكون في الكلام حذف من المضاف الاول ، ولا من المضاف الثاني، يقول الفرّاء :" إنّما يَجوز هَذَا فِي الشيئين يَصْطَحبان مثل اليد والرجل"[9]، واختار ابن فلاح رأي سيبويه ، بقوله:" فما صار إليه سيبويه أقوى ؛ لأنّه جار على قياس تكرير الأسماء ، لأنه يجعل للثاني ضميراً يعود إلى الأول "[10] ، وأمَّا الرضيّ فاختار رأي المبرّد ، بقوله :" ومذهب المبرد أقرب، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة"[11].

٨-دخول لام الاستغاثة على المنادى :

اختلف الشارحان في دخول لام الاستغاثة على المنادى ، في قول الشاعر :

يالَبكر أَنْشِرُوا لي كُلَيْبا يالبكر أينَ أينَ الفِرار[12]

[1] – ينظر : ديوان الاعشى :٧٨ ، وشرح الكافية في النحو : ٢ / ٨٥٨

[2] – ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ١٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ /٢٢، وشرح الكافية في النحو :٢ /٨٥٨، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٢٥

[3] – شرح كتاب سيبويه :٢ / ٣٤

[4] – ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٠٩

[5] – ينظر : المقتضب : ٤/ ٢٢٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٥٨

[6] – المقتضب : ٤ /٢٢٨

[7] – ينظر : المفصل في علم العربية : ١٣٦

[8] – ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٣/٨١، وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ٢ / ٣٢٦

[9] – معاني القران للفراء : ٢ / ٣٢٢

[10] – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٨٥٨

[11] – شرح الرضي على الكافية : ٢ /٢٥٩

[12] - ينظر : شرح الكافية في النحو :٢ /٥٠٧ ، و شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٥٣ ، وخزانة الادب :٢ / ١٦٢، والبيت للمهلهل بن ربيعة

علـى رأي سيبويه فـي قولـه (يـالبكر) دخلت لام الاستغاثة علـى المنـادى ،إذ يقول :" فاستغاث بهم ليُنشروا له كُليباً. وهذا منه وعيد وتهديد. وأما قوله يا لَبكرٍ أين أينَ الفِرارُ فإنما استغاث بهم لهم، أي لمَ تفرّون؟ استطالةً عليهم ووعيدا"[١]، وعلـى رأي أبـي جعفر النحّـاس (ت٣٣٨هـ)أنّ الـلام فـي البيت الشعري للاستهزاء، إذْ يقول : " إِنَّمَا يَدعُوهُم ليهزأ بهم أَلا ترَاهُ قَالَ: أنشروا لـي كليباً"[٢]، وذهب الاعلم الشـنتمري (ت٤٧٦هـ) إلــى إنّ المسـتغاث لـه هـو المسـتغاث بـه فـي البيـت الشـعري ، إذْ يقـول :" والمستغاث من أَجله فِي الْبَيْت هُوَ المستغاث بِهِ وَالْمعْنَى: يَا لبكر أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فِي إنشار كُلَيْب وإحيائه وَهَذَا مِنْهُ استطالة ووعيد وَكَانُوا قد قتلوا كليباً أَخَاهُ فِي أَمر البسوس"[٣]، و يوافق ابـن فـلاح رأي سيبويه ، فـي كونها لام الاستغاثة ، واستشـهد بالبيت الشـعري المـذكور علـى ذكـر المستغاث به وحده [٤]، أمَّا الرضي فلا يوافق سيبويه رأيه ، فاللام عنده ليست للاستغاثة ،إذْ يقول :" وقولهم إن هذا لام الاستغاثة، كأنّـه استغاث بهم لنشر كليـب واستغاث بهم للفرار، تكلف، ولا معنـى للاستغاثه ههنا، لا حقيقة ولا مجازاً"[٥].

وفي أدناه جدول يوضح اختلاف الشارحين في بعض المسائل النحوية

اختلاف الشارحين
١- القول في (حاشا)
٢- إعمال (ما) المشبهة بـ(ليس)
٣- أصل (اللهم)
٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً
٥- حركة تابع المنادى المفرد المنسوق المحلى بـ(ال)
٦- تقديم المستثنى على المستثنى منه
٧- تعيين المضاف إليه المحذوف
٨- دخول لام الاستغاثة على المنادى

[١] – كتاب سيبويه : ٢ / ٢١٥
[٢] – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :٢ /١٦٢
[٣] – المصدر نفسه :٢ /١٦٢
[٤] –ينظر: شرح الكافية في النحو :٢ /٥٠٧
[٥] – شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٥٣

المبحث الثاني

منهجا الشارحين في الاستشهاد :

المنهج لغة : يقال : " نَهَجَ : طريقٌ نَهْجٌ: بَيّنٌ واضِحٌ، وَهُوَ النَّهْجُ... والجمعُ نَهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ " [١] ، و" قَالَ اللَّيْث : طريقٌ نَهْج وطُرُقٌ نَهْجة، وَقد نَهَج الأمرُ وأَنهَج ، لُغَتَان : إذا وَضُحَ ، ومنهَج الطَّريق : وَضَحه ، والمِنهاج : الطَّرِيق الْوَاضِح "[٢].

والمنهج اصطلاحاً : لا يختلف المنهج في الاصطلاح عن معناه اللغوي ، وله تعريفات عدة، ومن أوضح تعريفاته :" طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة "[٣] وقيل :" طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم "[٤]، أو هو :" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في

---

[١] - لسان العرب : ٢ / ٣٨٣ (نهج)

[٢] -تهذيب اللغة : ٦ / ٦٢ (نهج)

[٣] - منهج البحث الأدبي ، علي جواد طاهر :١٣

[٤] - منهج البحث اللغوي ، محمود ياقوت :٨٢

العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد العامة ، تهيمن على سير العقل ، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "[١].

وسأعرض منهجي ابن فلاح والرضي في الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية والسنة النبوية الشريفة والشعر العربي ، وبيان ذلك على وفق مايأتي :

أولاً / القرآن الكريم :

كان ابن فلاح يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم ، فيندر أن تجد صفحة من شرحه تخلو من آية قرآنية ، وبيان ذلك كمايأتي :

يذكر ابن فلاح الآية القرآنية مسبوقة بعبارة : (قال تعالى)أو(قوله تعالى) أو(وفي التنزيل) [٢] .

وقد يستشهد بأكثر من آية قرآنية في المسألة النحوية الواحدة ، منها في كلامه على حذف المفعول به مطلقاً [٣] ، استشهد بقوله تعالى : ﴿ **أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ** ﴾ [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ **أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا** ﴾ [٦] .

منها في باب (المبتدأ والخبر) في أنَّ المبتدأ اسم يدلُّ على الذات ، والخبر هو محطُّ الفائدة ، وأنَّ الخبر ينزل منزلة المبتدأ على طريق التشبيه ، واستشهد ابن فلاح على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ** ﴾ [٧] . وفي بعض الأحيان يُقدَّم الشاهد الشعري على النص القرآني ، منها في باب (الممنوع من الصرف) أنَّ (فُعَل) جاءت في لغة العرب على تسعة أضرب ، منها خمسة مصروفه إحداها تكون صفة كـ(حُطم) و(لُبد) واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

قَدْ لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ   خَدَلَّجِ الساقَيْنِ خَفّاق القَدَم[٨]

---

١ - المرجع نفسه : ٨٢

٢ - ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ / ٩٣ ، ١٠١ ، ١٣٠

٣ - ينظر :المصدر نفسه : ٢ / ٤٩٠- ٤٩١

٤ - القصص : ٦٢ ،٧٤

٥ - النمل :٥٩

٦ - الفرقان : ٤١

٧ - الاحزاب: ٦

٨ – ينظر :كتاب سيبويه :٢ / ٢٥٣ ،والمقتضب : ١ /٥٥ ،وشرح المفصل : ١ / ١١٥ ، و شرح الكافية في النحو :١ / ٢١٩ ، والبيت والبيت ينسب للخطم القيسي ، وقيل لأبي زغبة الخارجي ، وقيل للأغلب العجلي ، وقيل لأبي زغيبة الأنصاري ، وقيل لرشيد بن رميض.

وذكر قوله تعالى : ﴿ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَدًا ﴾ [1].وأحياناً يذكر الأقوال في توجيه الآية ، وقد يوافق أو يعترض، منها قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [2]، قال ابن فلاح :" ففيه ثلاثة أقوال : أحسنها: أنّ (سواء) خبر مقدم ؛ لأنّ التسوية صفة إضافية للإنذار وعدمه ، والصفة هي محط الفائدة فهي الخبر ، والهمزة وأم هاهنا مستعارتان للتسوية منقولتان عن الاستفهام إلى التسوية خاصة ، والمعنى على اليقين لا على الاستفهام ، وإنما جازت استعارتهما ونقلهما إلى التسوية لاشتراكهما في معنى التسوية .... ، والقول الثاني لأبي علي : أنّ (سواء) مبتدأ ، والجملة الخبر ، وهو ضعيف ؛ لعدم العائد فيها ، والقول الثالث : أنّ (سواء) خبر (إن) و(أنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعل (سواء) ، ويضعف هذا القول أن (سواء) ليس من الصفات التي لها قوة رفع الظاهر "[3].

وأحياناً يكتفي بآية قرآنية أو بجزءٍ منها ، ولا يأتي بشواهد أخرى من نوعها أو من غيرها ، منها قوله في (غواش) إنها تكون كالاسم المنقوص في حالة الرفع ، فتحذف ياؤها بلا خلاف [4]، واستدل بقوله بقوله تعالى : ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ ﴾ [5].

وقد يوضح مفهوم أو مصطلح نحوي بالنصّ القرآني ، منها في تسمية المقصور بهذا الاسم ، لأنه في اللغة معناه الحبس [6]، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾ [7].

وفي اشتقاق لفظ الإعراب بأنَّه نُقل من (امرأة عروب) ، وهي التي تكون متحبِّبة إلى زوجها ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [8]، أي :إنَّ المتكلم بالإعراب يتحببُ إلى سامعه[9] .

---

[1] – البلد : ٦ ، قرأ أبو جعفر وحده مشددة الباء. وقرأ الباقون {لُبَدًا} خفيفة الباء و ينظر : النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري : ٢ / ٤٠١

[2] – البقرة :٦ ، قَرَأَ نَافِع وَأَبُو عَمْرو آنذرتهم آنت يهمزان ثمَّ يمدان بعد الْهمزَة ، وَقَرَأَ ابْن كثير أنذرتهم بِهَمْزَة وَاحِدَة غير مُطَوَّلَة ، ينظر : حجة القراءات، ابن زنجلة : ١ / ٨٦

[3] – شرح الكافية في النحو : ١ /٣٩٩

[4] – ينظر : المصدر نفسه :١ / ٢٤٨

[5] – الاعراف :٤١، وأدغم (جهنم مهاد) رويس بخلاف عنه كأبي عمرو، وأدغمه يعقوب بكماله من المصباح ، ينظر : النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري : ١ / ٢٨٣

[6] – ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ /١٨١

[7] – الرحمن : ٧٢

[8] – الواقعة: ٣٧ ، قَرَأَ ابْن كثير وَابن عامر والكسائى (عُرُبًا) مثقلًا وَقَرَأَ حمزَة (عُرْبًا) خَفِيفا ، ينظر : السبعة في القراءات ، ابن مجاهد : ١ / ٦٢٢

[9] – ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ /١٣٠

وأحيانًا يتبع الشاهد القرآني بشاهد من الشعر ، منه استشهاده على المعدول عن العدد في باب (الممنوع من الصرف) ، فقد استشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **أُوْلِيَ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ** ﴾ [1]، وذكر قول الشاعر : **ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذئابٌ تبغَّى الناسَ مثْنَى ومَوْحَدُ**[2].

أمَّا منهج الرضي في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فإنه يكثر من الاستشهاد به ، ويلتزمه بسهولة ويسر ، بلا تعنت أو تكلّف، ويستدل به على صحة القاعدة النحوية وتوضيحها وفصاحة التركيب ، ويمكن بيان منهجه كمايأتي:

عندما يذكر الآية القرآنية يسبقها بعبارات كقوله :(قال تعالى) أو(قوله تعالى) [3]. وقد يستشهد بالقرآن الكريم وحده ، ولا يذكر معه شواهد أخرى ، منه في باب (المفعول المطلق) إذا كان المصدر مجموعاً، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَاْ** ﴾ [4].

وقد لا يأتي بنص الآية القرآنية كاملاً ، بل يقتصر على موضع الشاهد فيها ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٌ ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَسِيقَ ٱلَّذِينَ** ﴾ [6] ، وقوله تعالى: ﴿ **وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ** ﴾ [7].

وأحيانًا يستشهد بأكثر من آية كريمة على المسألة النحوية الواحدة ، منه في مطابقة الخبر للمبتدأ ، في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والغيبة والتكلم والخطاب [8]، ، إذ استشهد بقوله تعالى

[1] – فاطر:١

[2] - ينظر : شرح اشعار الهذليين : ٣ / ١١٦٦، وشرح الكافية في النحو : ١ / ٢٠٩، والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي .

[3] - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٩، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٩٣ ، ٢ / ٨ ، ١٧ ، ٤٧ ، ٤٦٧ ،٣ / ٢٣ ، ١٠٤ ، ١٤٠

[4] - الاحزاب :١٠، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٩٩، وقرئ بالألف (الظنونا) وصلاً ووقفاً ، وحذفها وصلاً ووقفاً ، ينظر : الحجة في القراءات السبعة ، ابن خالويه : ٢٨٩

[5] – الصافات : ٤٧، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٣٦١

[6] – الزمر : ٧١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤١، وقرأ الكسائي وابن عامر بإشمام الضمّ للسين ، ينظر : جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لعثمان الداني :٢ / ٨٣٧

[7] – التوبة : ١٨ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية :٢ / ١٦

[8] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٤٥٦

تعالى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [2] ، وقوله تعالى تعالى : ﴿ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [3].

وأحياناً يأتي بالشاهد الشعري بعد النص القرآني ، من ذلك الفصل بين (لا) النافية للجنس واسمها النكرة ، ووجوب رفع اسمها ، وذكر قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [4]، واستشهد بقول الشاعر :

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بهم أبداً دَوَاءٌ [5].

وأحيانًا يُقدِّم الشاهد الشعري على النص القرآني ، من ذلك في الخبر المغاير للمبتدأ وكون أحدهما معنًى والآخر عيناً ، واستشهد بقول الشاعر :

ترتعُ ما رتعتْ حتَّى إذا ادّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ [6]

واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [7].

وأحيانًا يُوجِّه النص القرآني ، ويعقب عليه ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [8]، إذ عقب الرضي بعد الآية الكريمة بقوله :" فهو بمنزلة: بعداً لما توعدون استعمالاً، وأمَّا في المعنى، فهيهات اسم فعل، وإلَّا لم يُبْنَ "[9].

ومنها في باب الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [10] ، إذ وجّه الرضي الآية الكريمة ، بقوله :" الواو فيه للحال، لأن صاحب الحال عام، وقيل: الجملة

---

[1] – طه : ١٤ ، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء، والباقون بالسكون ، ينظر : المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر .عمر النشار : ١ / ٢٤٨ ، ومعاني القراءات للازهري : ٢ / ١٤٥

[2] – القصص : ١٦

[3] – المائدة : ١١٨

[4] – الصافات : ٤٧

[5] – ينظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٢٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٢٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٨٦ ، وخزانة الادب : ٢ / ٣٠٨ ، والبيت لمسلم بن معبد .

[6] – ينظر : ديوان الخنساء : ٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٤

[7] – البقرة : ١٧٧، قَرَأَ نافع وابن عامر خفيفتي النون، ويرفعان (البرّ). وشدّد النون في هذين الموضعين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائيّ، والكسائيّ، ينظر : الحجة للقراء السبعة :٢ / ١٧٠

[8] – المؤمنون : ٣٦ ، قرأ ابو جعفر هيهات هيهات معا بكسر التاء فيهما، وهي لغة (تميم)وأسد، وقرأ الباقون بفتح التاء فيهما، وهي لغة (اهل الحجاز)، الحجاز)، ينظر : القراءات وأثرها في علوم العربية ، محمد سالم محيسن :١ /١٩٩

[9] – شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٠٨

[10] – الحجر : ٤

صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بإلَّا، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة، وبإلَّا، فجيْء بالواو رابطة "[1].

ثانياً / القراءات القرآنية:

يلاحظ على منهج ابن فلاح في القراءات القرآنية ما يأتي :

في الغالب عندما يذكر القراءة ينسبها الى قارئها ، منها قراءة الشامي وأبي بكر في قوله تعالى : ﴿ **نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [2]، بنون واحدة وتشديد الجيم[3] ، ومنها قراءة أبي عمرو في قوله : ﴿ **قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ** ﴾ [4] ، ومنها قراءة حمزة من السبعة ، والنخعي ، وقتادة ، ويحيى ابن وثاب ، وطلحة وطلحة بن مصرف ، والأعمش من غير السبعة [5]، في قوله تعالى : ﴿**تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ** ﴾ [6] . وأحيانًا يذكر القراءة من دون نسبة إلى أصحابها ، منها قراءة من قرأ بالتاء في قوله تعالى : ﴿ **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ** ﴾[7]، وفي قوله تعالى : ﴿ **مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ** ﴾[8]، القراءة بنصب(أشداءَ) و(رحماءَ) على أنّه حال من الضمير في معه : لأنّه صلة .

وقد يذكر أكثر من قراءة في الآية القرآنية ، منها في قوله تعالى : ﴿**بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ [9] ، ، " فمن قرأ بتنوين (طِوًى) ، فإنه جعله علماً على الوادي ، وهو مذكر فانصرف إذ ليس فيه إلا

---

[1] – شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٠٢

[2] – الانبياء: ٨٨، وقرأ الباقون بنونين والتخفيف ، ينظر : ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها ، مكي القيسي ١١٣/٢:

[3] – ينظر : شرح الكافية في النحو :١ / ٣٤١

[4] – ال عمران : ١٥٤ ، والقراءة المنسوبة لأبي عمرو برفع كل ، والباقين بنصبها ، ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة :١٧٧ ، وينظر: شرح الكافية في النحو : ٢ /٩٤٢

[5] – ينظر : شرح الكافية في النحو :٢ / ٩١٧

[6] – النساء : ١ ، ١٨٨ ، فقرأ حمزة وحده: والأرحام بالخفض، وقرأ الباقون: والأرحام نصبا ، ينظر: السبعة في القراءات:١ / ٢٢٦

[7] – يوسف : ١٠ ، وقرأ (تلتقطه) مجاهد ، وأبو رجاء ، والحسن ، وقتادة ، ينظر : الكشاف : ٣/ ٢٥٩ ، وشرح الكافية في النحو : ٢ / ٨٠٦

[8] – الفتح : ٢٩ ، وينظر : شرح الكافية في النحو :١ / ٣٨٩

[9] – طه :١٢ ، والنازعات : ١٦، قرأ بلا تنوين الحسن ، والاعمش ، وابو السمال ، وعكرمة ، وغيره ، وبالتنوين : نافع ، وابن كثير ، ويعقوب ، وغيره ، ، ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها :٢ / ٩٦

التعريف، ويكون بدلاً منه أو عطف بيان ، ومن قرأ بغير تنوين (طوى)، فإنه لا ينصرف ، إمّا لأنه اسم للبقعة فلا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإما لأنه معدول عن (طاو) ، والمانع له التعريف والعدل"[١] ،وفي قوله تعالى: ﴿ **لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ** ﴾[٢]، يقول ابن فلاح :" فمن قرأ بالرفع فإنه اسم اسم غير ظرف بمعنى الوصل ، ومن قرأ بالنصب فعلى الظرف ، والفاعل مقدر أي : أمركم بينكم "[٣]. وقد يذكر أنَّ هذه القراءة شاذة ، منها القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿ **وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ الأمرُ كُلُّهُ كُلُّهُ** ﴾[٤] ،" بنصب المفعول مع بناء الفعل للمفعول ، فإنّ القائم مقام الفاعل يعود على الغيب ، ونصب الأمر بفقد الخافض ، أي : وإليه يُرجع الغيب في الأمر كله "[٥]، وكذلك ذكر القراءة الشاذة في قوله تعالى :﴿ **تَبَّتۡ يَدَآ أَبِو لَهَبٖ وَتَبَّ** ﴾[٦].

وقد يقوم بتوجيه القراءة ويعقب عليها ، منها في قوله تعالى : ﴿ **وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ** ﴾[٧] إذ يعقب ابن فلاح على الآية الكريمة ، بقوله :" وهي تحتمل وجهين :أحدهما : أنّ كل معطوف مع ما يليه جملة مستقلة ، أي : والعين مأخوذة بالعين والأنف مأخوذٌ بالأنف ، والأذن مأخوذة بالأذن ، والسن مأخوذة بالسن ، والوجه الثاني : العطف على المعنى ، أي : وكتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين ، على أنّ سيبويه يجوّز العطف على محل المفتوحة"[٨].

وكذلك في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ** ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ **وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ** ﴾[٩]، في عطف (تصريف الرياح) على (السموات) ،

---

[١] – شرح الكافية في النحو : ١ /٢٢٠

[٢] – الانعام : ٩٤، قرأ برفع بينكم ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء ، وابن عامر ، وعاصم ، ومجاهد ، وقرأ بالنصب عبد الله بن مسعود ، ومجاهد والأعمش ، ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها : ١ /٤٤٠ ،الكشاف : ٢ /٣٧٤

[٣] – شرح الكافية في النحو: ١ / ٢٩٠

[٤] – هود : ١٢٣ ، قرأ نافع وحفص بضم الياء على مالم يُسمَّ فاعله ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، ينظر حجة القراءات لأبي زرعة :٣٥٣

[٥] - شرح الكافية في النحو:١ / ٣٤٢

[٦] – المسد :١، وينظر : مختصر في شواذ القراءات :١٨٢ ، وشرح الكافية في النحو :١ / ١٦٢

[٧] – المائدة : ٤٥ ، قرأ الكسائي بالضم ، وقرأ الباقون بالنصب ينظر : االسبعة في القراءات : ٢٤٤، و الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها وحججها :١ /٤٠٩

[٨] – شرح الكافية في النحو :٢ / ٩١٥

[٩] – الجاثية :٣–٥، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب (آيات)بكسر التاء ، وقرأها الباقون برفع التاء ، ينظر : النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري :٢ / ٣٧١

، و (آيات) على (آيات) على القراءتين إحداهما على اللفظ ، والأخرى على المحل ، فقد وجه ابن فلاح قراءة الرفع على وجهين ، بقوله :" أحدهما : منع العطف ، وجعل الثاني مبتدأ ، و(تصريف الرياح) خبره تقدم عليه ، والجملة مستقلة ، والثاني : أنّ (آيات) أيضاً تأكيد لآيات على المحل كما يعطف على المحل "[١].

أمَّا **منهج الرضيّ في القراءات** فيمكن بيانه على ما يأتي :

في الغالب ينسب القراءات إلى أصحابها ، وهم في أغلبهم من القرّاء السبعة أو رواتهم ، منها قراءة حمزة بالجرِّ ، في قوله تعالى :﴿ **ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالْأَرْحَامِ** ﴾[٢]، وقراءة نافع في قوله تعالى :﴿ **وَمَحْيَايْ**﴾[٣] ، بسكون الياء ، وقرأها الباقون محرّكة[٤].

وقد لا يعزو القراءة إلى أصحابها ، منها من قرأ النصب (فَتَنفَعَهُ)[٥] في قوله تعالى : ﴿ **أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ**﴾[٦]. ومنها قراءة من قرأ في قوله تعالى : ﴿ **بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ** ﴾[٧]، في مجيء (غدوة) جنساً في القرآن[٨]. ونجده يذكر القراءة بأنها شاذة ، منها في قوله تعالى تعالى :﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾[٩] ، في أنَّ (حين) مجرورة بـ(من) مقدرة بعد (لات) ، والتقدير : لات من حين ، وهي قراءة شاذة[١٠] . ومنها القراءة الشاذة التي استدل بها الكوفيون، وتابعهم فيها بعض المتأخرين على أنَّ المفعول به المجرور يقوم مقام الفاعل من باب الأولى ، لا أنَّه واجب ، في قوله تعالى: ﴿ **لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ** ﴾[١١]، على قراءة النصب (**ٱلۡقُرۡءَانَ**)[١].

---

[١] – شرح الكافية في النحو :٢ / ٩٢٧

[٢] – النساء :١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية: ٢ /٣٣٦ ، قرأ حمزة وحده: والأرحام بالجر، وقرأ الباقون: والأرحام نصبا، ينظر حجة القراءات لأبي زرعة :١٨٨ .

[٣] – الانعام : ١٦٢

[٤] – ينظر : الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي :٣ /٤٤٠، وشرح الرضي على الكافية : ٤ /٣٩٢

[٥] –ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٦٣

[٦] – عبس : ٤–٥ ، قرأ عاصم بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع ، ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة : ٧٤٩

[٧] – الكهف : ٢٨، قرأ ابن عامر بضم الغين ، ينظر : شرح طيبة النشر في القراءات ، ابن الجزري :١ / ٢٢٣

[٨] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٩٩ ، قرأ ابن عامر بضم الغين ، وقرأ الباقون بالفتح ، ينظر : حجة القراءات :٤١٥

[٩] – ص :٣ ، ووقف عليها الكسائي بالهاء، والباقون بالتاء ، ينظر : المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر: ١ / ٣٥٢

[١٠] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٩

[١١] – الفرقان :٣٢

ويلاحظ أنَّه يُحكّم قواعد النحو المقررة عند النحاة على القراءات ، ويصفها بالقبح أو اللحن أو الضعف أو التكلف ، منها في الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، وكان المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعلا له على السعة ،إذ طعن في قراءة ابن عامر﴿ **قتلَ أولادَهُمْ شركائِهم** ﴾ [٢] في قوله تعالى : ﴿ **قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ** ﴾ [٣] .

ومنها وصفه قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى : ﴿ **كُن فَيَكُونُ** ﴾ [٤]، بفتح النون (فيكونَ)، فيها تكلفٌ ، وقرأها الجمهور بالرفع [٥] ، وكذلك وصفه قراءة حمزة بالضعف[٦] في قوله تعالى : ﴿ **وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ** ﴾ [٧]، بكسر الياء، وقرأها الباقون بفتح الياء [٨] ،وهو عند النحاة ضعيف .

ثالثاً / الحديث النبوي الشريف :

منهج ابن فلاح في الاستشهاد بالحديث النبوي ، نجده متنوعاً إذ يستشهد به بحسب موضع أو مناسبة معينة ، ونلاحظ فيه ما يأتي :

أحياناً يأتي ابن فلاح بالحديث النبوي في توضيح مفهوم أو مصطلح، أو للاستئناس والتمثيل ، منها في مفهوم (الإعراب) استدل عليه لغةً بمعنى البيان من قول الرسول (ص) : " **الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ والثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا** " [٩]أي يبين، وفي باب (الممنوع من الصرف) في معنى المنصرف لغةً ، استدل بقول الرسول الأعظم (ص) :" **لَا يَقْبَلُ اللهُ له صَرْفاً وَلَا عَدْلاً** "[١٠].

---

[١] – قرأ المُعَلّى عن الجحدري بفتح النون والزاي مخففة (نَزَلَ) والقرآن بالرفع ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خليد بفتح النون والزاي مثقلًا (نَزَّل) والقرآن بالنصب ، وقرأ الجماعة (نُزِّل) بالبناء للمفعول والقرآن النائب عن الفاعل ، ينظر : معجم القراءات ، عبد اللطيف الخطيب :٦ / ٣٤٩، و شرح الرضي على الكافية :١ / ٢١٩ .

[٢] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٦٠ –٢٦١

[٣] – الانعام :١٣٧

[٤] – البقرة :١١٧

[٥] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١١٩، والحجة في القراءات السبعة ، ابن خالويه :٨٨

[٦] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٢٦٥

[٧] - ابراهيم :٢٢

[٨] - ينظر : السبعة في القراءات ، ابن مجاهد :٣٦٤، والحجة في القراءات السبعة ، ابن خالويه : ١١٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/٢٦٥

[٩] - ينظر: سنن ابن ماجة :٢ /٣١٢، وشرح الكافية في النحو :١ /١٢٩

[١٠] - ينظر : مسند احمد :١ / ٢٠٢ ، وشرح الكافية في النحو :١ / ١٣٨

وفي التمثيل والاستئناس ذكر ابن فلاح قوله (عليه الصلاة والسلام) :"**رَحِمَ اللهُ امْرأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانه** "[١]، وقوله (عليه الصلاة والسلام):" **إنَّ أهْلَ الجَنَّة في الجَنَّة يَتَكلَّمُونَ بالعَرَبِيَّةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ اللُّغَاتِ** "[٢]. وفي بعض الأحيان يوجه الحديث النبوي ، ويوضح معناه ويبيّن إعرابه ، منها في قول النبي (ص) في صفة المهدي (عج) :" **إنّه قُرَشِيٌّ يَمانٍ لَيْسَ مِن ذِي وَلَا ذُووا** "[٣]، إذ وجّههُ ابن فلاح ووضح معناه بقوله :" فإنما رفع الثاني وإن كان نسقاً على مجرور ؛ حرصاً لإزالة اللبس عن السامع ؛ لأنه إن ألبس اللفظ الأول لم يلبس الثاني ، أي : ليس هو من الأذواء ، وهم ملوك اليمن (ذويزن)، و(ذو جدن)، و (ذو رُعَين)، و(ذو فايش)، و(ذو الكِلاع)، و(ذو الأذعار)،و(ذو الأكتاف)"[٤].

ومنه في كلامه على استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، مع القرينة الدالة التي توضح المبتدأ من الخبر ، جاز تقديم الخبر ، نحو أبو يوسف أبو حنيفة ،وذكر الشارح قوله (ع) :" **ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ** "[٥] ، إذ أوضح معناه وإعرابه وماروي فيه من أقوال ، بقوله :" أي : ذكاة الأم تسدُّ مسدَّ ذكاة ذكاة الجنين ، كما يسدُّ أبو يوسف مسدَّ أبي حنيفة ، ويروى: ذكاةُ الجنين ذكاةَ أمّه –بالنصب –وهو يقوي مذهب أبي حنيفة أنّ ذكاة الأم لا تفيد حلّ الجنين ، فتقدير النصب : ذكاةُ الجنين ذكاةً مثل ذكاةِ أمِهِ ، فحذف المصدر الموصوف والصفة ، وأقيم المضاف إليه مقام الصفة ، فانتصب لقيامه مقامها ، والناصب له ذكاة الجنين ؛ لأن المصدر في تقدير (أن والفعل) ، وخبر المبتدأ محذوف لطول الكلام "[٦].

ومنه قوله (عليه الصلاة السلام) :" **مَتِّعْنَا اللهُمَّ بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الوَارِثَ مِنَّا** "[٧]، ذكر ابن فلاح فيه عود الضمير ثلاثة أوجه :" أحدها : يعود إلى مصدر (متعنا) ، أي : واجعل التمتع بهذه الأعضاء في استعمالها في طاعتك ، (الوارث منا) ، أي : الموروث منّا ، أي : يقتدي بها من يستعملها في طاعتك ، والاخر : يعود إلى الأسماع والأبصار ، ووحّد الضمير باعتبار المذكور ، بدليل رواية : واجعل ذلك الوارث منّا ، والمعنى على هذا : متّعنا بها في حياتنا ، واجعل ثوابها الوارث ، أي : الباقي لنا بعد الموت كبقاء الوارث ، والاخر : أنّه يعود إلى مصدر (جعل) و

---

[١] – ينظر: بهجة المجالس وأنس الجالس ، ابن عبد البر القرطبي :١ / ٦٤ ، والمقاصد الحسنة في بيان الكثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنة للسخاوي :٢٨٥ ، وشرح الكافية في النحو :١/ ٨٦

[٢] – المعجم الأوسط للطبراني : ٥ / ٣٦٩ ، ينظر : شرح الكافية في النحو :١/ ٨٧ ، ورواية الحديث بلفظ مختلف .

[٣] – ينظر :الفائق في غريب الحديث :١٩/٢ ، وعقود الزبرجد في اعراب الحديث النبوي للسيوطي : ٣ /٢٨٢

[٤] – شرح الكافية في النحو :١ / ١٦١

[٥] – ينظر : مسند أحمد بن حنبل :١٧/ ٤٤٢

[٦] - شرح الكافية في النحو : ١/ ٤٢٣

[٧] - الجامع الكبير للترمذي :٥ / ٤٨١

(منًّا) المفعول الثاني ، والمعنى اجعل الوارث الذي يقتدي بنا في استعمال الجوارح في طاعتك من نسلنا ، وفيه إشارة إلى طلب الذرية الصالحة"[١].

ويستشهد بالحديث النبوي في ترجيح حكم نحوي ، منها في قوله (ص) :" **إنكنَّ لأنتنَّ صواحباتُ يوسف** "[٢] ، في صرف مالا ينصرف من الجموع ، وهو "ما كان على زِنة مَفَاعِل أو مَفاعِيل، فإنه لا يُكَسَّر لأنه لا نظير له في الآحاد، حتى يُحْمَل عليه، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحاً"[٣] ، كـ(سلاسل) و(قوارير) ،إذْ يقول : " إن هذا الجمع علة ضعيفة ؛ لأنه قد جمع مرة ثانية ، فأشبه الجموع المصروفة"[٤]، ومنها في عدم تسليم ابن فلاح بكون صيغة الأمر دلالتها بالوضع لا بالعقل ؛ بدليل ظهور القرائن التي تدل على الوضع في بعض الصور واحتج بالحديث النبوي في مجيئه بصيغة الأمر [٥]، في قوله (عليه الصلاة والسلام) :" **لتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ** "[٦] ،وقوله أيضاً :" **لتزرّه ولو بشوكه**"[٧] .

.

أمَّا منهج الرضيّ في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فنجد فيه تنوعاً، بحسب موضع الإحتجاج ومناسبته ، ويمكن بيان منهجه في الإستشهاد على مايأتي :

قد يحتج الرضي بالحديث النبوي في توضيح مفهوم أو مصطلح ، من ذلك ، توضيحه مصطلح (الإعراب) ، إذ ذكر قوله (عليه الصلاة والسلام) :" **الثَّيِّبَ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا** " [٨] ، ومنه ذكره جزءاً جزءاً من حديث النبي مصطلحاً نحوياً متابعاً ابن مالك في تسمية لغة (أكلوني البراغيث) ، وهو (**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ**) [٩] ، وتمام الحديث الشريف:" **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ. بِالنَّهَارِ. وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الْعَصْرِ، وَصَلاَةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**"[١٠] .

وإذا كان ظاهر الحديث النبوي لا يوافق قواعد النحو وأصوله أو هو حُجّة لدى غيره من النحاة ، فإنه لا يرفضه ، بل يعمد إلى تخريج الحديث الشريف ، وجعله موافقاً لمقاييس العربية وأصولها ، من ذلك قوله :" وقد خالف بعض الاصوليين في إفادته الحصر، استدلالاً بنحو قوله (ص) : **(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ**

---

١ – شرح الكافية في النحو : ١ / ٤٨٣–٤٨٤

٢ -ينظر : السنن الكبرى :١ /٢٩٣

٣ – شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي : ١ / ١٦٩

٤ – شرح الكافية في النحو : ١/ ٢٠٥

٥ – ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١١٠

٦ – الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد اليفرني : ١ / ١٧٧

٧ – شرح صحيح البخارى لابن بطال :٢ /١٤، و السنن الكبرى للنسائي :١ /٤١٣ ، ورواية الحديث فيها اختلاف

٨ – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٧٠ ، و سنن ابن ماجة :٢ /٣١٢.

٩ – شرح الرضي على الكافية:١ /٢٢٨

١٠ - ينظر : مسند احمد بن حنبل : ١٢ / ٤٦٠ ، وموطأ مالك :١ /١٧٠

بِالنِّيَّاتِ[1]، و (**إِنَّما الوَلاءُ للمُعْتِقِ**)[2]، وأجيب بأن المراد في الخبرين: التأكيد، فكأنه ليس عمل إلا إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالعتق، كقوله (ص): **لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد** "[3]، وقد يرفض رأي أحد العلماء ولا يردُّ الحديث الشريف ، من ذلك في نصب جزأي جملة (إنّ) وأخواتها ، فالفراء يجوز عنده في (ليت) ؛ لأنها بمعنى (تمنيت) ، واسمها وخبرها مفعولا (تمنيت) ، واستدل الفرّاء على ذلك بقول الشاعر :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [4]

أمَّا البصريون فـ(رواجعاً) عندهم حال ،وخبر (ليت) محذوف ، والتقدير : (ياليتَ أيامَ الصِّبا لنا رواجعا)، و الكسائي عنده هي خبر كان المقدرة ، ويقول الرضيّ :" ويجوز عند بعض أصحاب الفراء: نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام: **إنَّ قعرَ جهنم لسبعين خريفاً**"[5] ، واستدلوا على ذلك أيضاً ، بقول الشاعر :

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَما مُحَرَّفَا[6]

وردّ الرضيّ مذهب أصحاب الفراء بقوله :" وليس ما قالوا بمشهور، وقد رُدّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح: الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة "[7]، ويرفض الرضي ذلك ؛لأن (إنَّ وأخواتها) ،وإن كانت " متضمنة معنى الفعل... فلا تصل بهذا التضمن الضعيف إلى مرتبة نصب الجزأين"[8].

ويستشهد الرضيّ بالحديث النبوي في توضيح قواعد النحو ومسائله ، منها قوله (عليه الصلاة والسلام) :" **إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ**"[9]، واحتج الرضيّ به على أنَّ العرب تنقل بعض الأفعال إلى اسماء أجناس ، وهو قليل الاستعمال في كلامهم ، فـ(قيل) في الحديث الشريف ، فعل ماضٍ بُني للمجهول ، ثُمَّ استعمل في الأسماء [10] ، ويستشهد الرضيّ بقول النبي (ص) :" **يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ أَسْلَافًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ** "[11] ، إذ جاء الحال معرفة ، مؤولة بالنكرة [12] .

---

[1] - ينظر : مسند احمد بن حنبل :١ /٣٠٣
[2] - ينظر : المصدر نفسه :١٠ / ٤٦
[3] - شرح الرضي على الكافية :١ / ١٩٦
[4] - ينظر : كتاب سيبويه : ٢ /١٤٢
[5] - شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٣٤ ، وينظر : شرح السنة للبغوي : ١٥/ ١٨٠
[6] - ينظر : الخصائص :٢/ ٤٣٠ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤٩١
[7] - شرح الرضي على الكافية :٤ / ٣٣٥
[8] - المصدر نفسه : ٤ /٢٣٥
[9] - ينظر : مسند الشهاب للقضاعي :٢ /١٥٥، و شرح الرضي على الكافية :٢ / ١٦٢
[10] - شرح الرضي على الكافية :٢ / ١٦٢
[11] - مسند الشهاب للقضاعي :١ / ٣٥٥
[12] - شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢١

ويقدّم الرضي الحديث بـ(الصلاة والسلام عليه) ، وقد يترك ذلك في بعضها ، منها قوله :" ماجاء في الحديث بات بمعنى صار ، وهو: **أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ** "[1] ، وقوله في موضع آخر :" نحو : **إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرا** "[2] ، وقوله :" و**لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ، وَالْإِمْلَاجَتَانِ** "[3].

وقد يذكر راوي الحديث ، منه استشهاده على إبدال الميم من أداة التعريف على لغة بعض العرب ، بقوله :" كما روى النمر بن تولب عنه (ص): **لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ** "[4] .

وقد يذكر جزءاً من الحديث ،إذا ذكره سابقاً في موضع آخر ،منها قوله :" نحو عندي رجال ثلاثة، **و النَّـاسُ كَإِبِلٍ مِائَـةٍ** "[5] ، إذ ذكره كاملاً منسوباً للرسول ، بقوله :" ومن القياسي: الوصف بالمقادير، نحو عندي رجال ثلاثة، قال عليه(ص) : **(النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ ، لَا تجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً وَاحِدةً)**"[6].

ويستشهد الرضي في إقرار مسألة ما بالحديث النبوي ، ويعده حكماً قاطعاً ، من ذلك في جمع المؤنث الصفة إذا غلبت عليه الإسمية بقوله :" جاز اتفاقاً، كقوله(ص): **ليسَ فِي الخِضْرَاواتِ صدقةٌ**"[7] .

وقوله في باب (المنصوب على الاختصاص) إذا كان المنصوب على الاختصاص غير (أيها) و(أيتها) نصب لفظاً، سواء أكان لفظه مفرداً أم مضافاً:" وقد يقوم مقام (أي) المذكور، اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرف باللام نحو: نحن العرب أقرى للنزل، أو مضاف نحو قوله(ص): " **إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاء فِينَا بِكاء** " أي قلة كلام "[8] .

رابعاً / أقوال الإمام علي (ع):

لم يستشهد ابن فلاح في شرحه بأقوال الإمام علي (ع) ، أمَّا الرضي فيستشهد بكلامه(ع) ، ويمكن بيان منهجه على مايأتي :

يستدل الرضي بأقوال الإمام في إقرار قاعدة نحوية ،أو ترجيح رأي على رأي آخر، منها في باب (المفعول المطلق) في حذف عامله وجوباً أو جوازاً ، مع القرينة الدالة عليه ، فالرضيّ لا يرى وجوب

---

[1] – المصدر نفسه : ٤ /١٩٥ ، وينظر: موطأ مالك :١/ ٢١

[2] – المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩، وينظر: موطأ مالك :١/ ٩٨٦ ، ومسند الشهاب للقضاعي : ٢ / ٩٨

[3] – المصدر نفسه : ٣ /٢٣٧ ، وينظر: الأحكام الشرعية الصغرى،عبد الحق الأشبيلي :٢ / ٦٤٢، الإملاجة: هي المصة، يقال: ملج الصبى أمه وأملجته.

[4] –المصدر نفسه : ٣ /٢٤١ و وينظر : مسند الحميدي :٢ /١١٣

[5] – المصدر نفسه : ٣ / ٨٨

[6] – شرح الرضي على الكافية: ٢ /٢٩٥، وينظر : مسند الحميدي :١ / ٥٣٩

[7] – المصدر نفسه :٣٨٩/٣ ، وينظر : الجامع الكبير للترمذي : ٢ / ٢٣

[8] - المصدر نفسه : ١ / ٤٣٢

الحذف ، بل الجواز ، نحو :سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً [١]، واستشهد بقول الإمام علي :" **نَحْمَدُهُ عَلى عَظِيمِ إِحْسَانِهِ ، وَنَيِّرِ بُرْهَانِهِ ، وَنَوَامِي فَضْلِهِ وَامْتِنَانِهِ ، حَمْداً يَكُونُ لِحَقِّهِ أَدَاءً** "[٢] .

ويذكر الرضي كلام الإمام علي بعد القرآن الكريم والحديث النبوي، وقبل الشاهد الشعري وكلام العرب [٣]، منها في احتجاجه أنّ الجملة الفعلية تأتي بعد (كأنْ) المهملة ، إذ بعد ذكره قوله تعالى : ﴿ **كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ** ﴾[٤] ، استدل بكلام الإمام :" **كأنْ قَدْ وَرَدَتِ الأَظْعَانُ** "[٥] ، واستشهد بقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[٦]

ونجده يهتم في نسبة أقواله في أغلب مواضع الإستشهاد ، إذ يُقدّم كلامه بعبارات واضحة ، منها قال علي (رضي الله عنه) ، وقول أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) ، وقوله (كرم الله وجهه) ، وقوله(عليه الصلاة والسلام) [٧]، منها في باب (الظروف) من أنَّ (إذا) تأتي بعد (بينا) ، إذ يقول الرضيّ :" ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي، رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: (**بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إذْ عَقَدَهَا لِآخر بَعْدَ وَفَاتِهِ**) "[٨] ، وذكر القول منسوباً إليه مع ذكر كتاب نهج نهج البلاغة ، وأحياناً يُشَفَعُهُ باسم الخطبة ، منها قول الرضي :" وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية..."[٩].

وأحيانًا يذكر كلام الإمام من دون نسبة ،من ذلك زيادة الباء في خبر (لا) النافية للجنس إذ يقول الرضي :" وقد تزاد في خبر (لا) التبرئة، نحو: **(لا خيرَ بخيرٍ بَعْدهُ النَّار)** ، ومنها قوله :" نحو: **(وجدتُ الناسَ: أَخْبُرْ تَقْلِهْ)**"[١٠]، وينسب هذا الحديث إلى أبي الدرداء أيضاً، ومعنى هذا الحديث : وجدتُ الناس مقولا فيهم معنى :إذا اختبرت أحدًا أبغضته .

---

[١] - ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٠٥-٣٠٦

[٢] - ينظر : في ظلال نهج البلاغة :٣ /٢٢ ، وتصنيف نهج البلاغة ، لبيب بيضون : ١ / ١٢٣، ويروى : لحقه قضاء ولشكره أداء

[٣] - ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٢ /٦٠,٦٨، ٤٠٦ ،٤/ ٢٥٢ ، ٤٤١

[٤] - يونس :٢٤

[٥] - في ظلال نهج البلاغة :٣ /٥١١

[٦] - ينظر : ديوان النابغة الذبياني :٨٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ /٣٧١، أزف: دنا. الترحل: الرحيل. الركاب: المطايا. لما تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطية لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل

[٧] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٨ ، ٦٠، ٦٨ ، ١٠٨، ٢٨٣ ،٢ /٥١١، ٤٥٥ ، ٤٦١ ،٣ /٥٢، ٤٥٤ ، ٤٦٠، ٤/ ١٢ ،٧٠ ، ١١٣

[٨] – المصدر نفسه :٣ / ١٩٦ ، وينظر: في ظلال نهج البلاغة : ١ /٨٥

[٩] – شرح الرضي على الكافية :١ / ٣٠٦ ،وينظر : في ظلال نهج البلاغة :٣ /٢٢ ، وتصنيف نهج البلاغة ، لبيب بيضون : ١ / ١٢٣

[١٠] – المصدر نفسه :٣ / ٣٠٠، وينظر : في ظلال نهج البلاغة :٤ / ٤٦٧، أُخبُر : همزته همزة وصل وهوفعل أمر ، وتقلَهِ : بفتح اللام وكسرها لانه من الفعل : قلا يقلي ويقلَى ،وهو فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، وهذا من باب الإخبار بالانشاء بتقدير الإخبار .

وقد يستشهد الرضي على المسألة الواحدة بأكثر من شاهد من أقوال الإمام، منها في إضافة الاسم إلى اسم ، يوافقه في المعنى، ويخالفه في اللفظ ،إذ رجّح الرضيّ مذهب الكوفيين على البصريين ، وعضّده بقول الإمام علي :" كما في نهج البلاغة :**(لَنَسَخَ الرَّجاءُ مِنهُمْ شَفَقَاتِ وَجلِهِمْ**"[١]، وقوله: **(وَرَخَاء الدَّعَةِ، وَسَكَائكِ الهوَاءِ)**"[٢].

ويرى الرضيّ أنَّ بعض كلامه(ع) الذي يستشهد به غير واضح ، يحتاج إلى توضيح وتفسير وتقريب معناه للقارىء، من ذلك في مسألة مشاركة المجرور بـ(من) التفضيلية المفضل في المعنى على التقدير ، إذ احتج بشاهدين من كلامه(ع) ،الأول :" **(لأنْ أصومَ يَوماً مِنْ شَعْبَان، أحَبُّ إليّ مِنْ أنْ أفْطرَ يَوماً مِنْ رَمَضَان)** "[٣]، إذ فسره الرضي بقوله:" لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدره علي رضي الله عنه محبوبا إلى نفسه أيضاً، ثُمَّ فضَّل صوم يوم من شعبان عليه فكأنه قال: هب أنه محبوب عندي أيضا، أليس صوم يوم من شعبان أحب منه "[٤] وقوله :" **اللّهُمَّ أبْدلنِي بِهم خَيْرَاً مِنْهُم**"[٥] إذ وضحه بقوله :" أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر فإنه ليس فيهم خير "[٦] .

خامساً / الشعر :

اعتمد كل من ابن فلاح والرضيّ على الشواهد الشعرية في الاحتجاج، وتقوية الآراء والمسائل النحوية ، ويمكن بيان منهجيهما على مايأتي :

يعتمد ابن فلاح على الشواهد الشعرية ، إذ يكثر من الاحتجاج بها ، ونلاحظ على منهجه في الشعر مايأتي : يذكر ابن فلاح البيت الشعري كاملاً في الغالب، عند استشهاده في المسائل النحوية ، وأحياناً يذكر صدره أو عجزه أو جزءاً منه، منها قوله :" **فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْد ذَاكَ وغِلْمَتي** "[٧] وهو صدر بيت شعري تمامه :

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْد ذَاكَ وغِلْمَتي لَكانَ لَهُمْ يَوْمٌ من الشّر أَيْوَمُ [٨]

وقوله :" **ونَشتِمُ بالأفعالِ لا بالتَّكلُّمِ** "[٩] ، وهو عجز بيت تمامه :

وتَجهَلُ أَيدِينَا ويَحلمُ رأيُنا ونَشتِمُ بالأفعالِ لا بالتَّكلُّمِ[١]

---

١ – ينظر: المصدر نفسه :٢ /٢٤٦ ، و في ظلال نهج البلاغة :٢ /٢٦

٢ – المصدر نفسه :٢ /٢٤٦ ، وينظر: في ظلال نهج البلاغة :١ /٣٥٢

٣ - ينظر : الكافي للكليني :٤ / ٥١، وشرح الرضي على الكافية :٣ /٤٥٥

٤ - شرح الرضي على الكافية :٣ /٤٥٥

٥ - المصدر نفسه :٣ / ٤٥٥ ، وينظر : في ظلال نهج البلاغة :٢ /٣٥٣

٦ - المصدر نفسه :٣ /٤٥٥

٧ - شرح الكافية في النحو :١ /٤١٦

٨ - ينظر : شرح الكافية في النحو :١ /٤١٦ ، والمحكم والمحيط الاعظم لابن سيده : ١٠ / ٥٧٧ ، والمخصص لابن سيده :٥ /٩٨

٩ - شرح الكافية في النحو :١ /١٠٦

وأحياناً يذكر جزءاً من البيت، كقوله:" **والدُّيُونُ تُقضَى** "[٢]، وكقول الشاعر :

دايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقضَى فمَطَلَتْ بَعضاً وأدّتْ بَعْضا[٣].

وأحيانًا يستدل بالشاهد الشعري وحده ، منه في ردّه على حجة الفراء ،أنَّ العامل في المفعول به ، هو الفعل والفاعل بقوله :" إنّ الفاعل ليس جزءاً حقيقياً ، بل مشبه بالجزء ، ولشدة اتصاله مع تغاير حقيقتهما ، فلا يلزم من عمل الفعل المقتضي عمل الفاعل الخارج عن الاقتضاء ، ولأنه لو كان مجموعهما العامل لما جاز تقديمه على الفعل ؛ لأن معمول الجملة لا يتقدم عليها"[٤] ، واستشهد بقول الشاعر :

دايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقضَى فمَطَلَتْ بَعضاً وأدّتْ بَعْضا[٥].

ولا ينسب ابن فلاح في الأغلب البيت الشعري إلى قائله ، وقد ينسب أحياناً، منه في إضافة (كلا) وكلتا) إلى ما في معنى المثنى ،إذ ذكر قول عبد الله بن الزبعرى :

إنّ للخيرِ وللشرِّ مدى وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ [٦]

، وفي حديثه عن الأسماء غير المصادر منها صفات كما في الدعاء هنيئًا مريئًا ، ذكر قول كثيرعزّة :

هنيئًا مَرِيئًا غيرَ داءٍ مُخَامِرٍ لعزةَ منْ أَعْرَاضِنَا ما استَحلَّتِ[٧]

وقد يذكر عدة أبيات شعرية عند استدلاله على الآراء والمسائل النحوية ، منها ماستدل به على انَّ الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) أبعاض لحروف المد واللين ،فإن أشبعت نشأت منها حروف تناسبها كالواو والألف والياء [٨]، وذكر قول الشاعر :

وأنتِ من الغوائل حين تُرْمَى ومِنْ ذَمِّ الرجال بِمُنْتَزَاح [٩]

أراد (بِمُنْتَزَح) فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقول الآخر :

تَنْفِي يَداها الحَصَى فِي كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ[١٠]

---

١ - ينظر : الصناعتين الكتابة والشعر للعسكري :١ /٤٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي :١ /٩٤، وشرح الكافية في النحو :١ /١٠٦

٢ - شرح الكافية في النحو :١ /٢٠٥

٣ – ينظر : كتاب سيبويه :٤ / ٢١٠ ، والاصول في النحو :٢ /٣٨٩ ، و شرح الكافية في النحو :١ /٢٠٥

٤ -شرح الكافية في النحو :٢ /٤٨٧

٥ – ينظر : كتاب سيبويه :٤ / ٢١٠ ، والاصول في النحو :٢ /٣٨٩ ، و شرح الكافية في النحو :١ /٢٠٥

٦ - ينظر : شعر عبد الله بن الزبعرى :٤١ ، وشرح الكافية في النحو :١ / ١٦٤

٧ - ينظر : ديوان كثير عزة :١٠٠، وشرح الكافية في النحو : ١ / ٤٨٠

٨ – ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ / ١٤٠

٩ –ينظر :، اساس البلاغة للزمخشري :٢ / ٢٦١ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ١ /٢٣(المسألة٢)، و شرح الكافية في النحو : ١ / ١٤٠

١٠ – ينظر : كتاب سيبويه :١ /٢٨ ، والمقتضب :٢ /٢٥٨ ، والاصول في النحو :٣ /١٢ ، وشرح الكافية في النحو : ١ / ١٤٠، تنفي: كل ما رده فقد نفيته. والهاجرة: وقت اشتداد الحر. وتنقاد: من نقد الدراهم، هو التمييز بين جيدها ورديئها ،والصياريف" جمع صيرف – بوزن جعفر– وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض

إذ أشبع الكسرة في (الدراهم) و (الصيارف) فنشأت الياء، ويحتمل أن يكون الدراهيمُ جمعَ دِرْهَام، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال[1] ، وقول الآخر :

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنا   يَومَ الفِراقِ، إِلَى إِخْوانِنا صُورُ

وأَنَّنِي حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا، أَدْنو فأَنْظُورُ [2]

أراد (فأنظر) فأشبع الحركة على (الظاء) فنشأت (الواو) فصارت (أنظور) .

وأحياناً يوجه الشاهد الشعري ويعقب عليه ، منه قول الشاعر :

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا   تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[3]

إذ ذكر فيه وجهان ، قوله :" أحدهما إنّ الغدو والرواح اكتسبا من ضمير (السيوف) التأنيث كقولهم :(ذهبت بعض أصابعه)، والثاني : إنّ الأول وإن كان في نية الطرح إلّا أن الذكر له حصة في الفائدة ، فجاز اعتباره نظراً إلى ذكره "[4].

وأحيانًا يذكر أكثر من رواية للشاهد الشعري و يُوضّح معانيه وإعرابه ، منه قول الشاعر :

وعضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ   من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ [5]

إذ ذكر فيه روايتان ووضح معناه وإعرابه بقوله :" فإنه يروى بنصب الأول ، ورفع الثاني على أحد أمرين :إمّا أنه مبتدأ خبره محذوف ، أي :أو مجلّف كذلك ، ويضعفه الابتداء بالنكرة من غير شرط ، وإمّا حملاً على المعنى ، أي : و بَقِيَ مجلّفٌ ؛ لأنّ معنى لم يدع من المال إلاّ مسحتاً :لم يبق من المال إلاّ مسحتاً أو بقي مجلفٌ ، ويروى برفعهما حملاً لـ(لم يدع) على معنى (لم يبق)لا على معنى (لم يترك) ، وعلى هذه الرواية يحتاج إلى ضمير يعود من الجملة على (زمان) الموصوف بها ، إذ لا ضمير في الفعل ، تقديره (فيه) "[6].

أمَّا منهج الرضي في الاستشهاد الشعري ، فيمكن ملاحظة ما يأتي :

يكثر الرضي من الاستشهاد بالشعر ، في إقرار قواعد النحو وتثبيتها ، والترجيح بين آراء نحاة البصرة والكوفة ، ويذكر الرضي البيت الشعري كاملاً عند احتجاجه في الغالب ، وفي بعض الاحيان يذكر صدر البيت أو عجزه أو جزءاً من البيت ، من ذلك في كلامه على مذهب ابن كيسان في جواز تنكير المضاف ، مع امكانية تعريفه ،على نية الانفصال ، نحو : ما جاء غلام زيدٍ ظريفٌ ، أي غلام

---

[1] – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ /٢٤(المسألة٢)

[2] – ينظر :شرح الكافية في النحو : ١ / ١٤٠، وخزانة الادب : ١ / ١٢١ ، وصور : جمع أصور ومعناه المائل العين

[3] - ينظر : ديوان الاخطل :٤٤، وشرح الكافية في النحو :٢ / ٩٦٤

[4] -شرح الكافية في النحو :٢ /٩٦٥

[5] - ينظر : شرح ديوان الفرزدق : ٢ /١١٧، وشرح الكافية في النحو :٢ /٤٩٣ ، والمسحت : مادخله الغش والحرام والحيلة ، والمجلف : المستأصل والبائد

[6] - شرح الكافية في النحو :٢ /٤٩٣

لزيد ، كما جاز تنكير المعرف بـ(ال) الجنسية ، لأنه معرف لفظاً، ونكرة معنى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :" **وَلَقَد أَمُرّ على اللَّئِيم يسبّني**"[١] ، وهو صدر بيت :

وَلَقَد أَمُرّ على اللَّئِيم يسبّني فمضْيتُ ثُمّتَ قلتُ: لَا يَعْنِنِي [٢]

ومنها إن الأكثر في فعلي المدح والذم (نعم)و(بئس) كسر الفاء واسكان العين ، عند بني تميم وغيرهم إذ ذكره عجز البيت :" **نَعِمَ الساعون فِي الْأَمر المُبِرّ** "[٣]، وهو من قول الشاعر :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي نَاعِلَهَا نَعِمَ الساعون فِي الْأَمر المُبِرّ[٤]

ومنها ذكره جزءاً من بيت في جواز حذف حرف الجر من المفعول الثاني ، وهو :" **أَمَرتُكَ اَلخيْرَ** "[٥] ، من قول الشاعر :

أَمَرتُكَ اَلخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[٦].

ولا ينسب الرضي في الأغلب البيت الشعري إلى قائله ، وقد ينسب أحياناً، منه في جواز تصدير الجملة بحرف مصدري، لمَّا لم يتمحض (لدن) في الأصل للزمان ، في قول عمرو بن حسان :

فإنَّ الكُثْرَ أعْيانِي قَدِيما ولمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أنّي غُلامُ[٧]

ومنه في جعل (إذْ) شرطية للضرورة الشعرية ، كما في قول لبيد :

على حينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يَجِدْ فَقْدَها إذ في المقام تَدابُرُ[٨].

و أحيانًا يستشهد الرضي بشعر المولدين ، من قبيل التمثيل والاستئناس وتعزيز الشواهد الاخرى التي يحتج بها ، منها ما تمثل الرضي به في جواز إجراء النفي الضمني مجرى النفي الظاهر ، بقول أبي نؤاس :

غَيْرُ مَأَسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنقَضِي بِالْهَمّ وَالحزَنِ[٩]

ومنها ما أستأنس الرضي به في باب (الحال)، بقول بشار بن برد :

---

١ - شرح الرضي على الكافية : ٢ /٢١٥

٢ – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢١٥ ، وخزانة الادب :١ / ٣٧٥، ، والبيت لرجل من بني سلول أو لشمر بن عمرو الحنفي أولعميرة بن جابر الحنفي

٣ – شرح الرضي على الكافية :٤ / ٢٣٩

٤ – ينظر : ديوان طرفة بن العبد شرح الاعلم الشنتمري : ٧٩ ،وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٣٨٨ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ١٠٠(المسألة ١٤) ، و شرح الرضي على الكافية :٤ / ٢٣٩، (مع اختلاف كبير في رواية البيت) .

٥ – شرح الرضي على الكافية :٤ / ١٣٩

٦ – ينظر : شرح الرضي على الكافية :٤ / ١٣٩ ، وخزانة الادب :١ /٣٣٩ ،

٧ – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٢١ ، وخزانة الادب :٧ /١١٢، ، والبيت لعمرو بن حسان من بني الحارث من شعراء الصحابة

٨ – ديوان لبيد بن ربيعة شرح الطوسي : ٩٠، وينظر : شرح الرضي على الكافية :٤ / ١٠١

٩ –ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ /٢٢٦ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١ / ٣٤٦

إِذَا أَنْكَرَتني بَلدةٌ أَوْ نكِرتُهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عليَّ سَوَادُ(١)

في جواز مجيء الجملة الاسمية الحالية غير مقترنة بالواو ، فجاءت جملة (عليَّ سواد) حال من ضمير التاء في (خرجتُ) (٢).

وقد يعقب الرضي على الشاهد الشعري، ويبيّن موضع الاستشهاد ، ويشرح معانيه ؛ لأنّ فهم النص يساعد القارئ على التدبر والتأمل فيه، واستنباط القاعدة النحوية منه، منه قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ(٣)

استشهد الرضي به على جواز حذف الفعل لوجود قرينة للدلالة عليه ، إذ يبدأ بتوجيه البيت بقوله :" هذا أيضاً من جنس الأول ،أي : مما القرينة فيه السؤال، إلَّا أنَّ السؤال أيضاً ههنا مقدَّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول، لأنَّه يلتبس الفاعل إذن على السامع فيسأل عنه ، فكأنه لما قال: (ليبك يزيد) ، سال سائل: من يبكيه، فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع "(٤)، ثُمَّ يشرح ألفاظ البيت ويوضح معانيه بقوله : "والضارع: الذليل، من قولهم: ضَرُعَ ضراعة. قوله: لخصومة، متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيْء، لأنّ الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة ، فإنّ يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضعفاء، والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: اختبطني فلان، وأصله من: خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، مما تطيح، أي تذهب وتهلك، والطوائح بمعنى المطيحات، يقال طوَّحته الطوائح وأطاحته الطوائح، أي ذهبت به ورمت به"(٥).

ومنه قول الشاعر: كأنَّ دِثَاراً حَلَّقت بِلَبُونِهِ عُقاب تَنُوفَى لَا عُقاب القَواعِلِ(٦).

إذ استشهد الرضي بالبيت ، في ردِّ النحاة على الزجاج في منع العطف بـ(لا) على الفعل الماضي ، ثُمَّ وضح معانيه بقوله :" تنوفى، ثنية، والقواعل: صغار الجبال"(٧).

ومنه قول الشاعر : وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سَيِّدًا إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازم(٨)

استشهد الرضي بالبيت الشعري في جواز فتح همزة (إنَّ) وكسرها ، بعد (إذا) الفجائية ، ثُمَّ وضح معاني البيت الشعري ، بقوله :" أي: إنَّه عبد قفاه، أي لئيم القفا، يعني (صفعان) ، واللهزمتان:

---

١ - ينظر : شرح الرضي على الكافية :٢ / ٤٢، وديوان بشار بن برد : ٧١ ، وخزانة الادب : ٣ / ٢٢٩

٢ – ينظر : شرح الرضي على الكافية :٢ /٤٢

٣ – ينظر :شرح الرضي على الكافية :١ / ١٩٨ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١ / ٣٠٣ ، والبيت لنهشل بن حريّ

٤ -شرح الرضي على الكافية :١ / ١٩٨

٥ – المصدر نفسه :١ / ١٩٨– ١٩٩

٦ – ينظر : ديوان امرئ القيس:٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١٦

٧ – شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤١٦

٨ – ينظر : كتاب سيبويه : ٣ /١٤٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٤٤ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١٠ /٢٦٥

عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنيين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقولك: جبت مذاكيره، فالكسر على تأويل: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل: فإذا عبودية قفاه ثابتة"[١].

المبحث الثالث

موافقة الشارحين لمذهب ابن الحاجب واعتراضاتهما عليه :

أولاً / موافقات الشارحين لمذهب ابن الحاجب :

يوافق ابن فلاح والرضيّ ابن الحاجب في معظم الحدود والآراء والمسائل النحوية ، وسأعرض موافقات الشارحين على مايأتي :

أ- موافقات ابن فلاح لابن الحاجب :

١ - شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٤٤

وافق ابن فلاح ابن الحاجب في كثير من الحدود والآراء والمسائل النحوية،وفي الترتيب والتقديم ، وبيان ذلك كما يأتي :

فقد وافقه في حدِّ المبني ، إذ عرّفه ابن الحاجب بقوله :" المبني : ما ناسب مبنيَّ الأصلِ ، أو وقعَ غيرَ مُرَكَّبٍ "(١).

ووافقه في حدِّ البدل ، إذ لم يقبل ماعرفه بعض النحاة :" إنه إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح "(٢)، وهذا الحدُّ للإبدال لا للبدل ؛ لأنَّ البدل هو الاسم الثاني ، والإبدال جعل الاسم الثاني بدلاً من الأول ، وذكر حدَّ المصنف بقوله :" البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه"(٣).

ومنها موافقته في حدِّ المبتدأ والخبر بحدين مختلفين يقول ابن الحاجب :" المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية ...هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة "(٤)، ويقول ابن فلاح عن كلام المصنف :" وإنما حدّ كل واحد منهما ؛ لأنّه لا يمكن الجمع بينهما بحدٍّ واحد ؛ لاختلاف حقيقتيهما ، ولهذا أُخذ على صاحب المفصّل قوله : هما الاسمان المجردان للإسناد "(٥).

ووافق ابن فلاح ابن الحاجب في حقيقة الإعراب ،وهو أنَّه عبارة عن الحركات أي : نقله من المعنى إلى اللفظ (٦) .

ويوافقه في كون التنوين في جمع المؤنث السالم نحو(مسلمات) تنوين مقابلة ، لنون جمع المذكر السالم، خلافاً للربعي وجار الله الزمخشري إذ هي عندهما تنوين التمكين(٧).

ووافقه في أنَّ (بسراً) في قولنا :" **هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً**" ، العامل فيه (أطيب) ، وهو العامل في رطباً ؛ لأنّه تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين (٨)، وذكر حجته من خمسة أوجه :أحدها اتفاقهم في جواز عمل (أفعل) في قولنا : زيدٌ جالساً أحسن منه قائماً ، والثاني : إنّ الكاف أضعف من (أفعل) ، وقد عملت في قولنا : زيد قائماً كعمرو قاعداً ، ومعمولها مُتقدِّم عليها ، والثالث : إنّ غرض الحال الأولى تقييد طيبه في حال البسرية يفضل على طيبه في حال الرطبية ، وهو معنى العامل في الحال ؛لأنّ الشيء إذا قُيِّد بحال يكون العامل فيها ، والرابع : لو كان العامل اسم الاشارة ، لوجب

---

١ – شرح الكافية في النحو : ٢ / ٩٧٦

٢ – المصدر نفسه : ٢ / ٩٤٧

٣ – المصدر نفسه : ٢ /٩٤٧

٤ – شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب ، ابن الحاجب : ٢ / ٣٥٣

٥ – شرح الكافية في النحو:١ / ٣٤٧

٦ – ينظر : المصدر نفسه : ١ /١٣٠

٧ – ينظر : شرح المفصل :١ / ١٤٢ ، والبديع في علم العربية : ٢ / ٤٤٦،و وشرح المقدمة الكافية في علم الاعراب لابن الحاجب: ٣ / ١٠١٠ ، وشرح الكافية في النحو : ١ / ١١٧

٨ – ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٢ / ٥١٠-٥١٤ ، وشرح الكافية في النحو : ٢ / ٦٦٢-٦٦٣

كونه بسراً ؛لأنَّ الإشارة تُقيِّده ، والخامس : لو عمل اسم الإشارة فإنّه يفسد المعنى ؛ لأنَّ تقييد اسم الإشارة بالحال ، يجعل الخبر مطلقاً غير مقيد [١] .

ووافقه في بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به ، إذ فضّله على قول جمهور البصريين إنّه مبني على الضم ؛" لدخول التثنية والجمع تحت المفرد المعرفة في تقييده ، ولا يدخلان في تقييد غيره "[٢].

ووافقه في أنّ أداة التعريف هي اللام على رأي سيبويه ، إذ ذكره سيبويه في الثنائية الوضع في باب (عدّة مايكون عليه الكلم) بقوله:" وأل تعرّف الاسم في قولك: القوم، والرجل "[٣]، وليس الهمزة واللام على رأي الخليل [٤]، فالفرق بينهما إنّ الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة .

ووافقه في صرف (أفعى) للحية ، و(أجدل) للصقر ،و(أخيل) للطائر ، لعدم أصالة الصفة ، خلافاً للمبرد إذ ساوى بين صرفه ومنعه [٥].

ووافقه في أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً ، فإنّه متعلق بجملة ، ،وأصل التعلق بالفعل ؛ لأنّه معمول ، فلابد له من عامل ، وهو مذهب جمهور البصريين واختاره الزمخشري، وذكر ابن فلاح حجتهم من أربعة أوجه :" أحدها : القياس على الصلة ، والثاني : أنّ الفعل أصل في العمل ، والإخبار بدليل خبر الفاعل فلا يقدر إلا الأصل له ، الثالث : دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف ، فلو لم يقدر الظرف بالفعل لم يصح دخول الفاء ، الرابع: قول سيبويه : أول ما أقول أنْ بسم الله ، أي أنه ، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة "[٦]، ومذهب ابن السراج وابن جني واختاره ابن مالك إنّه متعلق باسم مفرد [٧].

ووافقه في العامل في المنادى وهو أنَّ ناصبه فعل مقدر ، ناب عنه حرف النداء ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، يقول ابن الحاجب :" المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو ، لفظاً أو تقديراً "[٨]، واتفق ابن فلاح معه بقوله :" والأصح ما ذهب إليه الجمهور من تقدير الفعل ؛ لأنّه أصل في العمل ، وإنما ينصب من الحروف ما شابه الفعل ، فإحالة النصب على الأصل أولى مما لا

---

١ – ينظر : شرح الكافية في النحو : ٢ /٦٦٣

٢ – شرح الكافية في النحو :٢ / ٥٠٠ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٨٢، والمقتضب : ٤ /٢٠٢ ، واللمع في العربية : ١ /١٠٦

٣ - كتاب سيبويه : ٤ / ٢٢٦

٤ – ينظر :المصدر نفسه : ١ /١١٥

٥ – ينظر : شرح الكافية في النحو : ١ / ٢٢٣– ٢٢٤

٦ – المصدر نفسه : ١ / ٣٨٦

٧ – ينظر : الاصول في النحو : ١ / ٦٨ ، واللمع في العربية : ١١٢–١١٣ ، ،وشرح المقدمة الكافية في علم الاعراب : ١ / ٣٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١ /٨٥ ، وشرح الكافية في النحو : ١ /٣٨٦

٨ – شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب :٢ /٤٠٩

أصل له في العمل "[1].

ووافقه في إعراب الأسماء الستة على مذهب سيبويه ، بأنّ الحروف الموجودة حروف إعراب والإعراب مقدر عليها [2].

ووافقه في مسألة حذف الخبر وجوباً في قولنا : ضربي زيداً قائماً ، والحال (قائماً) سدّت مسدّ الخبر [3].

ووافقه في تقديم الكلام على المعرب قبل الكلام على الإعراب ، يقول ابن فلاح :" فمن قدَّم من النحويين باب الإعراب نَظَرَ إلى أنّ المعرب قبل اصطلاحهم مشتقٌ منه ، والمشتق منه سابق على المشتق ، ومن قدم (المعرب) نظر إلى أنّ المعربَ محلُّ الإعراب ، ولا يقوم الحال دون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحلّ على الحالّ " [4].

ووافقه في تقديم إعراب جمع المؤنث السالم ، على الممنوع من الصرف ، إذ قدَّم الجمع على المفرد ، والمفرد يتقدَّم على الجمع ،إذ ذكر ابن فلاح السبب ، بقوله :" المصنف لم ينظر في تقسيم الإعراب إلى محلّه ، بل إلى نفس الإعراب ، والكسرة أقوى من الفتحة ، فلذلك قدّمها "[5].

ب- **موافقات الرضي لابن الحاجب :** يلاحظ على شرح الرضي على الكافية ، أنّه يوافق ابن الحاجب في معظم المسائل النحوية ، باستثناء المسائل التي خالف فيها النحويين أو خالفه فيها، فكان في الغالب يوافق آراءَهُ، ويدعمها بذكر الأمثلة المختلفة، والشواهد المتنوعة ، وبيان ذلك كمايأتي :

وافقه في أن الحال لا يشترط اشتقاقه ، ويجوز مجيئها جامدة ، بقوله :" الحال هو المبين للهيأة، كما ذكر في حدّه، وكل ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق"[6] .

ووافقه في أنَّ النعت لا يشترط اشتقاقه ، ويجوز مجيؤها جامداً [7].

ووافقه في أنَّ (لو) وضعت لامتناع الأوّل لامتناع الثاني ، لا على رأي غيره من النحاة وهو أنَّ (لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول[8].

---

[1] – شرح الكافية في النحو :٢ / ٤٩٨ ،

[2] –ينظر : المصدر نفسه : ١ /١٤٩-١٥٠

[3] – ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب : ١ / ٣٧٧ ، وشرح الكافية في النحو: ١ / ٤١٧-٤١٨ ،

[4] – شرح الكافية في النحو: ١ / ١٢٥

[5] – المصدر نفسه : ١ / ١٤٣

[6] – شرح الرضي على الكافية :٢ / ٣٣

[7] – ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٨٩-٢٩٠

[8] - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٥١

ومنها في باب(غلامي) في المفرد المضاف إلى ياء المتكلم ، اختلف النحاة فيه ، فذهب بعضهم إلى أنه مبني ، لإضافته إلى مبني ، وذهب ابن الحاجب ووافقه الرضيّ إلى أنه معرب والإعراب مقدر عليها للمناسبة ، واستدل الرضي على أنه معرب ، بإعراب نحو: غلامك ، وغلامه ، وغلاماي [١].

وفي باب (المنادى) أنّ حرف النداء (يا) عند الزمخشري ينادى بها للبعيد ، وذهب ابن الحاجب إلى أنها ينادى بها للقريب والبعيد ، أي هي أعم حروف النداء ، ووافقه الرضي ، بقوله :" وما ذكره المصنف: أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء "[٢].

ووافق ابن الحاجب في أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه [٣].

ومنها في باب (المفعول المطلق) في كون المصدر من غير لفظ فعله ، ولا يلاقي الفعل في الإشتقاق ، نحو : قعدت جلوساً ، فمذهب سيبويه أنّه منصوب بفعل مقدّر ، والتقدير : قعدت وجلست جلوساً ، ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بالفعل الظاهر ، وتابعهم ابن الحاجب[٤]،ووافقه الرضي في ذلكّ [٥].

ومنها في دخول الباء الزائدة في خبر (ما) التميمية ، إذ اختلف النحاة فيها ، فذهب أبو علي الفارسي والزمخشري في عدم دخول الباء الزائدة في خبر (ما) التميمية ، وذهب الأخفش إلى جوازها ، وتابعه المبرد وابن يعيش وابن الحاجب ووافقهم الرضيّ في إجازة دخولها ، واستدل على ذلك باتفاقهم على دخول الباء في خبر(ما) الكافة بعد (إنْ) ، واستشهد بقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُوْ مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيْفٍ قُوَاهْ [٦].

ووافقه في دلالة (لمّا) الجازمة على الاستغراق ، ومنع الأندلسي[٧] دلالتها على الاستغراق ، وهي تشابه (لم) في احتمال الاستغراق وعدمه ، إذ قال الرضي :" واختصت (لمّا)، أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولمّا ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم "[٨].

وافق ابن الحاجب في إلحاق الافعال (جاء) و(قعد) بالأفعال الناقصة كان وأخواتها ، في قولنا : جاء البُرُّ قَفيزَيْنِ، وقول أعرابي : **أرْهفَ شَفْرَتَه حتّى قَعَدَتْ كأَنَّها حَرْبَةٌ**، أي صارت ، وخالف القاسم

---

[١] - ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٩٨

[٢] - المصدر نفسه : ٤ / ٤٢٥ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٤٨

[٣] - ينظر : شرح الرضي على الكافية :٢ /٢٨٠

[٤] – ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب : ٢ / ٣٩٤

[٥] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٠٣

[٦] – ينظر : ديوان الهذليين : ٢ / ٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية :٢ / ١٨٨ ، والبيت للمتنخل الهذلي

[٧] – هو أبو محمد، القاسم بن أحمد الاندلسي، نشأ بالاندلس ونسب إليها ثم تنقل بين دمشق وبغداد حتى توفي بدمشق سنة ٦٦١ ه وكان قريب العهد من الرضي حيث عاشا معا في القرن السابع، قال السيوطي في البغية أن له شرحا على المفصل للزمخشري ، ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٥١

[٨] – شرح الرضي على الكافية :٤ / ٨٢

بن أحمد الأندلسي إذ رأيه الاقتصار على الموضع الذي استعملته العرب ، وهو مطّرد عند بعض النحاة ، إذ قال الرضي :" وقال المصنف، وأجاد: الأولى طرد جاء، في مثل: جاء البر قفيزين، وقيل: هو حال، وليس بشيءٍ، لأنه لا يراد أن البر جاء في حال كونه قفيزين، ولا معنى له "[١].

ووافقه في إعراب (فارساً) تمييزاً ، في قولنا : لله درُّهُ فارساً [٢].

ومنها موافقته قول ابن الحاجب في بناء المنادى المفرد المعرفة :" ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة، مثل : يا زيد ويا رجل، ويا زيدان ويا زيدون ، قال الرضيّ: إنّما قال ما يرفع به ليكون أعم من قوله: يبنى على الضم، فإن نحو: يا زيدان ويا زيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضم والالف والواو "[٣].

ومنها موافقته تعريف ابن الحاجب للام الجحود بأنها لام تأكيد بعد نفي لـ(كان) [٤]، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾ [٥].

ومنها موافقته في نصب المفعول له ، إذ قال الرضيّ :" فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل، كما في: قعدت جبنا، أو تأخر عنه، كما في: جئتك إصلاحاً لحالك، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده، يكون علة غائية حاملة على الفعل "[٦]

ثانياً /اعتراضات الشارحين على ابن الحاجب :

أ- **اعتراضات ابن فلاح على ابن الحاجب :** اعترض ابن فلاح على بعض ألفاظ ابن الحاجب في المتن، فيقترح استبدال هذه الألفاظ ، ويبرر ماذهب إليه ، وتقديم التفسير المناسب لذلك ، منها مايتعلق في الحدود والآراء والمسائل النحوية ، وبيان ذلك على مايأتي :

منها في باب المنصوب بـ(لا) النافية للجنس عند كلامه على نحو قولنا : (لاأباً لكَ) ، بأنه ليس على الإضافة لفساد المعنى ، لأنه لو كان مضافاً ، لصار معرفة ، وهذا يجعله يرفع ويكرر ،و(لاأباً لك) يشابه في المعنى (لاأب لك)وهو غير مضاف ، وكذلك (لاأباً لك)، وهو يخالف الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، إذ عندهم إضافة الاسم المنفي الى المجرور ، واللام للتأكيد ،إذ قال سيبويه :"

---

١ - المصدر نفسه :٤ / ١٨٨

٢ - ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٦٩

٣ - المصدر نفسه :١ / ٣٤٩

٤ - ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٦٢

٥ - الانفال :٣٣

٦ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥٠٨

هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة، اعلم أنّ التنوين يقع من النفي في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلامَ لكَ) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثْلَ زيدٍ، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبَا لكَ، ولا غلامَيْ لك، ولا مُسْلِمَيْ لك. وزعم الخليل رحمه الله أنّ النون إنّما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلّا في الإضافة، وإنّما كان ذلك من قِبَلِ أنّ العرب قد تقول: (لا أبَاكَ) في معنى: لا أبَا لكَ ، فعلموا أنّهم لو لم يجيئوا باللّام لكان التنوين ساقطًا كسقوطه في: لا مِثْلَ زيدٍ، فلمّا جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذْ كان المعنى واحداً ..."[١]، واعترض ابن فلاح على ابن الحاجب ، بأنّه إذا قصدت المعرفة بعد(لا) ، فيجب رفعها وتكريرها ، وإذا لم تقصد المعرفة ، إذ هي نكرة في المعنى ، فلا يجب ذلك ، واستدل بقول : **قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا الحسنِ لَهَا** [٢]، وقولهم : **لَا هَيثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيّ** [٣]، وضعّف تسويته بين (لا أبٌ لك) و(لا أباً لك)؛ لأنّ الأول لا إضافة فيه ، والثاني فيه دلالة على الإضافة ، وهي ثبوت الألف ، فما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه هو الصحيح عنده [٤] .

ومنها في ذكر ابن الحاجب الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين وهي اللفظ والكلمة والكلام ، إذ اعترض ابن فلاح عليه في عدم ذكر القول والكلم ؛ لأنها اسماء داخلة في حدِّ الاسم [٥].

ومنها في حدِّ الاسم إذ عرّفه ابن الحاجب ، بقوله :" الاسمُ : ما دلَّ على معنًى في نَفْسِهِ غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "[٦] ، فعارضه ابن فلاح بأنه لا يمنع من دخول الخط ، والإشارة ،والعقد ، والهيأة والهيأة فيه [٧].

ومنها اعتراضه على ابن الحاجب إذ عنده صيغة المندوب ليست من المنادى، إذ ذكر ابن فلاح أنّ العرب قد نادت الجمادات ، وهو كثير عندهم ، واستشهد بقول الشاعر :

أَلا يَا نخْلةً من ذاتِ عِرْقٍ　　　عليْكِ ورحْمَةُ الله السّلامُ[٨]

وقول الشاعر :

أيا جَبَلَيْ نُعْمانَ باللـهِ خَلّيا　　　طَرِيقَ الصَّبا يَخْلُصْ إليَّ نَسِيمُها[١]

---

١ – كتاب سيبويه :٢/٢٧٦–٢٧٧ ، وينظر المقتضب : ٤/٣٧٣–٣٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/١٠٥–١٠٦ .

٢ – ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٢٩٦ ، وشرح الكافية في النحو: ٢ / ٧٨٦، والمراد بأبي الحسن الإمام علي (ع) ، والمعنى :لاقاضي ولافاصل مثل أبي الحسن لها

٣ – ينظر : شرح الكافية في النحو: ٢ / ٧٨٦، والمعنى : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي

٤ – ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٧٨٦– ٧٨٧

٥ – ينظر المصدر نفسه :١ / ٩١

٦ – المصدر نفسه :١ / ١٠٨

٧ – ينظر المصدر نفسه : ١ / ١٠٨

٨ – ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٢٦، والخصائص : ٢ / ٣٨٨ ، وشرح الكافية في النحو:٢ / ٥٥٥، والبيت للاحوص ولم أجده في ديوانه

، إذ لم يعهد لها النطق للإجابة مجازاً ، أمَّا الميت المندوب فقد عهد نطقه، وهو أولى بالنداء من الجمادات [٢].

ومنها في قول ابن الحاجب إنَّ اسماء العدد المعدولة على وزن (فُعَال) و(مَفْعل) لاتجاوز (رُباع) و(مَرْبع)، على الصحيح ،إذ عارضه ابن فلاح بأنّ الصحيح إثباته ، بما سمع في بعض ماتجاوز ذلك ، إذ قد جاء عن العرب خُماس وسُداس الى عُشار فاستدل به على أنَّه من لغاتهم ، و مارواه أبو حاتم أنّه سمع في كلامهم العدل إلى عشرة ، كقول الشاعر :

ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ   أدَارَ سُداسَ أنْ لا يَسْتَقِيمَا[٣]

وقول الشاعر :

فَلم يَسْتَرِيثُوك حَتَّى رَميْتَ   فَوق الرِّجَال خِصالاً عُشَارا [٤].

واعتراضه عليه في منع صرف (جُمع) للعدل والصفة الأصلية المقدرة ، وقد ضعّفه ابن فلاح بقوله :" وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما : إنّ الأسماء المؤكد بها معارف ، والمقصود تقدير ما يدلُّ على تعريفها مع العدل ، وتقدير الصفة الأصلية لا يدل على تعريف ، والثاني : إنّ المقصود من لفظ التأكيد تقوية المتبوع في نفس السامع من غير دلالة على معنى في المتبوع ، وتقدير الصفة الأصلية يلحق التأكيد بالصفة في الدلالة على المعنى"[٥].

ومنها إذا سمي بالجمع نحو (مصابيح)، فالمانع من الصرف عند ابن الحاجب هو الجمع المُقدَّر في الأصل ، واعترض عليه ابن فلاح ، واختار رأي ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)[٦] ، إذ منعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأنه ليس في الآحاد العربية ما هو على وزنه ، يقول ابن فلاح :"وما صار إليه ابن بابشاذ أقوى ؛ لأنه إذا سُمّي به لم يجز تقدير الجمع فيه مع العلميّة ، قياساً على التسمية بالصفة ، فإنها لا تقدر مع العلمية للتضاد الذي بينهما ، وكذلك الجمع يضاد العلمية فلا يجوز تقديره مع العلميّة "[٧].

ومنها في تعدد الخبر للمبتدأ الواحد ، في قولنا : هذا حلوٌ حامضٌ أي مُزٌّ : جمع الطعمين ، فابن الحاجب عنده أنَّ الخبرين يحملان ضميراً ، ولا يلزم كون كل واحد منهما خبراً مستقلاً ، واعترض ابن

---

١ – ينظر : ديوان قيس بن الملوح : ٨٢ ، وشرح الكافية في النحو:٢ / ٥٥٥

٢ – ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢ / ٥٥٥– ٥٥٦

٣ – ينظر : شرح الكافية في النحو:١ / ٢١٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٨٤

٤ – ينظر ديوان الكميت الاسدي : ١٥٢، وشرح الكافية في النحو:١ / ٢١٣، وهمع الهوامع : ١ / ٨٤

٥ – وشرح الكافية في النحو: ١ / ٢١٦–٢١٧

٦ – هو طاهر بن أحمد أبو الحسن النحوي البصري ، ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ١٧

٧ – شرح الكافية في النحو: ١ / ٢٠١

فلاح عليه ، بقوله :" إنّه متى كان كل واحد منهما متحملاً لضمير المبتدأ ، لزم أن يكون خبراً مستقلاً ؛ لأنّ الضمير فيه عبارة عن المبتدأ فيلزم استقلاله بالخبرية ، ولا تتوقف على غيره ، وأمّا إذا قدر كل واحد منهما عارياً عن ضمير مستقل ، وإنّما يقدران بمعنى اسم واحد هو المتحمل للضمير ، فإنه لا يستقل كل واحد منهما بالخبرية لعدم الضمير العائد منه وحده على المبتدأ "(١).

ومنها في نحو :خرجت فإذا السبع ، إذ ذكر ابن فلاح في(إذا) للمفاجأة ثلاثة أقوال : أحدها : للمبرد أنها ظرف مكان فجاز أن تقع خبراً عن الجثة ، وتتعلق بمحذوف تقديره (موجود) أو (حاصل) و والثاني : للأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ) انها ظرف زمان ، على تقدير مصدر بعدها مضاف على الجثة ، وهي خبر عن المصدر المقدر و والتقدير : خرجت فإذا حضور السبع أو وجود السبع، والثالث : أنها حرف ، لأنها بمنزلة الفاء ، لوقوعها في جواب الشرط ، كما في قوله تعالى :﴿ **وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ** ﴾(٢) ،وقد اختاره ابن الحاجب والخبر محذوف هنا، واعترض ابن فلاح عليه بأنه ضعيف ، واختار القولين الأولين ، فتكون(إذا) هي الخبر تتعلق بمحذوف (٣).

وفي اعتراضه عليه في حدِّ المفعول به ، وهو قول ابن الحاجب :" ماوقع عليه فعل الفاعل نحو : ضربتُ زيداً "(٤)،إذ فسر المصنّف الوقوع بالتعلق ، وهذا يشمل الفعل العلاجي كقولنا : ضربتُ زيداً ، وغير العلاجي كقولنا : ظننتُ زيداً قائماً ، مما يجعله إلى وضع الخاص مكان العام ،وبالعكس ،إذ يقول ابن فلاح معقباً عليه :" و الأجود أن يقال : إنّ الوقوع يَعمّ العلاجي وغير العلاجي ؛ لأن غير العلاجي أيضاً يقع على مفعوله ؛ لأن صرف الذهن إليه وقوع عليه ، وإن لم يكن محسوساً والمتعدي من الأفعال ما يتوقف فهمه على متعلق ، واللازم لا يتوقف فهمه على متعلق "(٥) .

ومنها في ترتيب التوابع ، فابن فلاح بدأ بتقديم الصفة ثم التأكيد ثم عطف البيان ثم البدل ثم العطف ، واعترض على ابن الحاجب تقديم العطف ؛ "لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنّف قدّمه ، والتحقيق تأخيره "(٦).

---

١ – المصدر نفسه : ١ / ٤٠٠–٤٠١

٢ – الروم : ٣٦ ، قرأ بكسر النون في (يقنطون) لأبى عمرو والكسائى ويعقوب وخلف العاشر. والباقون بفتحها ، ينظر : القراءات وأثرها في علوم العربية : ١ / ٢٣١

٣ – ينظر : شرح الكافية في النحو: ١/ ٤١٢–٤١٣، والقول منسوب للزجاج عند الرضيّ ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٧٣

٤ - شرح الكافية في النحو: ٢ / ٤٨٥

٥ – المصدر نفسه : ٢ / ٤٨٥

٦ – المصدر نفسه : ٢ / ٩٠٩

ب–اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب :

اعترض الرضي على ابن الحاجب في كثير من الحدود والآراء والمسائل النحوية ، إذ لم يكن الرضي مجرد شارح للكافية ، أو مستعرض آراء ابن الحاجب ، بل يبحث عن الراجح ، والقريب من الصواب ، وبيان ذلك ما يأتي :

منها في حدِّ ابن الحاجب الكلمة بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد ، اعترض الرضيّ عليه ، في عدم حاجته إلى ذكر معنى لأنّ الوضع لايكون إلّا بها [1] ، وُصحّح تعريفه لها ، بقوله :" الكلمة لفظ مفرد موضوع "[2].

ومنها في تعريف ابن الحاجب الكلام ، بقوله :" الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم "[3]، اعترض الرضي بأنه لو قال ماتضمن كلمتين أو أكثر ؛ لأنّ المبتدأ والخبر أحيانًا أكثر من كلمتين ، في قولنا : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم [4].

ومنها في باب (المفعول به) ، إذ حدَّهُ ابن الحاجب بقوله :" المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربت زيداً وأعطيت عمرا درهما"[5]، وفسر المصنف وقوع الفعل تعلقه بغير العاقل إلّا به ، واعترض الرضي عليه إذ على وفق حدِّه تدخل المجرورات فيه ، نحو مررتُ بزيدٍ ، وهذه يقال فيها مفعولاً به بواسطة حرف الجر ، فالصحيح عند الرضي في حدِّ المفعول به ، قوله :" هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا"[6] .

ومنها في حدِّ ابن الحاجب المنادى ، بقوله:" هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو، لفظاً أو تقديراً "[7]، إذ اعترض الرضي عليه بأنه يفهم منه إخراج المندوب ، لأنه المتفجع منه ، لا المطلوب إقباله[8] .

وفي باب (لا) النافية للجنس ، إذا تكررت (لا) النافية للجنس ، نحو : لاحول ولا قوة إلّا بالله ، إذ فيها خمسة أوجه ، ضعّف ابن الحاجب الوجه الخامس ، وهو رفع الأول (حولُ) وفتح الثاني (قوةَ) ،فتكون (لا) الأولى النافية للجنس ملغاة لضعفها ، فاعترض عليه الرضي ، إذ قال :" فإنَّا لا نضعف

---

[1] – ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢١

[2] – المصدر نفسه : ١ / ٢٢

[3] – المصدر نفسه : ١ / ٣١

[4] – ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٢

[5] – المصدر نفسه : ١ / ٣٣٣

[6] – شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣٤

[7] – المصدر نفسه : ١ / ٣٤٤

[8] -ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٤٤

هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع[١] سواء، في حصول التكرير، وتطابق الاسمين إعراباً، ليس بشرط، و (لا) في الجميع للتبرئة، ألغيت، فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق، وتقدير الخبر في هذا الوجه، كما في الثالث، سواء، على المذهبين "[٢].

وفي باب (الحروف) عند كلام ابن الحاجب على (على) إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو ، على خلاف منه إذا ما كان إسماً أو حرفاً ، فاعترض الرضي عليه ، بقوله :" وفيما قال نظر، لأنّ (على) الاسمية تكتب ألفاً، وأصله واوًا اتفاقاً لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياء، تشبيها بعلى الحرفية "[٣].

ومنها اعتراضه في إيّاك والأسد ، إذ أسهب ابن الحاجب في تعليله لها، وذكر الرضي أنّ الأولى أنه على تقدير : إيّاك باعد أو نحِّ ، إذ العامل مضمر بعد المفعول [٤].

وفي باب (أفعال المقاربة) ، اعترض الرضي على كلام ابن الحاجب ، بقوله :" وقول المصنف: لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فيه خبط، لأن نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً للدنو في المعنى "[٥].

ومنها في باب (الممنوع من الصرف) في تمثيل ابن الحاجب للمؤنث المعنوي المصروف ، نحو: امرأة جريح ،اعترض الرضي عليه بقوله :" ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطا بالعلمية بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح ... لأنّ المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مرّ، لا المؤنث الحقيقي، وفي نحو حائض، لا تاء مقدرا"[٦]. ومنها أنّ ابن الحاجب شرط العجمة عنده ، أن يكون الاسم علماً في اللغة الأعجميّة ، واعترض الرضي عليه بقوله :" وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب ألّا يستعمل في كلام العرب أولاً إلّا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه، أيضاً علماً، كإبراهيم وإسماعيل أو لا، كقالون ، فانه الجيد بلسان الروم سُمِّي به نافع راوية عيسى، لجودة قراءته. وانما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية، لأنّ العجمة في الأعجمي تقتضي ألا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم"[٧].

---

١ – الوجه الثالث : فتح الاول ورفع الثاني نحو : لاحولَ ولاقوةُ إلا بالله ، والوجه الربع رفعهما نحو: لاحولُ ولاقوةُ إلا بالله ، ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٦٧-١٦٩

٢ – المصدر نفسه : ٢ / ١٧٠

٣ – المصدر نفسه : ٤ / ٢٦٣

٤ – ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٨٢

٥ – المصدر نفسه :٤ / ٢١٢

٦ – شرح الرضي على الكافية:١ / ١٣٣ ، وينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب : ١ / ٢٨٢

٧ – المصدر نفسه : ١ / ١٤٢

وفي ذكر ابن الحاجب خبر (إنَّ وأخواتها) هو المسند بعد دخول هذه الحروف ، اعترض الرضيّ عليه ، بقوله :" لكن دخل فيه غير المحدود، فإن نحو " حسناً " في قولك: إنّ رجلاً حسناً غلامهُ في الدار، مسند إلى " غلامه " بعد دخول (إنّ)، وليس بخبرها ... لو قال هناك: المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ، وفي اسم " ما " هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ، سلم من الاعتراض"[١]. ومنها قول المصنف في اسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، إذ اعترض الرضي على كلامه ، بقوله :" ولو قال: العدد ما وضع لكمية الشيء، فحسب ، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان، لأن لفظ الشيء، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك، ويجوز أن يقال: ما وضع للكمية فحسب، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد واثنان، من ألفاظ العدد "[٢].ومنها اعتراضه على كلام ابن الحاجب في إعراب الأسماء الستة ، إذ قال الرضيّ: " وقال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه: أن لها اعرابين: تقديري، بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنّه قدّر الحركة ثم قال في الواو: هي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الاعرابين "[٣]. ومنها اعتراضه على ابن الحاجب في وجوب رفع فرسخين ، إذا دخلت (من) عليها ، في قولنا : أنت مني فرسخين ، وأجاز الرضي الوجهين الرفع أو النصب على الظرفية أو الحالية [٤].

---

[١] – المصدر نفسه :١ / ٢٨٨– ٢٨٩
[٢] – المصدر نفسه : ٢ / ٢٨٢
[٣] – ينظر : المصدر نفسه: ١ / ٧٧
[٤] - ينظر : شرح الكافية في النحو:١ / ٢٥٣

الخاتمة ونتائج البحث :

١. يلاحظ ميل ابن فلاح إلى الاستطراد في أسلوبه ، الى حدٍ يُبعدُه أحياناً عن أصل الموضوع، أمَّا الرضي فنجد في إسلوبه الاعتدال .

٢. كان ابن فلاح يستعمل في شرحهِ أسلوبَ الحوارِ ، باثارة السؤال والإشكال ، ويستعرض في شرحهِ مَا جاء مِنْ الخِلافاتِ النّحوِية ، مَع ذكرهِ الآراء والمَذاهب النّحوية، وَيُناقشُ حُجَجَ كُلِّ مَذهب ويَردُّها أحياناً ، أو يُرجّحُ بعضها ، أو يَترُك المَسألَة من دُونَ تَرجيح أو تضعيف ، أمّا الرضي فيتخيل قضايا يطرحها أمام القارئ ثُمَّ يقومُ بالإجابةِ عَنْهَا ، مُعَزِزاً ذَلك بالأدِلَةِ الوافيةِ ، ويذكر كل ما يتعلق بالموضوع من خلافات بين المذاهب النحوية ، وإيراد آراء العلماء في المسألة الواحدة ، ويناقش ويحلّل ، ويؤيّد ويعارض مع ذكر العلّة ، والدليل على سبب اختياره من الآراء أو ردوده عليها.

٣. يعلّل ابن فلاح بأكثر من علة للحكم الواحد ، إذْ يستطرد بذكر العلّة ، ويذكر موافقتها للسماع أو مخالفته ،وموافقتها أو مخالفتها للقياس ، ويذكر حجج كلّ فريق إلى أن يستوفيها كلها، أمّا الرضي فلا يقبل تعليلات النحويين في الغالب بل يرجّح ما يتفق مع

منهجه وما يراه مناسباً ، وكانت العلة عنده هي الوسيلة في تفسير كل الظواهر النحوية واللغوية وشرحها بالتفصيل.

٤. يكثر الشارحان من استعمال المصطلحات البصرية لسبقها وشهرتها ويرجحانها على المصطلحات الكوفية.

٥. يعد الحديث النبوي الشريف عند الشارحين مصدراً مهماً من مصادر السماع ،إذْ أجازا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً .

٦. ينفرد الرضي عن ابن فلاح وغيره من النحاة باستشهاده بأقوال الإمام علي (ع) .

٧. أوضح البحثُ أنَّ الشارحين لم يتوقَّفا في الاستدلال بكلام العرب الفصحاء عند عصر الاحتجاج، بل جاوزا عصر الاحتجاج إلى مابعده ، ويستشهدان بشعر المولَّدين كأبي نؤاس وأبي تمام وغيرهم، على سبيل التمثيل أو الاستئناس أو تعزيز الشواهد الأخرى .

٨. اعتمد الشارحان على لغات قبائل متعددة في شرحيهما غير اللغتين المشهورتين(تميم والحجاز) ، ومنها أنّ ابن فلاح استشهد بلغة بني أسد وهذيل وخثعم ، أمّا الرضيّ فقد استشهد أيضاً بلغة بني أسد وهذيل وخثعم وزاد عليه لغتي بني عقيل وبني كلاب .

٩. يحترم ابن فلاح القراءات السبعية والعشرية والشاذة ، وان خالفت القياس ، فهو يوجهها ويخضعها على وفق القاعدة النحوية ، أمّا الرضي فمَوقِفُه مِنْ القِرَاءاتِ القُرآنيّة ، بين القبول لها أو رفضها ونقدها ، دون تحديد حكمها أو تعليلها، ويستشهد أيضاً بالقراءة الشاذة في إقرار قواعد النحو .

١٠. وافق الشارحان ابن الحاجب في كثير من الحدود والآراء والمسائل النحوية، واعترضا عليه في مسائل كثيرة.

١١. استدرك الشارحان على ابن الحاجب بعض ألفاظ أو عبارات المتن ، ويقومان بالإضافة أو التعديل أو الإقتراح أو التوضيح .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين

ثبت المصادر والمراجع

أولاً / الكتب :

- **القرآن الكريم .**
- **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان احوال العلوم** ، صدِّيق بن حسن القنّوجي (ت١٣٠٧هـ-١٨٨٩م)، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، د.ت ،د.ط.
  - **ابن فلاح النحوي (ت٦٨٠هـ) حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق المجلد الاول من كتاب المغني في النحو** : عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩م .
- **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحويّة:** عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جرّاح الصباح- الكويت، د. ط، ، د. ت.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان،** علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ) ،حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة** ، الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، أشرف عليه وراجعه وقدم له : خالد بن علي بن محمد العنبري ، تحقيق : أم محمد بنت أحمد الهليس ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – جمهورية مصر العربية، مكتبة العلم، جدة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التوَّاب، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٩٩٨م.
- **أساس البلاغة**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دارالكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي_ دمشق ، د.ط، د.ت.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ،عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(٦٨٠- ٧٤٣هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب ، الطبعة الاولى ،شركة الطباعة العربية السعودية ،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **الأشباه والنظائر في النحو** ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م.
- **أصول التفكير النحوي**، الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- **الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، الدكتور تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **الأصول العامة للفقه المقارن** ، محمد تقي الحكيم ، مؤسسة آل البيت ، الطبعة الثانية ،١٩٧٩م.
- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة_ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١هـ_١٩٩٦م .
- **أصول النحو العربي**، الدكتور محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ،د،ط،د،ت.
- **اعتراض النحويين للدليل العقلي** ،الدكنور محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين ، طباعة ونشر عمادة البحث العلمي ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
- **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:** مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت_ لبنان ، الطبعة التاسعة، ١٣٩٣هـ_١٩٧٣م .
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:** خير الدين الزِرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م .

- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلَّة في أصول النحو** ، أبو البركات الأنباري، قدَّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمد سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ_٢٠٠٦م
- **الأقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه على الأبواب** ،أبو عبد الله محمد بن عبد الحق ابن سليمان اليفرني التلمساني (٥٣٦-٦٢٥هـ) ، حققه وقدّم له وعلق عليه : د . عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .
- **أمالي ابن الحاجب** ، أبوعثمان بن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح قدارة، دار الجيل ـ بيروت ، ودار عمَّار ـ عَمَّان ، د. ط ، د،ت .
- **أمالي ابن الشجري**: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١ هـ)، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت –لبنان، د .ط ، د،ت .
- **الإيضاح فِي شرح المفصّل**: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العلايلي، مطبعة العاني- بَغْدَاد، د .ط ، د،ت.
- **الإيضاح في علل النحو**: أبو القاسم الزجاجي (ت٧٧٣هـ)، تحقيق .: مازن المبارك ، دار النفائس_ بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ_١٩٧٩م .
- **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثُّر**، د . أحمد مختار عمر، الطبعة السادسة ، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- **البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار**،أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزّار، تحقيق: د . محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة الاولى، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٨م.
- **البداية والنهاية:** ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت ،الطبعة السابعة ، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

- **البديع في علم العربية** ، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين الأثير(ت٦٠٦ هـ) ،الجزء الثاني ، تحقيق :د. صالح حسين العابد ،معهد البحوث العلمية ، مركز احياء التراث الاسلامي ،مكة المكرمة ،١٤٢١ هـ.
- **البرهان في علوم القرآن** : الزركشيّ ، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة، د.ت .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ـ مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .
- **بهجة المَجالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس** ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣ هـ) ،تحقيق :محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،د،ت.
- **البيان في تفسير القرآن** ،أبو القاسم الموسويّ الخوئي ، الناشر :انوار الهدى ، الطبعة الثامنة ،١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- **البيان في شرح اللمع لابن جني**، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حمويَّة، دار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- **البيان والتبيين** ،أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(١٥٠-٢٥٥هـ) ،تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السابعة ،١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: الزبيديّ ، محمد مرتضى الحسيني، ت ١٢٠٥هـ، الجزء التاسع والثلاثين ،تحقيق : عبد المجيد قطامش ، راجعه الدكتور عبد العزيز على سفر ، والدكتور خالد عبد الكريم جمعه ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م. ،د،ط.
- **التحرير والتنوير** ، محمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م.
- **التذييل والتكميل فِي شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان الأَنْدَلُسِيّ (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الاولى ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **تصنيف نهج البلاغة** ، لبيب بيضون ، مكتب الاعلام الاسلامي ، الطبعة الثانية ،١٤٠٨ هـ .
- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.
- **تهذيب اللغة** ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، حققه وقدم له : عبد السلام محمد هارون ، راجعه: محمد علي النجار ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٣٨٤ هـ -١٩٦٤م ، د، ط.

- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع**، أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي دياب، الطبعة الثانية، دار السلام، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى . ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.
- **جامع البيان فِي القراءات السبع المشهورة** : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ) ، تحقيق: محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **الجامع الكبير**: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه :د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، ١٩٩٦م.
- **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)،د. محمد ابراهيم عباد ، د.ط ،د.ت.
- **جمهرة الأمثال** ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: ٣٩٥هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه ونسّقه : د . أحمد عبد السلام ، خرّج أحاديثه : أبو هاجر محمد بن سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٨م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، ونديم أحمد فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م .
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك** ، محمد الخضري الدمياطي (ت١٢٨٧هـ) ، ضبط وتشكيل : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دارالفكر– بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- **الحجة في القراءات السبع**: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ هـ)،تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- **حُجة القراءات**، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣ هـ) تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.
- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**: لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث- دمشق، بَيْرُوْت، الطبعة الاولى ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى ،١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧ م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.

- **الخصائص** ، أبوالفتح عثمان بن جني(ت٣٩١ هـ) ، تحقيق: د . محمد علي النجار ،المكتبة العلمية ـ القاهرة د. ط ،د.ت.
- **الدرس النحوي في بغداد** ، د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- **الديباج المُذْهب في معرفة أعيان علماء المَذْهب:** لابن فرحون المالكي(ت٠٠٠-٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق .: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطباعة والنشر، د .ط ، د. ت.
- **ديوان أبي تمام الطائي** ، وقف على طبعه وضبطه وعلّق شرحه : شاهين عطية ،المطبعة الاردنية – بيروت ،١٨٨٩م، د.ط.
- **ديوان الأخطل**، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ–١٩٩٤م.
- **ديوان الأعشى الكبير:** تحقيق: محمّد حسين، المطبعة النموذجية، د.ط ، د، ت.
- **ديوان امرئ القيس،** شرح : عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بَيْرُوْت، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- **ديوان شعر بشار بن برد** ،جمعه وحققه : بدر الدين العلوي ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨١.
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** ، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه،دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة ، د،ت.
- **ديوان حاتم الطائي** ، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه :د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي ،بيروت ،الطبعة الاولى ، ١٤١٥ هـ–١٩٩٤م.
- **ديوان الخنساء** ،دار صادر ،بيروت ،د،ط،د،ت.
- **ديوان ذي الرمة،**قدم له وشرحه أحمد حسن بسج ،دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، الطبعة الاولى ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **ديوان الراعي النميري** ، شرح : د . واضح الصَّمد ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.
- **ديوان طرفة بن العبد،** شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقّال ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ،٢٠٠٠م.
- **ديوان العباس بن مرداس السلمي:** جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة- بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **ديوان العجاج** ،رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه (١٢٢-٢١٦ هـ) ،تحقيق :د. عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس ، دمشق ،١٩٦٩م.

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي_ بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ_١٩٩٦م .
- **ديـوان القطـاميّ** : تحقيق : د. ابراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠ م.
- **ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى برواية أبو بكر الوالبي**، دراسة وتعليق : يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .
- **ديـوان كثيـر عـزة** ، جمعه وشرحه : د . احسان عباس ،دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، د.ط ، ١٣٩١هـ– ١٩٧١م .
- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مطبعة المعارف- بَغْدَاد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي** ،جمع وشرح وتحقيق : د.محمد نبيل طريفي ،دار صادر ،بيروت ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٠م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة** ،شرح الطوسي ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه :د. حنا نصر الحتي ،دار الكتاب العربي ، الطبعة الاولى ، ١٤١٤ هـ–١٩٩٤م.
- **ديـوان النابغـة الـذبياني** ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ،١٩٨٥م.
- **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ،١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسّادات** ،محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني ، دار احياء التراث العربي ، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٣١ هـ–٢٠١٠م.
- **السبعة فـي القراءات** ، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢م.
- **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق :د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ– ١٩٩٣م.
- **السنن** ، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت٢٧٥هـ) ، وبحاشيته مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للحافظ شهاب الدين البوصيري (ت٨٤٠هـ) ، حكّم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه :محمد ناصر الألباني ، حققه على الأصول المخطوطة :علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

- **السنن الكبرى** ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ، قدّم له : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، أشرف عليه : شعيب الأرنؤوط ، حققه وخرّج أحاديثه : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
- **سير أعلام النبلاء** ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج احاديثه: شعيب الأرنارؤوط، حقق هذا الجزء مأمون الصاغرجي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:** خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ_١٩٧٤م ،د.ط.
- **شذا العرف في فن الصرف** ،أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ) ، قدّم له وعلّق عليه :د. محمد بن عبد المعطي ، خرّج شواهده ووضع فهارسه :أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان ،د.،ط،د،ت.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكريّ الحنبلي الدمشقي ابن العماد (ت١٠٣٢-١٠٨٩هـ)، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.
- **شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك** ،ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- **شرح اشعار الهذليين** ، أبو سعيد الحسن بن الحسن السكري ، حققه : عبد الستار أحمد فراج ، راجعه: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د.ط ،د .ت.
- **شرح الأشموني على ألفية إبن مالك:** الأشموني، علي بن محمد(ت٩٢٩هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، و د.محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشروالتوزيع والاعلان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- **شرح جمل الزجاجي** : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ_١٩٩٨م .
- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام** ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، علّق عليه وكتب حواشيه :غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة :إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ،١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- **شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى**،صنعة أبي العباس ثعلب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه :د.حنا نصر الحتي ، دار الكتاب العربي ، بيروت –لبنان ، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.
- **شرح ديوان الفرزدق** ،ضبط معانيه وشروحه وأكملها :إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ،الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، حققه وقدّم له : د.إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢م.
- **شرح الرضي على الكافية** طبعة جديدة مصحّحة ومذيلة بتعليقات مفيدة: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس_ بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .
- **شرح السنة** ، الحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦–٥١٦هـ) ، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه :شعيب الأرناؤوط ، ومحمد زهير الشاويش ،المكتب الأسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
- **شرح صحيح البخاري** ، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، ضبط نصه وعلّق عليه : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد، الرياض ، د.ط ، د، ت.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** ، أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي (ت٨٣٥هـ) ، ضبطه وعلّق عليه :أنيس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١–٣٢٨هـ) ، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، ١٩٩٣م.
- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الخير ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

- **شرح قواعد الاعراب لابن هشام** (ت٧٦١هـ) ، محمد بن مصطفى القوجوني (شيخ زاده ت٩٥٠هـ) ، دراسة وتحقيق : اسماعيل اسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت– لبنان ، دار الفكر ، دمشق –سورية ،١٩٩٧م ، د ،ط.
- **شرح الكافية:** ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، ت٧٣٣هـ، تحقيق وتعليق :د.محمد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة ،د ،ت.
- **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق :عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م .
- **شرح الكافية في النحو** ، العلامة منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق ودراسة : نصار بن محمد بن حسين حميد الدين ، جامعة أم القرى ، ١٤٢١هـ–١٤٢٢هـ.
- **شرح كتاب سيبويه** ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **شرح المعلقات السبع** ، ابو عبد الله الحسين بن أحمد الزّوزني (ت٤٨٦هـ)، تقديم :عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت –لبنان ، الطبعة الثانية ،١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
- **شرح المفصّل للزمخشري** : موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)،قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه :د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
- **شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب،** جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق .: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة–الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .
- **شرح الوافية نظم الكافية:** أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، دراسة و تحقيق : موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م ،د.ط.
- **شعر عبد الله بن الزبعرى** ، د. يحيى الجبوري ،مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
- **الشواهد والاستشهاد في النحو** ، د .عبد الجبار النايلة ، مطبعة الزهراء ـ بغداد ، الطبعة الاولى ،١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها،** ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

- **صبح الأعشى** ، أبو العباس أحمد القلقشندي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٠هـ-١٩٢٢م ، د. ط.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة** ،الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠م.
- **صحيح البخاري** ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية للنشر ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ، د.ط.
- **الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد:** أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي (ت٧٤٨هـ)،مطبعة الجمالية ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.
- **طبقات فحول الشعراء** ، ابن سلّام الجُمحيّ، محمّد بن سلّام (٢٣١هـ)، قرأه وشرحه محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، د.ط ،د.ت.
- **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب،** يوهان فك،مع تعليقات المستشرق الالماني شبيتالر ، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه وصنع فهارسه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ،مصر ،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،د.ط.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي** ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، حققه وقدّم له : د. سلمان القضاة ،دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ،د.ط .
- **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية** ، علي بن الحسن الخزرجي ، عني بتصحيحه وتنقيحه : محمد بسيوني عسل ، مطبعة الهلال ،مصر ،١٣٣٢هـ-١٩١٤م ،د.ط.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت:٤٥٦هـ) ، حققه وفصلاه وعلق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الجيل ، الطبعة الخامسة ،١٤١٠هـ-١٩٨١م.
- **العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٠٠_١٧٥هـ)، تحقيق .: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د. ط ، د.ت.
- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي أبن الجزري الدمشقي الشافعي (ت٨٣٣هـ)، طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة ١٩٣٢ ج.برجستراسر ، دار الكتب العلمية ،بيروت -لبنان ،الطبعة الأولى ،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **الفائق في غريب الحديث**، الزمخشريّ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزميّ(٥٣٨هـ)، تحقيق عليّ محمد البجاويّ ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثانية ، د. ت.

- **الفاخر** ، المفضل بن سلمة (ت: ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي ، مراجعة : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م ، د .ط.
- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية:** وضعه: ياسين محمد السواس، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .
- **في أدلة النحو**،عفاف محمّد حسانين، القاهرة، المكتبة الأكاديميّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .
- **في أصول النحو:** سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ_١٩٩٤م ، د . ط.
- **في ظلال نهج البلاغة** ، محمد جواد مغنية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩م.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه** : مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م .
- **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثامنة ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **القراءات القرآنية تاريخ وتعريف** ، د. عبد الهادي الفضلي ، مركز الغدير ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **القراءات وأثرها في علوم العربية** ، د. محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ،القاهرة ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م ، د .ط.
- **الكافي** :الشيخ ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) ، منشورات الفجر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧.
- **الكافي في القراءات السبع** ، محمد بن شريح بن احمد بن شريح الرعينيِّ أبي عبد الله الأشبيلي المقري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : الشيخ جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، د.ط ، د.ت.
- **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، د .ط ، د.ت.
- **كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)،المطبعة الكبرى الأميرية،بولاق ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ.
- **كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق .: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي _ القاهرة،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م .
- **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر** ،أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق : على محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١ هـ- ١٩٥٢م .

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوّض ، شارك في تحقيقه : د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، تحقيق : محمد شرف الدين، رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان ، د. ط ، د. ت.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:** أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٣٥٥_٤٣٧هـ)، تحقيق : د . محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة_ بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ_١٩٨٤م .
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** : الكفوي ، أبوالبقاء بن موسى الحسيني (ت ١٠٤٩هـ- ١٦٨٣م) قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه : د . عدنان درويش ، محمد المصري ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري** ، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي الحنفي (ت٨٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عزو عناية ، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت_ لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ_١٩٩٥م .
- **لسان العرب** ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ،تحقيق : عبد الله الكبير ، وهاشم الشاذلي ، ومحمد حسب الله ، وسيد رمضان أحمد ، دار المعارف ، ١٩٨٤م.
- **اللمحة في شرح الملحة** ، محمد بن الحسن الصائغ (٦٤٥- ٧٢٠هـ) ، دراسة وتحقيق :إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : سميح ابو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر- عمان ، ١٩٨٨م ،د .ط.
- **المبسوط في القراءات العشر،الأصبهانيّ** ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (٢٩٥-٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، د.ط ، د. ت.
- **مجالس ثعلب** ، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢١١هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠م ، د .ط.

- **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني (ت٥١٨هـ)، حققه وفصَّله وضبط غرائبه وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م ، د .ط.
- **مجموعة اشعار العرب وهو مشتمل على ديوان ديوان رؤبة بن العجاج** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ،الكويت ، د .ط ،د.ت.
- **المحكم والمحيط الأعظم** ، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع،** أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د .ط ، د .ت.
- **المخصص** ، أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د .ط ، د . ت.
- **المدارس النحوية:** شوقي ضيف، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، د. ت .
- **المدخل الى السنن الكبرى** ، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ) ، دراسة وتحقيق : د . محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب العربي ، الكويت ، د. ط ،د .ت.
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:** مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده_ مصر، الطبعة الثانية ، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م .
- **المسائل البغداديات،** أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد ،د.ط، د .ت.
- **مسائل خلافية في النحو** ، أبو البقاء العكبري (٥٣٨- ٦١٦هـ) ، حققه وجمع إليه : د . عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- **المستدرك على الصحيحين** ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض الغدير وغيرهم من العلماء الأجلاء ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **مسند أحمد بن حنبل،** أبو عبد الله أحمد بن حنبل(١٦٤-٢٤١هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- **مسند الحميدي** ، أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي (ت٢١٩هـ) ، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه : حسن سليم أسد الداراني ، دار السقا ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

- **مسند الشهاب** ،أبو عبد الله عمر بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٧٥٤هـ) ،حققه وخرّج أحاديثه : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ،١٩٨٥م .
- **مصادر الفكر الاسلامي في اليمن** ، عبد الله محمد الحبشي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي –الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤م ، د.ط.
- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:** عوض حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات_ جامعة الرياض، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية_ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ_١٩٨١م .
- **معاني القراءات** ، أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق ودراسة : د . عيد مصطفى درويش ، والدكتور عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ–١٩٩١م .
- **معاني القرآن** : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ_١٩٨٣م .
- **معاني النحو** : د. فاضل صالح السامرائي ،دار الفكر ، عمان –الاردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م .
- **المعجم** ، ابن المقرئ (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : أبو عبد الرحمن عادل بن سعد ، مكتبة الرشد، الرياض ،الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
- **معجم الأدباء** ، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ) ، تحقيق : د. احسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م .
- **معجم الأوسط** ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠هـ– ٣٦٠هـ) ،تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني ، دار الحرمين للطباعة ، القاهرة ، د.ط ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- **معجم التعريفات** ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، ٢٠٠٤ م، د .ط .
- **معجم القراءات** ، تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م.
- **المعجم المفصل في النحو العربي** ، د. عزيزة فوّال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

- **معجم مقاييس اللغة** ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ، د .ط .
- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، عمر رضا كحالة،مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا_ بيروت، ١٤١١هـ_١٩٩١م ، د .ط.
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم:** أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .
- **مفردات إلفاظ القرآن** ،العلامة الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، د.ط ، د.ت.
- **المفصّل في علم العربية:** أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)،دراسة وتحقيق : فخر صالح قدارة ، دار عمّار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- **المفضليات** ، المفضل الضبي (ت:١٦٨هـ) ، تحقيق وشرح : احمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، د .ط ، د .ت.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، محمد عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق : كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ ، د. ط .
- **المقتضب** : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي_ القاهرة،الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ_١٩٩٤م .
- **مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد** ، عبد الله العلايلي ، المطبعة العصرية ، د .ط ، د .ت.
- **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر**، أبو حفص عمر بن قاسم بن محمد المصري الأنصاري المعروف بالنشار ، تحقيق : أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، عبد العظيم الزرقاني ، حققه واعتنى به : فوّاز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .
- **المنصف (شرح كتاب التصريف للمازنيّ)**، ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)،تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- **منهج البحث الأدبي:** علي جواد الطاهر، مطبعة العاني_ بغداد، ١٩٧٠م .
- **منهج البحث اللغوي** ، د . محمد سليمان ياقوت ، د.ط ، ١٩٩٧م.
- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق : علي دحروج، نقل النصّ الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الاجنبية: جورج زيناتي ، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
- **الموطأ**، مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:** خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، د. ط ، ١٩٨١م .
- **النحو الوافي** : عباس حسن ، ، القاهرة ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة ، د .ت .
- **النحويون والقرآن** ، د . خليل بنيان حسون ، مكتبة الرسالة ،عمان –الاردن ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:** محمد الطنطاوي، دار المعارف،مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- **النشر في القراءات العشر:** أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، د .ط ، د. ت .
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** اسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ١٩٥١، د. ط.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيُوطي(ت٩١١هـ)،تحقيق وشرح : د .عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام محمد هارون ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م ، د. ط.
- **وفيات الأعيان وأنباءُ أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ)،حققه : د . إحسان عباس، دار صادر _ بيروت، د .ط ،د .ت .

ثانياً/ الرسائل والأطاريح الجامعية :

- **ابـن الحاجـب النحـوي آثـاره ومذهبـه:** طـارق عبد عون الجنـابي، رسالة ماجستير كليـة الآداب–جامعة بغداد، ١٩٧٢م .
- **أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضـي الـدين الأسـتَراباذي** ، عائشـة بـرارات ، رسـالة ماجسـتير ، كليـة الآداب والعلـوم الانسـانية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠٠٩م.
- **شروح كافية ابن الحاجب حتـى نهايـة القرن الثـامن الهجري دراسـة منهجيـة نحويـة:** خطاب عمر بكر محمد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب–جامعة بغداد، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م .
- **المصطلحات والأصول النحويـة فـي كتـاب ايضـاح الوقـف والإبتـداء فـي القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرسـتي الكوفـة والبصرة** ، عبد الوهاب محمد الغامدي ، رسالة ماجستير ،كلية اللغة العربية –جامعة ام القرى .

ثالثاً : المجلات :

- **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية** ، كلية الآداب –جامعة واسط ، المجلد الرابع ، العدد الحادي عشر ،السنة الخامسة ، ٢٠١٣م.

اتفاق الشارحين
١- ترخيم المضاف
٢- حذف حرف النداء من اسم الإشارة
٣- القول في ندبة النكرة
٤- الكلم اسم جنس أو جمع تكسير
٥- اشتقاق الحال
٦- إعراب (فارساً) في قولهم (لله درُّهُ فارساً):
٧- العطف على ضمير الرفع المتصل بالتأكيد ودونه في اختيار الكلام
٨- تعريف المفعول له
٩- النعت بالمصدر
١٠- تقديم الفاعل على عامله
١١- إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به
١٢- مجيء أحوال مختلفة لشيء واحد
١٣- المنادى المفرد المعرفة معرب أو مبني
١٤- حذف (كان) بعد (أن) معوضاً منها (ما)
١٥- إلغاء عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) بعد (إنْ)
١٦- المضاف إلى ياء المتكلم

اختلاف الشارحين
١- القول في (حاشا)
٢- إعمال (ما) المشبهة بـ(ليس)
٣- أصل (اللهم)
٤- توكيد النكرة توكيداً معنوياً
٥- حركة تابع المنادى المفرد المنسوق المحلى بـ(ال)
٦- علامات التثنية والجمع
٧- تقديم المستثنى على المستثنى منه
٨- العامل في المنادى
٩- تعيين المضاف إليه المحذوف
١٠- دخول لام الاستغاثة على المنادى
١١- إعراب الأسماء الستة

المصطلحات البصرية التي اشترك بها الشارحان
١- ضمير الشأن
٢- اسم الفاعل
٣- الحال

المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني
١- الشركة (عطف النسق)
٢ – لا النافية للجنس

المصطلحات البصرية التي انفرد بذكرها الرضيّ
١- حروف المعاني
٢- الجمع الأقصى
٣- الرفعة (الضّمّة)
٤- واو الجمعية
٥- المستجن

المصطلحات الكوفية التي اشترك بها الشارحان
١- عطف النسق
٢- العماد
٣- النعت

المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها ابن فلاح اليمني
١- المحل
٢- الترجمة
٣- التفسير

المصطلحات الكوفية التي انفرد بذكرها الرضيّ
١- نون العماد
٢- إن العازلة
٣- لا التبرئة

٤- لام القسم
٥- الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله

Republic of Iraq.
Ministry of Higher Education
University of Wasit
College of Education
Dep. Of Arabic

The Grammatical Issue between Ibn Falah al-Yemeni (Died In 680 AH) and Al Radi Al Istarbathi (Died In 686 AH) In Their Explanations on Al-Kafia

A THESIS SUBMITTED BY

Muhyee Mohammed Jaafar Al Haider

TOTHE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION, UNIVERSITY OF WASIT IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER IN ARABIC LANGUAGE AND ITS ARTS

SUPERVISED BY

Prof. Abdul Khaliq Zigair Adil

2017 AD 1438AH